

مدونات ثورية

لشعب مصر خلال ٢٠٠ عام

مجدي حسين

يكتب من السجن

مدونات ثورية لشعب مصر خلال ٢٠٠ عام

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ ش عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٢٧٥٢٧٩٤ - فاكس: ٢٢٧٥٢٧٣٥

٦ أشارع جواد حسني - ت: ٢٣٩٣٠١٦٧

www.darelfikrelarabi.com

info@darelfikrelarabi.com

٩٦٢ مجدى حسين.

م ج م د مدونات ثورية لشعب مصر خلال ٢٠٠ عام/ مجدى حسين.- القاهرة: دار الفكر العربى، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٢٠٣ص؛ ٢٠ سم.

تدمك: ٦ -٢٦٩٧-١٠- ٩٧٧.

١- مصر - تاريخ. ٢- مصر - تاريخ - العصر الحديث (١٨٠٥ -). أ- العنوان.

جمع إلكترونى وطباعة



التنفيذ الفنى

حسن الشريف

إهداء

❦ ❦ ❦

إلى زوجتي الحبيبة د.نجلاء القليوبى
رفيقة درب الجهاد التى لم تتخل عنى
طرفة عين حين خذلنى الكثيرون ....

❦ ❦ ❦

مقدمة

في إطار تنويع نشاطاتي داخل سجني الانفرادي الذي اخترته بمحض إرادتي خلال حبسي لمدة عامين بحكم المحكمة العسكرية بتهمة زيارة غزة! كتبت رسائل التاريخ هذه، والتي ركزت على التاريخ المصري المجهول بالنسبة للشباب وكثير من أبناء الشعب بسبب حالة التجهيل التي مارسها نظام الطاغية (مبارك) سواء في المناهج الدراسية أو في وسائل الإعلام. ولم يكن فى مكتبة سجن المرج إلا القليل جدًّا من كتب التاريخ؛ ولذلك اعتمدت أساسًا على الكتب التي أمدتني بها زوجتي المجاهدة نجلاء القليوبي، وكنت قد طلبت أساسا كتب المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي، ولكن د. نجلاء أتحفتني بالإضافة لذلك بكتب قيمة أخرى من اختيارها، وهذا من مزايا أن تكون زوجتك مثقفة! وكانت تدور بنفسها على المكتبات تنقيبا عنها.

وكانت رسائل التاريخ أسبوعية كرسائل الإيمان، ولا أكتب رسالة إلا بعد الاطمئنان على عبور الرسالة السابقة لأسوار السجن. وقد حرصت فيها على أن تأخذ صورة اللوحات المكثفة القصيرة حيث تركز كل لوحة على فكرة معينة من خلال التركيز على أحد جوانب وقائع التاريخ في مرحلة معينة . لذلك فهذه الرسائل أبعد ما تكون عن التأريخ المتكامل للمراحل التي تعرضت لها، ولكنها كانت أقرب إلى انتزاع درس معين أو فكرة معينة من وقائع التاريخ المزدحمة ، ولكن مع مراعاة السياق وطبيعة المرحلة، وبحيث لا تكون الفكرة أو العبرة منتزعة من سياقها. وقد حرصت على فكرة الرسالة القصيرة المستقلة بذاتها، والتي يمكن قراءتها منفردة، لنشرها على شبكة الإنترنت، ولتقديري أن الشباب يقبلون أكثر على الكتابات السريعة المختصرة. وقد دفعني لكتابة هذه الرسائل أن شباب اليوم يعرفون من خلال الإعلام تفاصيل حياة كل ممثل وممثلة، وكل مغني ومغنية ولكنهم يكادون لا يعرفون شيئا عن تفاصيل حياة قادة الأمة الذين غيروا مجرى التاريخ. وهم مظلومون في ذلك لأنهم إذا وجدوا من يشرح ويروي لهم وقائع تاريخ بلادهم بصورة مشوقة ولطيفة لأقبلوا عليها ولعلموا أنها لا تخلو حتى من الترفيه والتسلية !

ولكني لا شك ركزت على جانب الإفادة المباشرة وكبحت جماح نفسي فى رواية كثير من الوقائع المشوقة، ولعلي أفعل ذلك أو يفعل غيري في مقتبل الأيام . فالشباب لا يقبل على قراءة التاريخ لأنه يكتب عادة



بصورة أكاديمية مملة أو في كتب مطولة كثيرة الصفحات. وقد حاولت أن أملأ الرسائل رغم قصرها بالحواديت ولكن بحيث تخدم فكرة محددة وواضحة.

وقد دارت الرسائل على محورين أساسين: يتعلق المحور الأول بنفي الفكرة السخيفة والمغلوطة عن أن الشعب المصري لا يثور بطبيعته وأنه يألف الظلم عادة !! ويتعلق المحور الثاني بدروس التنمية الاقتصادية مع عقد مقارنة بين الماضي الزاهر والحاضر الكئيب لحكم الطاغية (مبارك).

ويهمني فى هذا الإطار أن أوضح أن اعتنائي بتجربة النهضة فى عهد محمد علي كان يركز على الجوانب الإيجابية لهذه التجربة التنموية الثرية . وأننى لست غافلا عن نواقصها من زاوية الاستبداد وحكم الفرد، ومن زاوية غياب المرجعية الإسلامية بشكل متكامل وواضح، وهذه الأخيرة ليست مسئولية محمد علي وحده، ففي هذه الحقبة من التاريخ كان الوضع العام لحالة الفقه الإسلامي متدهورا ، وأن علماء ذلك الزمان وإن أدركوا بصورة باهرة أهمية الشورى كما أوضحت هذه الرسائل إلا أنهم فى حدود علمي لم يكن لهم اجتهاد ثري في مختلف مناحي الحياة. وكما ذكرت فيجب التعامل مع هذه الرسائل كلوحات ترسم فكرة معينة أو درسًا معينًا وليست تأريخا كاملا لأي مرحلة، فلهذا مجال آخر.



ومع الأسف فلقد انقطعت هذه الرسائل بانتهاء مدة سجني!! ولا أدري إذا كانت ستتاح لي أي إمكانية لمواصلتها، وهذا يتوقف أيضا على معرفتي برأيك فيها أيها القارئ الكريم. وبغض النظر عن دوري في هذا المجال فلا شك أن مصر مقبلة على نهضة كبرى بإذن الله كنتيجة مباشرة لهذه الثورة العظيمة (٢٥ يناير ٢٠١١)، وأحسب أن معرفة وفهم تاريخ مصر وأمتها العربية والإسلامية مسألة ضرورية لإصلاح الحاضر والانطلاق نحو المستقبل المشرق.

مجدي أحمد حسين

القاهرة فى ١٦ مارس ٢٠١١

(١) من لا يعرف تاريخه أشبه بالمعتوه فاقد الذاكرة

الإنسان الذي لا يعرف تاريخه هو إنسان معتوه، أشبه بالشخص الذي فقد الذاكرة، فالإنسان الذي لا يعرف ماضيه لا يمكن أن يفهم حاضره أو يعمل لمستقبله، وهو في حالة مرضية حتى يأذن الله له بالشفاء، وهذا لن يتأتى إلا باستعادة الذاكرة. والمجتمع كالإنسان إذا أهمل تاريخه أصبح مجتمعا بلا ذاكرة. والأجيال الشابة في مصر تعرضت لمؤامرة كبيرة حول ذاكرتها، من خلال ضمور وتخلف مناهج التعليم في مجال التاريخ، ودور الإعلام التجهيلي المشغول بعرض تفاصيل تاريخ حياة الفنانين والفنانات والراقصين والراقصات، بل تحولت حياتهم إلى مسلسلات تليفزيونية طويلة، وكأنهم أبطال قوميون في ظل ندرة من الأعمال الفنية التي تدور حول وقائع التاريخ، وندرة من هذه الندرة جيدة ومشوقة ومؤثرة ومفيدة. وعموما فإن الذاكرة (التاريخ) لا تتجاوز ١٪ من الخريطة الإعلامية. والخلاصة نحن أمام أمة بلا ذاكرة، وفي أحسن الأحوال ذاكرة محدودة أو مشوهة أو مجرد عناوين.

وتستهدف هذه الرسائل المساهمة في مقاومة التجهيل بذاكرة المصريين، ومحاولة تسليط الضوء على وقائع التاريخ التي تهم حاضرنا، وقد حضنا القرآن الكريم على ذلك: ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ... ﴿٢٠﴾ ﴾ [العنكبوت]، ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ... ﴿٩﴾ ﴾ [الروم]، وتستهدف

تبديد الشائعات المغلوطة عن أن شعب مصر استكان دائما للظلم والظالمين، وأنه كان عبدا لأي حاكم وطني أو أجنبي. وتوضيح دور العلماء وقادة الفكر في قيادة الشعب، والكثير من الدروس الغنية التي يمكن أن تنير لنا الطريق في وقتنا الحاضر. وهذه الرسائل لن تلتزم بتسلسل زمني معين، ولكنها ستنتقل من واقعة لأخرى بأسلوب النحلة التي تبحث عن الرحيق في أزهار متنوعة.

مصر من البلاد غير المعزولة في أحد جوانب الأرض، بل تقع على واحد من أهم مفارق الطرق العالمية، وقد كانت بوتقة (في وادي النيل والدلتا) للعديد من الشعوب والأجناس، وتعرضت لموجات بشرية متوالية من البحر (من أوروبا) ومن الغرب (ليبيا) ومن الجنوب (السودان) ومن الشرق (العرب وأهل الشام)، وبالتالي فإن الحديث عن الشخصية المصرية أكثر دقة من حديث عن عنصر مصري، وإذا كانت فكرة النقاء العنصري والعرقي فكرة غير حقيقية لأن العالم كله شهد حالات متوالية من امتزاج البشر لأسباب طبيعية وحربية وسياسية واقتصادية، إلا أن هذا الامتزاج لم يكن بنفس القدر. ولا شك أن مصر رغم انغلاقها جغرافيا على نفسها بأحزمة من الرمال والبحار وهذا ما حقق لها شخصيتها المستقلة. إلا أن هذه الموانع الطبيعية لم تمنع دخول موجات عبر التاريخ استوطنت في مصر وامتزجت بشعبها، عبر الغزوات، أو عبر التواصل الحضاري بكل أنواعه (الثقافي - الاقتصادي - الديني..

إلخ) وفي القرون الأخيرة انفتحت مصر على الدماء الآسيوية في أعماق جديدة، خاصة الأتراك، فمع الفتح العثماني جاءت قوات من منابع تركية وشركسية واستقر منهم قرابة اثني عشر ألفا واستوطنوا مصر واندمجت سلالاتهم في أهلها، وقبل الفتح التركي أتت موجات المماليك البحرية وأصلهم من سكان أواسط آسيا وشمالها، والمماليك البرجية وأصلهم من بلاد الشركس والقوقاز، وظل هؤلاء يشاركون الأتراك في حكم مصر، وشكلوا معا العمود الفقري للجهاز الإداري، وفي عهد الحكم المملوكي قبل الحكم العثماني كانت مصر ملجأ للعرب والناطقين بالضاد (اللغة العربية) ممن فروا أمام التتار في العراق وفارس وسوريا وخرسان. وكثيرا ما يتحدث المثقفون المصريون عن عهد المماليك باعتباره أسوأ العهود في تاريخ مصر، وهذا ليس صحيحا على الإطلاق، فحكم المماليك شهد فترات صعود وازدهار وفترات هبوط وانحطاط كأي حقبة تاريخية أخرى. وازدهرت في عصرهم العلوم والآداب بسماية ورعاية السلاطين، والتفاصيل كثيرة، ولكن نذكر منها نبوغ طائفة من فطاحل الشعراء والأدباء والعلماء، كالبوصيري صاحب البُردة، والقلقشندي صاحب صبح الأعشى، وابن منظور صاحب لسان العرب، وابن هشام النحوي العظيم الذي يقال فيه إنه أحسن من سيبويه، وشمس الدين السخاوي، وابن حجر المؤرخ إمام الحفاظ المحدثين في زمانه، والمقريزي صاحب الخطط، وأبو الفداء (السوري) المؤرخ الجغرافي المشهور صاحب تقويم



البلدان، والنويري صاحب نهاية الأرب في فنون الأدب، وابن فضل الله العمري صاحب مسالك الإبصار في ممالك الأمصار، وابن تغري بردي صاحب النجوم الزاهرة، وجلال الدين السيوطي، وابن إياس المؤرخ المشهور. وقد استضافت مصر في العصر المملوكي جماعة من أئمة العلم والفلسفة أبرزهم: ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وابن خلدون.

ورغم التبديد الذي تعرضت له المكتبات في العهد العثماني، فإن مكتبة الأزهر وحدها كانت تحتوي على ٣٣ ألف مجلد عندما جاءت الحملة الفرنسية.

وفي العهد العثماني ظل تدفق أفواج المماليك من بلاد الشركس والقوقاز، بالإضافة للأتراك بالآلاف، وقد ساهم ذلك في تعديل البنية السكانية للبلاد، خاصة أن عدد سكان مصر في ذلك الوقت كان ثلاثة ملايين. وكل ما ذكرنا هو مجرد طرف أو بعض أمثلة لنفي عنصرية نقاء الدم المصري، ولكن هذا لا ينفي تفرد الشخصية المصرية، التي ظلت تستوعب القادمين في بوتقتها، وتعيد خلقهم خلقا جديدا، وهذا ما سنعود إليه في رسائل قادمة بإذن الله.

* * *

(٢) مصر في عصر الانحطاط المملوكي:

بضائعها الزراعية والصناعية

تغزو أوروبا وأفريقيا والدولة العثمانية

مراجعة التاريخ مهمة من زوايا عديدة، ومنها عقد مقارنة بين الحاضر والماضي، لاكتشاف حينئذ هل تسير الأمة للخلف أم إلى الأمام؟ وفي هذه الرسالة نتوقف عند لحظة من أسوأ لحظات تاريخ مصر، أي في مرحلة انحطاط النظام المملوكي في أواخر القرن الثامن عشر، حيث كان الحكم العثماني رمزيا وشكليا وعادت السطوة الحاكمة للمماليك، وكان الباشا (الوالي العثماني) مجرد طرطور. كانت أحوال مصر الاقتصادية رغم ذلك في إطار عالمها ومستوى الإنتاجية أفضل من أحوال مصر الاقتصادية الآن (في أوائل القرن الواحد العشرين!). ورغم أن مصر ضُربت بواقعة اكتشاف رأس الرجاء الصالح الذي أضعف وضعها كمركز أساسي للتجارة العالمية، ومع ذلك فقد ظلت واسطة العقد في التجارة العالمية، فكانت محط السفن الواردة من أوروبا وسوريا وتركيا وبلاد البحر الأحمر، وتصلها قوافل التجارة من السودان والحبشة وأعماق أفريقيا بالإضافة لشمال أفريقيا حتى المغرب، وأيضا القوافل من فلسطين وبلاد العرب.

وكانت مصر تعيد هذه القوافل والسفن محملة بالمنتجات المصرية، فكانت تصدر المنسوجات والحاصلات الزراعية إلى السودان ودارفور،



وتصدر إلى أوروبا الأرز والغلال والمنسوجات القطنية التي تصنع في القاهرة والمحلة الكبري ورشيد، ونحن الآن نستورد الغلال ويسعى النظام لتدمير صناعة النسيج (سنفصل ذلك في الرسائل الاقتصادية إن شاء الله) كذلك كانت مصر (كأنها دبي الآن) تعيد تصدير ما يصلها من البلاد الواردة آنفا بالإضافة لما يردها من الهند.

كانت مصر مكتفية زراعيا حيث تتبادل المدن والقرى فتأخذ حد كفايتها من المحاصيل المختلفة، أما الفائض الزراعي بالإضافة لما تنتجه الصناعة المصرية فيصدر إلى الأقطار الأفريقية (يقول حكام ٢٠١٠ إنهم يفكرون الآن في بداية التعاون مع دول الحوض وأفريقيا!!) وبعض الدول الأوروبية.

وكانت مصر تزرع عشرات المحاصيل ومختلف أنواع الفواكه والخضروات، ومنها أصناف انقرضت الآن كالزعفران والنيلة والسلجم والقرطم والعصفر والضميري، أو على وشك الانقراض كالكتان (في حالة استمرار توقف المصنع الوحيد للكتان في طنطا) وقد بدأت زراعة القطن في بحري والصعيد. وكان قطن الوجه القبلي ينسج في مصانع الأقمشة، أما محمد علي فقد أدخل القطن طويل التيلة عام ١٨٢٠. (وفي عام ٢٠١٠ نحن نقوض زراعة القطن، وتراجعت مساحة زراعة القطن إلى أدنى مساحة لها (٢٢٠ ألف فدان) وكانت (٢, ١ مليون فدان). كذلك عرف الصعيد زراعة السكر في قنا في فرشوط وأخميم حيث أقيمت مصانع

السكر. وكانت مصر تصدر السكر لبعض بلاد السلطنة العثمانية. كذلك عرفت مصر الصناعات الغذائية المتنوعة، وصناعة الغزل والنسيج، واكتفت البلاد من إنتاجها من الأقمشة الكتانية والصوفية والقطنية والحريرية. وكانت المحلة الكبرى من أهم مراكز الإنتاج (قبل طلعت حرب بقرنين من الزمان) أما في عام ٢٠١٠ فقد انخفض عدد مصانع المحلة من ١٦٠٠ إلى ٧٠٠ مصنع! وكأن هناك حملة منظمة لتدمير هذا المعقل الصناعي العتيد.

أيضا في أواخر القرن الثامن عشر- أي قبيل مجيء الحملة الفرنسية ١٧٩٨- اشتهرت مصر بالتطريز، وكانت صناعته على جانب من الإتقان يلقى إعجاب الإفرنج، ولا سيما تطريز الحرير والجوخ والموسيلين وتطريز الجلود بأسلاك الذهب والفضة. وكان ازدهار مصر كمركز تجاري هو السبب وراء استيطان أعداد متزايدة من الجاليات الأجنبية من إيطاليا وفرنسا وغيرهما في القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط. ولم يقتصر الجانب الصناعي على النسيج، بل شمل كل احتياجات البلاد من مواد البناء المتنوعة، والزجاج (صرح رشيد الوزير الحالي بافتخار أن مصر ٢٠١٠ تصنع الزجاج وأن صناعة الزجاج صناعة ثقيلة!!)، وبناء السفن وصناعة البارود وذخيرة المدافع، وصنع الأسلحة وإصلاحها، وصناعة النحاس، وصناعة الكهرمان والعاج والأحجار الكريمة. كان الخير يفيض في البلاد حتى إن التجار في القاهرة كانوا يكدسون الغلال

على ساحل النيل دون حراسة وبغير أن توضع في مخازن، ومع إحساس كامل بالأمان حيث لا تمتد يد أحد إلى هذه الغلال. وقبل أن يحتل نابليون مصر وصفها بأنها (أخصب بلاد العالم وأنها كانت أهراء الغلال للعالم القديم). أما في عام ٢٠١٠ فإن مصر أكبر مستورد للقمح في العالم!!

أما القاهرة فقد وصف عبد الرحمن الرافعي حالها في ذلك الوقت بأنها (كانت أعظم بلاد الشرق قاطبة بعد الآستانة).

هذه لمحة اقتصادية عن مصر في عهد الانحطاط المملوكي العثماني! ولكننا لم نصل بعد إلى النهضة الكبرى التي قادها محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر، وقد كان من إنجازات محمد علي ما عجز حكام اليوم (بعد قرنين) عن تدميرها جميعا، وإن كانوا على وشك الانتهاء من تدمير محصول القطن، فإن مصر لا تزال تستفيد من خدمات القناطر الخيرية المائية!

وإلى رسالة قادمة.

* * *

(٣) خبرة الشعب المصري في العصيان

العصيان المدني أو الثورة الشعبية السلمية ليست غريبة على الشعب المصري، ولكن ذلك ارتبط تاريخيا بوجود قيادة شعبية مقنعة ومخلصة، وهذا شرط أساسي لقيام ونجاح أي ثورة شعبية، وهذا قانون عام لكل البلدان، ومصر ليست خارجة عن هذا القانون، (على خلاف ما يدعيه أو يتصوره البعض). وهذا أول مثال، في مارس عام ١٨٠٤ قامت ثورة شعبية ضد حكم المماليك الظالم، وأخذت تشتد وتقوى، وانتهت بسقوط دولتهم، وقد ازداد تذمر الشعب من كثرة وقوع المظالم وإرهاقه بمختلف الضرائب والمغارم (لاحظ أن شعب مصر يعاني في ٢٠١٠ من كثرة الضرائب والإتاوات والغرامات) وهذا قانون عام آخر، فالأنظمة المتهاوية الفاسدة، لا تهتم بالإنتاج، ولكن تهتم بالجباية حتى ترهق الناس وتمتص دماءهم فيثورون عليها. كذلك تعددت اعتداءات المماليك على ما في أيدي الناس من الأموال والغلال والمتاع.

شكى الناس إلى كبار العلماء: عمر مكرم نقيب الأشراف والشيخ الشرقاوي وغيرهما، فذهب العلماء إلى البكوات المماليك، وأنذروهم بمنع اعتداء العساكر على الناس، فأعلن المحافظ ورئيس الشرطة أنهما مع الشعب ووعدا بوقف ذلك، ولكن الوعود لم تنفذ، بل عندما طالب الجنود بالرواتب المتأخرة فرض الحاكم (البرديسي) ضرائب على التجارة



ثم على العقارات (لاحظ قانون الضرائب العقارية في ٢٠١٠). امتنع الناس عن دفع الضرائب، وخرجوا من بيوتهم يضجون ويصخبون واحتشدوا في الشوارع حاملين الرايات والدفوف والطبول (لم يأخذوا إذنا من الشرطة للتظاهر!!)، وأخذوا يستمطرون اللعنات على الحكام، وكانت هتافاتهم مركزة على المسئول الأول: إيش تأخذ من تفليسي يا برديسي. وأغلق التجار وكالاتهم ودكاكينهم (إضراب عام) واتجهت جموع الناقمين إلى الأزهر (لم يكن قانون منع التظاهر في المساجد قد صدر!!) لمقابلة المشايخ والاحتجاج لديهم على الضريبة الجديدة، فقام المشايخ إلى الأمراء المماليك يطلبون إلغاءها (لم يكن علماء الأزهر يعتبرون أنفسهم موظفين عند الدولة) وأخذت روح الثورة تنتقل من حي إلى حي حتى عمت القاهرة، واستولى الشعب على الميادين والشوارع، وتحولت المساجد إلى ملتقى لاجتماعات الجماهير، وبدأت الجماهير الغاضبة في مطاردة جباة الضرائب وإلقاء القبض عليهم وقتلوا بعضهم (لا يخلو أي احتجاج مدني من بعض مظاهر العنف). ولكن البرديسي ظل متصلبا في موقفه، بل قرر مضاعفة الضرائب بـ٣ أمثال. ولم يستوعب الحقائق الجديدة، فقد خرج المارد من القمقم. وانحاز محمد علي بقواته الألبانية للشعب وحاصر المماليك. وهذا قانون آخر للثورات، أن نجاح الثورة يرتبط بانحياز الجيش أو جزء منه للشعب. وفر البرديسي وباقي زعماء المماليك من القاهرة، وهرب جنود المماليك وراءهم، وتوقفوا عن ضرب

القاهرة بالمدافع، ووصف الجبرتي حالهم: (غلب عليهم الخوف والحرص على الحياة والجبن وخابت فيهم الظنون، وذهبت نفختهم على الفارغ، وجازاهم الله ببغيهم وظلمهم وغرورهم ونزل بهم ما نزل ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله).

قُتل من المماليك وأجنادهم في ذلك اليوم نحو ٣٥٠ (على يد قوات محمد علي) وارتحل الباقون منهم عن المدينة، وانتفض الشعب في رشيد ودمياط وسائر عواصم المحافظات على الحكام المماليك، فهربوا إلى الصعيد، ودالت دولتهم وانقضى حكمهم من البلاد، ولم تقم لهم بعد ذلك قائمة. وفي اليوم التالي أبطلت الضريبة التي كانت سببا في اشتعال نار الثورة.

وقد كانت هذه الصحوة الشعبية امتدادا للثورات ضد الاحتلال الفرنسي والمقاومة التي لم تهدأ على مدار ٣ سنوات، والتي قادها أيضا كبار العلماء. ولكن أهمية ثورة ١٨٠٤ أن الشعب تعلم أن الثورة لا تكون ضد الاحتلال الأجنبي والظلم الأجنبي فحسب، بل إن ادعاء الحاكم أنه مسلم لا يعطيه أي مبرر أو شرعية لممارسة التنكيل والظلم، فالظلم لا جنسية له ولا دين.

ولذلك عندما تولى خورشيد باشا الحكم كوالي عثماني بعد فرار البرديسي ظلت اليقظة الشعبية على حالها، فعندما أراد خورشيد



التخلص من محمد علي وقواته الألبانية واستصدر من الآستانة فرمانا بعودة الألبانيين ورؤسائهم إلى بلادهم، رفض العلماء هذا القرار وطلبوا من محمد علي البقاء لما عرف عنه من دوره الإيجابي في ثورة مارس ١٨٠٤ في الانحياز للشعب، وأعلن الإضراب العام مجددا وأقفلت الأسواق والدكاكين. فاضطر خورشيد إلى التراجع. وسار خورشيد على نهج أسلافه في فساد الرأي والميل إلى الظلم وعدم الاكتراث للشعب، واعتمد على بطش (قوات الأمن المركزي) وتعددت مظالمه، فتدخل العلماء غير مرة لرفعها عن الناس، مما أدى لتعاظم نفوذهم فكانوا موئل الشعب يفزع إليهم عند وقوع الملمات. وعاد خورشيد لفرض مزيد من الضرائب وهذه المرة على أرباب الحرف والصنائع فضجوا منها وأقفلوا حوانيتهم (إضراب) وحضروا إلى الجامع الأزهر يشكون أمرهم إلى العلماء. فمر المحافظ ورئيس الشرطة في الأسواق ينادون بفتح الحوانيت، فلم يفتح منها إلا القليل. وهكذا أصبحت القاهرة على أعتاب ثورة جديدة بعد شهرين من الثورة الأولي. وهذا موضوع الرسالة القادمة إن شاء الله.

***

(٤) ثلاث ثورات خلال ١٤ شهرا

في الرسائل السابقة تحدثنا عن ثورة مارس ١٨٠٤ ضد البرديسي، واليوم نتحدث عن ثورة حدثت بعدها بشهرين ضد خورشيد باشا الوالي العثماني، فقد ألف الشعب المصري الثورات ولم يعد يألف الظلم، وعرف مكامن قوته وعلى رأسها القيادة الرشيدة. وتكررت نفس المشاهد تقريبا. فعندما فرض خورشيد باشا في شهر مايو ١٨٠٤ ضريبة على أرباب الحرف والصنائع ضجوا منها وأقفلوا حوانيتهم وحضروا إلى الجامع الأزهر يشكون أمرهم للعلماء، ومر المحافظ ورئيس الشرطة في الأسواق ينادون بالأمان وفتح الحوانيت، فلم يفتح منها إلا القليل. وفي اليوم الثالث اشتد الهياج، وأقفلت جميع الدكاكين والأسواق، واحتشدت جموع الصناع وأرباب الحرف وجماهير الناس بالجامع الأزهر ومعهم الطبول (في عام ٢٠٠٨ أصدر النظام قانوناً ضد حزب العمل بمنع التجمهر في المساجد مع أن حزب العمل لم يستخدم الطبول في الأزهر ولا غيره!!) وصعد كثير منهم إلى المنارات يصرخون ويدقون الطبول، فوصل دوي ندائهم إلى نواح بعيدة في المدينة، وسمعه الوالي وهو بالقلعة، ووصله خبر التجمهر، فأرسل إلى السيد عمر مكرم نقيب الأشراف رسولا ينبئه بأنه رفع الإتاوة عن الفقراء منهم ويطلب إليه فض الجماهير، فقال السيد عمر مكرم «إن هؤلاء الناس وأرباب الحرف والصنائع كلهم فقراء وما كفاهم ما هم فيه من الكساد وسوء الحال حتى تطلبوا منهم مغارم

لرواتب العسكر» أي أنه طلب رفع الإتاوة عن الجميع، وهذا هو دور القيادة الرشيدة التي لا تكتفي بمناصرة فئة دون أخرى من المظلومين. فرجع الرسول بذلك إلى الوالي الذي عاد وأرسل محافظ المدينة ومعه عدة من الجنود وجلس بالغورية يأمر الناس بفتح الدكاكين، ويتوعد من يتخلف، فلم يحضر أحد ولم يسمعوا لقوله، فاضطر الوالي أمام هذه الحركة إلى رفع الإتاوة في ذلك اليوم وأعلن إبطالها، ونادى المنادي بذلك فاطمأن الناس وتفرقوا.

ويعلق عبد الرحمن الرافعي على هذه الأحداث بقوله: «كان الشعب إذاً مستعدا للهياج متحفزا للانتفاض والثورة، وقد كان لهذه الحركة أثرها في نفوس الناس لأنهم أيقنوا أن في استطاعتهم، رفع المظالم باجتماعهم وتقرير الإضراب العام وامتناعهم عن دفع الضرائب» (العصيان المدني).

ولكن خورشيد لم يرتدع؛ فهو حاكم لنظام فاسد، وأخذ جنوده المعروفون باسم (جيش الدلاة) يعيثون في الأرض فسادا ويرتكبون الجرائم ويعتدون على الأرواح والأرزاق. وبعد عام -أي في مايو ١٨٠٥- اعتدى الجنود الدلاة على أهالي مصر القديمة وأخرجوهم من بيوتهم ونهبوا مساكنهم وأمتعتهم وقتلوا بعض الأهالي الآمنين، فتعاظم الهياج في مصر القديمة وحضر جميع سكانها رجالا ونساء (لاحظ دور المرأة) إلى جهة الجامع الأزهر، الذي تحول إلى مقر للشعب، وانتشر خبر

الاعتداء والهياج بسرعة البرق في أنحاء المدينة، واجتمع العلماء (لاحظ دور القيادة) وذهبوا إلى الوالي وخاطبوه في وضع حد لفظائع الجنود الدلاة، فأصدر الوالي أمرا للجنود بالخروج من بيوت الناس وتركها لأصحابها، ولكن الجنود لم يخضعوا ولم ينفذوا، فخوطب الوالي ثانيا في الأمر فطلب مهلة ثلاثة أيام، ورفضت الجماهير هذا التسويف واشتد ضجيجهم وتضاعف سخطهم وتألبت جموعهم، وفي اليوم التالي (٢ مايو) عمت الثورة أنحاء العاصمة، فاجتمع العلماء بالأزهر وأضربوا عن إلقاء الدروس، وأقفلت دكاكين المدينة وأسواقها، واحتشدت الجماهير في الشوارع والميادين يهتفون ضد الظلم (لم يتقدموا بإذن لرئيس الشرطة للتظاهر!) فأدرك الوالي خطر الحالة وأرسل وكيله إلى الأزهر لمقابلة العلماء ومفاوضتهم لوقف الهياج، فلم يجدهم بالأزهر. فذهب إلى بيت الشرقاوي (لاحظ أن السلطة هي التي تذهب للعلماء!) وهناك حضر السيد عمر مكرم وزملاؤه، فأغلظوا له القول، فغادرهم بلا جدوى عائدا للقلعة، لكن الجماهير لم تكد تبصره حتى انهالوا عليه رجما بالحجارة (استخدام الحجارة تقليد قديم!) ورفض العلماء أن يتدخلوا لإيقاف الهياج، بل صعدوا من طلباتهم بطلب إجلاء قوات الأمن المركزي (الجنود الدلاة) عن المدينة. وظل العلماء مضربين عن إلقاء الدروس، وبقيت الدكاكين والأسواق مقفلة أكثر من أسبوع. وامتنع العلماء عن مقابلة الوالي طوال هذه المدة. ولم يكن لمحمد علي وقواته الألبانية أي

دور في هذه الثورة إلا أنه وقف على الحياد. وحدد العلماء مدة ثلاثة أيام لجلاء القوات عن القاهرة، ومع انتهاء المهلة لم ينسحب إلا نصف هذه القوات. فاجتمع زعماء الشعب واتبعوا تكتيكا جديدا إذ قرروا الذهاب إلى المحكمة الكبرى (بيت القاضي) لاختصام الوالي، وأصدروا قراراتهم في مجلس الشرع. وكان اختيار المحكمة قرارا ذا مغزى؛ لأنه يشير إلى التحاكم حول مشروعية الحاكم! ولم تكد الجماهير تعلم بذلك حتى احتشدت جموعهم وتوجهت إلى دار المحكمة حتى وصل عدد المحتشدين في فناء دار العدل وحولها أربعين ألف نسمة وهو رقم ضخم بالنسبة لعدد السكان. وكانت هتافاتهم لا تطالب بتعديل قرار أو قانون أو دستور بل تطالب بإسقاط النظام (يا رب يا متجلي، أهلك العثمللي).

ونتابع تطورات هذه الثورة الثالثة خلال ١٤ شهرا، والتي أفضت في النهاية إلى إسقاط النظام، وإقامة نظام محمد علي، في الرسالة القادمة إن شاء الله.

***



(٥) الشعب يجتمع في المحكمة ويقرر خلع الحاكم!

توقفنا في الرسالة الماضية عند بداية أحداث ثورة مايو ١٨٠٥ لإسقاط خورشيد باشا الوالي العثماني، وأنها كانت الثورة الثالثة خلال ١٤ شهرا، وقد كانت ثورة شعبية سلمية يقودها علماء الأزهر (الذي كان). وصلنا بالأحداث إلى تجمع الشعب (٤٠ ألفا) مع زعمائهم في دار المحكمة، وطلب زعماء الشعب من القاضي أن يرسل باستدعاء وكلاء الوالي ليحضروا بجلس الشرع، فأرسل يستدعيهم على عجل (هل يمكن أن تفعل ذلك اليوم محكمة النقض أو المحكمة الدستورية العليا؟!) فحضروا، وعندما انعقد المجلس عرض الزعماء ظلامة الشعب وحرروا مطالبهم وهي:

١- ألا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلماء وكبار الأعيان (لاحظ فرض حكم الشريعة، وهو حكم العدالة، بقيادة علماء أحرار).

٢- أن تجلوا الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة.

٣- ألا يسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملا سلاحه.

٤- أن تعاد المواصلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي.

كان ذلك يوم ١٢ مايو ١٨٠٥ وسلموا صورة من هذه المطالب إلى القاضي، وقام وكلاء الوالي ليبلغوها إلى خورشيد باشا في القلعة. وهذه



الوثيقة تشبه «وثيقة إعلان الحقوق» التي قررها البرلمان البريطاني عام ١٦٨٨ وأيد فيها حقوق الشعب الإنجليزي وأهمها أن لا يجوز للملك أن يفرض ضريبة إلا بعد موافقة البرلمان. ورأى خورشيد أن الحركة خطيرة، وأن الثورة تؤذن أن تقتلعه من مقره، وأراد أن يلقي القبض على زعيم الثورة: عمر مكرم، ليشل الحركة القائمة في المدينة، فلما وصلته رسالة القاضي أرسل إليه يستدعيه والعلماء إلى القلعة ليتشاور معهم في الأمر، لكن السيد عمر فطن إلى مقاصد الوالي وخشي الغدر، فأشار برفض الذهاب إلى القلعة، وكان محقا في حذره لأنهم علموا فيما بعد أن الوالي أعد أشخاصا لاغتيالهم في الطريق. واعتبر خورشيد امتناعهم عن الذهاب إليه تمردا وعصيانا، ورفض إجابة المطالب الشعبية. فاجتمع العلماء ونقباء الصناع في اليوم التالي ١٣ مايو وعادت الجماهير إلى الاحتشاد في فناء المحكمة، واتفقت كلمة قادة الشعب على عزل خورشيد (وليس مجرد بعض المطالب أو تعديل في الدستور!!) وتعيين محمد علي واليا بدله. ثم انتقلوا إلى دار محمد علي لتنفيذ قرارهم وقالوا له: إننا لا نريد هذا الباشا واليا علينا ولابد من عزله من الولاية. وقال السيد عمر مكرم: إننا خلعناه من الولاية.

فقال محمد علي: من تريدون واليا؟ قالوا: لا نرضى إلا بك وتكون واليا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير. (لاحظ بشروطنا) وأخذوا عليه العهود والمواثيق أن يسير بالعدل، وألا يبرم أمرا إلا بمشورتهم، فقبل محمد علي ولاية الحكم، ونهض السيد عمر

مكرم والشيخ الشرقاوي وألبساه خلعة الولاية، وأمروا بأن ينادى به في أنحاء المدينة واليا لمصر. وكان مضمون ذلك أن جزءا معتبرا من الجيش انضم للشعب، وهذا كما ذكرنا من قوانين التغيير من خلال الثورات الشعبية، وهكذا انتزع الشعب المصري حقه في تعيين حاكمه وانتخابه وعزل الحاكم الفاسد، دون انتظار فرمان عثماني، بل لقد كان صدر فرمان سلطاني بإسناد ولاية جدة إلى محمد علي، وكانت السلطة العثمانية تؤيد بقاء خورشيد.

وقد كتب الجبرتي أن عملية تسليم السلطة لمحمد علي وضعت قاعدة للحكم الدستوري في البلاد (تم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمرا إلا بمشورة العلماء وأنه متى خالف الشروط عزلوه). وذهب وفد من زعماء الشعب لإبلاغ القرار لخورشيد باشا فأجابهم: (إني مولى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر من الفلاحين!! ولا أنزل من القلعة إلا بأمر من السلطنة). وكان من أروع ما جاء في الوثيقة التي تم تسليمها لخورشيد: (إن للشعوب طبقا لما جرى به العرف قديما، ولما تقضي به أحكام الشريعة الإسلامية، الحق في أن يقيموا الولاة، ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم، لأن الحكام الظالمين خارجون عن الشريعة).

وأخذ خورشيد يحصن القلعة ويستعد للقتال، وأيضا دعا زعماء الشعب الأهالي إلى حمل السلاح لمحاصرة القلعة لإجبار خورشيد على

التسليم. واحتشد الثوار في ميدان الأزبكية، واعتزم الزعماء أن يعيدوا إبلاغ الوالي قرارهم، ويطلبوا إليه احترامه منعا للفتنة وحقنا للدماء، وحدثت بعض الوساطات، واجتمع الزعماء يوم ١٦ مايو مرة أخرى بدار المحكمة، وحرروا محضرا في شكل سؤال وجواب على نحو الفتاوى التي كانت تصدر بخلع السلاطين في الآستانة، ووقعوا على المحضر وأرسلوه إلى الوالي، ولكنه رفض الامتثال مرة أخرى. وتجدد نداء عمر مكرم بحمل السلاح وإقامة الاستحكامات والمتاريس حول القلعة، وبلغ عدد الثوار ٤٠ ألفا حاملين الأسلحة والعصي. ويقول الجبرتي إن الفقراء من العامة كانوا يبيعون ملابسهم أو يستدينون لشراء الأسلحة! وانضم كبير القضاة للثوار صراحة ولا أدري لماذا لم يذكر الجبرتي اسمه؟) فحين أرسل له خورشيد يقول إنه ينتظر رد السلطان وإقامتي في القلعة لا تضر الرعية فأجابه القاضي: (إن إقامتكم بالقلعة هي عين الضرر فإنه حضر يوم تاريخه نحو الأربعين ألف نفس بالمحكمة، طالبين نزولكم أو محاربتكم، فلا يمكننا دفع قيام هذا الجمهور، وهذا آخر المراسلات بيننا وبينكم والسلام).!!

وما تزال الثورة مستمرة.. وإلى الرسالة القادمة.

* * *

(٦) وخضع السلطان العثماني لإرادة الشعب

وصلنا مع ثورة مايو ١٨٠٥ إلى نقطة جمود، فالحاكم خورشيد باشا أصر على عدم التخلي عن الحكم حتى يأتي فرمان سلطاني من الآستانة، وأصر زعماء الثورة على عزله، واستمر محمد علي على الحياد رغم مبايعته في انتظار الفرمان السلطاني، ولم يستخدم قواته لحسم الصراع. وكان عمر مكرم هو زعيم الثورة بحق. قابله أحد مستشاري خورشيد وقال له: كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم وقد قال الله تعالى: ﴿... أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ... (٥٩)﴾ [النساء]؟ فأجابه عمر مكرم: أولو الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل، وهذا رجل ظالم، وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شيء مألوف من زمان، حتى الخليفة والسلطان إذا سار في الناس بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه. فقال مستشار خورشيد: وكيف تحصرونا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا؟ أنحن كفرة حتى تفعلوا معنا ذلك؟ فقال عمر مكرم: قد أفتى العلماء والقاضي بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة.

وقاد عمر مكرم الثوار ومعه باقي العلماء، وواصلوا مع الثوار السهر ليلا في الشوارع والحارات، وأقاموا المتاريس حول القلعة، ومنعوا الصعود إلى القلعة والنزول منها، وأخذ الفريقان يترامون بالبنادق،



وصعد جماعة من الثوار إلى منارة جامع السلطان حسن يرمون منها القلعة ومن فيها.

ووصلنا إلى يوم ٢٢ مايو ١٨٠٥ حيث يقول الجبرتي إن عمر مكرم والمشايخ ومعهم جمع كثير من الناس ركبوا إلى الأزبكية، حيث تجمع المزيد من الجماهير من الحسينية والعطوف والقرافة والرميلة والحطابة والصليبة، ومعهم الطبول والبنادق حتى غصت بهم الشوارع، وذهبوا إلى الجامع الأزهر، ثم رجعوا إلى الأزبكية، وكانت نوعا من مظاهرات القوة لإرهاب جنود الوالي الذين بدأوا ينكمشون. وفي ٢٤ مايو حاول الوالي الدفع بجنوده للاستيلاء على متاريس الثوار، وكانت مشاركة جنود محمد علي هامشية، واعتمد الثوار على سواعدهم بالأساس ونجحوا في صد قوات الوالي. وتجدد القتال يوم ٢٧ مايو فعاد عمر مكرم لحشد القوى الجماهيرية، وجاء أهل خان الخليلي والمغاربة بأعداد كبيرة ومعهم بيارق ولهم جلبة وازدحام - كما يقول الجبرتي - بحيث كان أولهم بالموسكي وآخرهم جهة الأزهر، وقام الثوار بالتقدم إلى جبل المقطم بالمدافع، وإمدادات المياه، وتبعهم باعة الخبز والكعك والقهاوي وكأنهم في رحلة، فقد اعتاد الشعب الثورة، وأصبحت الثورة أسلوب حياة، وكانت اجتماعات القيادة تتم في منزل عمر مكرم، وتصدر توجيهات الثورة بأوامر منسوبة إليه، وكان هو الحاكم الفعلي للقاهرة لمدة ٣ شهور. والأمر الملفت للنظر أن جرجس الجوهري كبير المباشرين المسيحيين كان على اتصال بقيادة الثورة، ويتشاور معهم حول وسائل التصعيد.



ولما ضاق الحصار على خورشيد بدأ في قصف القاهرة بالمدافع والقنابل: جهة الأزهر - بيت محمد علي.. إلخ.

ويعلق الجبرتي: (فلم ينزعج أهل البلد من ذلك لما ألفوه من أيام الفرنسيس وحروبهم السابقة)! وكانت القاهرة شهدت ثورتين كبيرتين (١٧٩٨ - ١٧٩٩) ضد نابليون وضد كليبر، قبل الثورة على المماليك مرتين، وهذه المرة على الوالي العثماني. كان الشعب المصري في حالة مفعمة بالحيوية في ظل توفر القيادة الرشيدة. وظلت الاشتباكات سجالا بين الشعب والوالي حتى جاء فرمان سلطاني من الآستانة يستجيب لإرادة الشعب يوم ٩ يوليو بتثبيت محمد علي واليا لمصر (حيث رضي بذلك العلماء والرعية، وأن خورشيد باشا معزول عن ولاية مصر)، ولكن الثوار ظلوا يحاصرون القلعة حتى ٥ أغسطس ١٨٠٥ وهو يوم خروج خورشيد من القلعة تنفيذا لأمر السلطان (الحقيقة هو أمر الشعب!).

ويقول أحد مؤرخي الغرب (فولابل) معلقا على هذه الأحداث: (لأول مرة وقع تغيير سياسي خطير في ولاية من ولايات السلطنة العثمانية بإرادة الشعب وباسم الشعب، ولا جدال أن المطالب التي فرضها الشيوخ على خورشيد باشا تدل على ما يجيش بصدورهم من الإحساس بالحرية، وما يشعرون به من الحاجة إلى أخذ الضمانات الكافية التي تكفل مراقبة الحكومة، وإذا كانت أنظار الشعب قد اتجهت في تلك الآونة إلى محمد علي، وأجمعت آراء زعمائه على تقليده سلطة الحكم، فما ذلك إلا لأن

محمد علي قد دعا إلى مبادئ الحرية، وأعلن في كل لحظة دفاعه عن حقوق الشعب ومصالحه، ونادى بأن علة المحن التي حلت بالبلاد راجعة إلى سوء سياسة الولاة الأتراك، وعدم وجود أية رقابة على الحكومة).

وقبل أن نطوي هذه الصفحة المجيدة من تاريخ مصر نقول إن الدروس المستفادة من نجاح الثورة هي:

١- توفر قيادة شعبية حكيمة ومبدئية مستعدة لتقدم الصفوف في مجال التضحية لا تحقيق المكاسب الشخصية.

٢- إن الشعب المصري مستعد للثورة والمقاومة عندما يجد هذه القيادة، وهي سنة عامة في كل الشعوب، وأنه ليس شعبا يحب الخضوع كما يشاع الآن، خاصة وأن تاريخ مصر يحتشد بصفحات عديدة مماثلة سنعرض لها إن شاء الله.

٣- إن الخروج على الحاكم يكون بسبب استشراء الظلم بالمعنى الاجتماعي والسياسي، ولا يشترط تكفير الحاكم، أو أن يكون الحاكم عميلا للقوى الأجنبية، وإن كان حدوث ذلك أدعى إلى نزع الشرعية عنه.

٤- أن نجاح الثورة يرتبط بتحييد القوة العسكرية للنظام أو انضمام جزء منها للثوار.



٥- إن الشعب المصري لا يعرف العنصرية المقيتة، وأنه كان ضد ولاة الأتراك في المرحلة الأخيرة لظلمهم، وليس لأنهم غير مصريين، كما أن الأصل الألباني (مقدونيا) لمحمد علي وقواته لم يكن مسألة مطروحة للمناقشة أو الجدال. وهو ما يعكس المشروعية والرؤية الإسلامية لدى الشعب المصري وزعمائه.

* * *



(٧) انتفاضة شعب مصر ضد مراد بك وإبراهيم بك

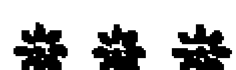
السيد عمر مكرم شخصية فذة وقائد شعبي نادر المثال، وقد تحدثنا عن دوره بعد جلاء الفرنسيين في قيادة ثورتين لإسقاط البرديسي ثم خورشيد، وكان قد قاد حملة التعبئة الشعبية لمواجهة الاحتلال الفرنسي، وقاد ثورة القاهرة الثانية ضد كليبر، ولكن سجله النضالي بدأ قبل ذلك. حيث قاد انتفاضة شعبية لأول مرة ضد ظلم المماليك قبيل مجيء الحملة الفرنسية، فقد كان لديه حساسية عقائدية سليمة ترفض العدوان الأجنبي والاحتلال، ولكنها تثور أيضا ضد الظلم، وإن جاء على يد حاكم مسلم أو يرفع «راية الإسلام». فقد جاهد ضد مظالم مراد بك وإبراهيم بك الذين كانا يحكمان مصر قبل نابليون، فحين حاول زعماء المماليك فرض المزيد من الضرائب بشكل أثار المزيد من تذمر الناس، لم يقف عمر مكرم عند حد المطالبة بإلغاء الضرائب، بل طالب بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والتزام الحاكم والمحكوم بها، وإلا فقد الحاكم طاعته لدى المحكوم إن لم يلتزم بها. وانضم علماء الأزهر إلى موقف مكرم الذي دعا إلى إغلاق الحوانيت وهجر الأسواق وإثارة الناس، وبالفعل تجمع العلماء وطلبة الأزهر وجموع شعبية وطلبوا حضور أمراء المماليك لمناقشتهم في مطالبهم، وعندما جاء مندوب عن إبراهيم بك امتثالا لهذه الدعوة قال له عمر مكرم: نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها (كما يفعل يوسف

بطرس غالي الآن) فرد المندوب وكان اسمه أيوب بك: لا يمكن الإجابة إلى هذا كله، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات. فرد عليه عمر مكرم: هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس، وإن الباعث على الإكثار من النفقات لشراء المماليك! والأمير يكون أميرا بالعطاء لا بالأخذ! وفي اليوم التالي زادت جموع المؤيدين المحتشدين واتسعت دائرة الثورة، فاضطر إبراهيم بك ومراد بك لمقابلة المشايخ والعلماء تأكيدا لدورهم وأملا في قيامهم بتهدئة الناس. وخاصة بعد أن زحفت جموع الشعب إلى دار إبراهيم بك وقامت بحصارها.

وانتهى اجتماع الأمراء والعلماء بنتيجة باهرة (تحت الضغط الشعبي) حيث أعلن أمراء المماليك توبتهم! والتزامهم بشروط العلماء، وأهمها الإفراج عن الحبوب وسائر المحاصيل الزراعية والمودعة مخازن الأمراء ليشتريها الشعب، وأن يرفعوا أيديهم عن إيراد الأوقاف الخيرية (حاليا الحكومة المصرية تستولي على الأوقاف) وأن يقلعوا عن المظالم، وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس، وأن يسيروا في الناس سيرة حسنة. كما قام قاضي القضاة بتوثيق الاتفاق في صورة حجة شرعية وقع عليها العلماء والأمراء، وجاء توقيع العلماء أولا!! (أجاب الأمراء بالسمع والطاعة وعدم مخالفة الجماعة وكل من خالف ذلك فيكون على ساداتنا أرباب السجاجيد وعلماء الإسلام والأمراء قهره واستخلاص كل ما هو مطلوب منه لأربابه) بل أقر الأمراء بعدم فرض

ضريبة إلا إذا أقرها العلماء والأعيان، وألا يدخل الجند المدينة حاملين سلاحهم، وعندئذ فقد تم فك الإضراب العام وفتحت الأسواق، وقد علق الأستاذ عباس العقاد على هذه الوثيقة بقوله: (لو أنها كتبت في بعض البلاد الأوروبية لجاءنا خبرها من كتب القوم في علوم السياسة الحديثة بعنوان من تلك العناوين الكثيرة عن حقوق الشعب أو الدستور الأكبر أو (الماجنا كارتا) وما إليها من مصطلحاتهم التاريخية، ولكن العلماء الذين دعوا أمراء القصر إلى توقيع ذلك العهد لم يحسبوا أنهم جاءوا إلى الناس بعهد جديد غير التذكير بعهد كتاب الله وسنة رسوله التي نسيها هؤلاء الأمراء). ويعلق كثير من المؤرخين على هذه الأحداث وما تبعها في ثورتي ١٨٠٣و ١٨٠٥ بأنها مواقف نادرة في تاريخ مصر والشرق في ذلك الزمان، وأنها ممارسة جديدة، وهذا غير صحيح، فتاريخ مصر والمسلمين زاخر بأمثلة مشابهة في عهد الشيخ العز بن عبد السلام، والشيخ ابن دقيق، وابن تيمية، مما سنعرض له بإذن الله. فالشورى ركن من أركان الإسلام، ومعركتنا مع الطغاة في كل العصور ليست معركة سياسية منبتة الصلة عن الدين. فشرعية الحاكم في الإسلام تقوم على البيعة (الانتخابات) والحاكم وكيل عن الأمة أو عامل (موظف) لديها، ويمكن سحب الثقة منه إذا خرج عن شروط العقد (عقد البيعة). ولذلك وضع القرآن الشوري بين الصلاة والزكاة: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [الشورى].

إن العلماء الذين باعوا أنفسهم للسلاطين الطغاة، أسقطوا الإلزام الإلهي بالشورى. وإن طاعة أولي الأمر كما قال عمر مكرم هي للعلماء والسلطان العادل. ونحن نلحظ هنا أننا لسنا أمام مرجعية دينية كهنوتية، بل نجد في هذه الانتفاضات بقيادة عمر مكرم الربط بين أحكام الدين العامة والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة، وأن علماء ذلك الزمان لم ينشغلوا بتوافه الأمور وفروعها ولكن بالأحكام الكلية للحلال والحرام، وبحقوق الإنسان وحرية التعبير والعدل الاجتماعي، وأقاموا بالفعل ما يشبه البرلمان، وهو منتخب فعليا من الشعب الذي يلتف حولهم ويلجأ إليهم، ونلحظ الدقة في الحديث عن مرجعية العلماء والأعيان، والمقصود بالأعيان قادة الطوائف، أي قادة المهن المختلفة، فنحن أمام ربط بين ما هو ديني، وما هو مرتبط بمصالح الناس وأحوالهم، حيث لا يمكن تنزيل المبادئ العامة للشريعة الإسلامية في عزلة تامة عن أحوال الناس ومشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومدى شعورهم بالأمان، وضرورة حمايتهم من تعديات رجال الشرطة وحرس السلطان وهو ما نسميه الآن: الحريات العامة والأمور السياسية وحقوق الإنسان. ونادرا ما تجد داعية إسلامياً في عصرنا الحاضر يحدث الناس عن أن الأمير ليس إلا أجيرا عند الشعب.





(٨) في عهد إسماعيل:

أوغندا أصبحت الطرف الجنوبي لحدود مصر!!

لا يعلم كثير من الشباب أنه في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) امتدت حدود مصر من البحر المتوسط شمالا إلى كل السودان جنوبا، ثم إلى منابع النيل على خط الاستواء حتى بحيرة ألبرت وفيكتوريا، وأن أوغندا كانت جزءا من الدولة المصرية!! وأن ملك أوغندا بايع الخديوي إسماعيل! وأن المملكة المصرية امتدت على طول ساحل البحر الأحمر حتى باب المندب وما بعده إلى المحيط الهندى! وهو ما يشمل الآن سواحل السودان وإرتريا وجيبوتي والصومال حتى تخوم تنزانيا، بالإضافة لبعض أجزاء من الحبشة! وقد كان ذلك امتدادا واستمرارا لقوة دفع مشروع محمد علي جد الخديوي إسماعيل. وقد كان من عبقرية محمد علي وخلفائه أنهم لما سدت عليهم طرق التمدد للشام بالاتفاقات والضغوط الدولية، رأوا التمدد جنوبا في المجال الطبيعي لنشأة مصر وتكوينها. ورغم أنه في العصور السحيقة التي تبدأ بالفراعنة لم تكن هناك مخاطر على منابع النيل من بناء سدود أو غيره، ولكن فطرة الإنسان الطبيعي أنه يتجه للبحث عن أسباب حياته، فكان الفراعنة يواصلون رحلات استكشاف منابع النيل. وفي عهد مبارك عندما نستدير لأصل وجودنا، وعندما يصبح السفر لفرنسا وإيطاليا أهم من منابع النيل، فهذا



نوع من الخلل العقلي أو انحراف في الفطرة، كما يفعل الفلاح الذي يترك أرضه الخصبة، ويذهب للتسول في المدينة! إنها قصة تصيب المرء بالدوار كيف كانت عقلية حكام مصر واسعة الأفق في ذلك الزمان، وقد تعلمنا في صغرنا ألا نفعل سوى سبهم وتذكر كوارثهم وسلبياتهم التي لا شك فيها (الأخطاء في مشروع قناة السويس وإسقاط مصر في المديونية) دون أن نتذكر الجوانب المشرقة كي نبني عليها، وأعني بالتحديد مشروع محمد علي، فلم يكن إسماعيل إلا امتدادا لهذا الفكر، كما أنه لم يأخذ من جده (محمد علي) الحذر في التعامل مع الأوروبيين، حيث كان يأخذ منهم الخبرة دون أن يسمح لهم باختراق السلطة المصرية.

وهذه القصة تستحق أن تروى وتحفظ، رغم أنها غير مرشحة للتنفيذ في القرن الواحد والعشرين بذات الأساليب العسكرية، ولكن يظل جوهر الرؤية واحداً، أن الامتداد الطبيعي لمصر والازدهار يرتبط بالاتجاه جنوبا كمحور أساسي (وليس على حساب الشرق: الشام)، لأن في الجنوب منبع حياة مصر، وأيضا لأنها مناطق متعطشة للحضارة المصرية الأكثر تطورا، وأن المصريين بحكم التقارب الثقافي مرحب بهم، وأنهم يمكن أن يتمددوا بدون خوض معارك حربية بالمعنى المفهوم.

في عام ١٨٦٥ تقدم الجيش المصري جنوبا، وبدأ بالوصول إلى فاشودة في عهد جعفر صادق باشا الذي كان حكمدار السودان. ولفاشودة أهمية كبرى، فهي مفتاح النيل الأعلى لوقوعها على ملتقى

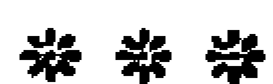
الطرق المختلفة الواصلة من الخرطوم والحبشة إلى جنوبي السودان، وعلى مقربة من ملتقى روافد النيل: نهر السوباط وبحر الغزال والنيل الأبيض وبحر الزراف، وهي نقطة الاتصال بين السودان وجهات خط الاستواء (وهي تقع في جنوب السودان الحالي) ومن يملكها يضمن النفوذ في شمالي السودان وجنوبه إلى البحيرات الاستوائية، فلا غرو أن يكون لها مكانة كبيرة في الوجهتين السياسية والاقتصادية. وكان محمد علي الذي يعتبر إلى حد كبير راسم خريطة السودان الحديث قد ضم سواكن (وهى منطقة ساحلية سودانية حاليا على البحر الأحمر) ومصوع (وهي إرتريا) إلى حدود مصر، وحتى يصبح السودان مطلا على البحر الأحمر، وقد ضمها بطريق الإيجار من السلطة العثمانية. ولكن تمكن إسماعيل في عام ١٨٦٦ من استصدار فرمان بإلحاق سواكن ومصوع بمصر نهائيا. ومحافظة سواكن تمتد على البحر الأحمر من رأس علبة (وهي في مصر حاليا) إلى رأس قصار. ومحافظة مصوع امتدت من رأس قصار إلى حلة عند بوغاز باب المندب. (يتعرض باب المندب الآن لنفوذ صهيوني وغربي من خلال جيبوتي، واليمن سلمت باب المندب لتسهيلات أمريكية، ولم يعد بإمكانها أن تغلقه في وجه الصهاينة كما فعلت في حرب ١٩٧٣)، ولم تكن تبعية باب المندب والصومال لمصر بالأمر الجديد في عهد إسماعيل، فقد كان الأمر كذلك كلما كانت بمصر دولة بحق وحقيقة (في العهد الفرعوني وفي العهود الإسلامية)

ويتردد الآن حديث عن نمو العلاقات بين إيران وإرتريا في المجال العسكري وهذا أمر جيد، ولكن أين مصر؟! فهذه خاصرتها: البحر الأحمر وباب المندب، ومصر هي التي بنت ميناء مصوع (الإرتري حاليا) فمدينة مصوع كانت قائمة على جزيرة في البحر، وفي عهد إسماعيل تم الوصل بينها وبين اليابسة بجسر طوله ١٨٠٠ متر وعرضه ١٠ أمتار، وتم إنشاؤه سنة ١٨٧٢ (لاحظ منع مبارك بناء جسر مع السعودية!!) فعمرت المدينة واتسعت، وبني فيها ديوان المحافظة، وآخر للجمارك، ومساكن للمواطنين، وشيدت بها قلعة منيعة، وأنشئت ترعة صغيرة لتوصيل المياه العذبة إلى سواكن، وهذه الترعة تستمد الماء من خزان أقيم لجمع مياه الأمطار في سفح جبل قريب من المدينة. (لاحظ أننا في عهد مبارك لا نعرف كيف نستفيد من أمطار وسيول سيناء والصعيد!).

أما على مستوى التقدم نحو منابع النيل فقد تقدم الجيش المصري عام ١٨٧٠ جنوب فاشودة وبدون قتال، حتى وصل إلى ملتقى نهر السوباط بالنيل، وبنى محطة هناك أسماها (التوفيقية) نسبة إلى توفيق ولي العهد، وكان الجيش يتقدم بأسطول قوامه ثلاثون سفينة وباخرتان.

وفي عام ١٨٧١ تم رفع العلم المصري على غندكرو (في السودان حاليا) وكان قد وصل إليها من قبل البكباشي سليم بك

قبطان في عهد محمد علي، ولكن هذه المرة ضُمت رسميا إلى حدود مصر، وأقيم احتفال شارك فيه رؤساء العشائر الذين جاءوا من مختلف النواحي، وأصبح اسم غندكرو (الإسماعيلية) باسم الخديو إسماعيل. وكل ذلك بدون إطلاق رصاصة واحدة فقد كانت منطقة فراغ في السلطة. وما تزال الرحلة مستمرة حتى أوغندا.. فإلى لقاء!!





(٩) ملك أوغندا يبايع الخديو إسماعيل..

وهرر الأثيوبية تنضم لمصر!

تقدم الجيش المصري عام ١٨٧٢ بهدوء وبدون معارك بعد غندكرو التي أصبح اسمها (الإسماعيلية) داخل جنوب السودان واستأنف السير في النيل الأبيض، وأنشأ عددا من الحصون منها حصن الإبراهيمية (نسبة لإبراهيم باشا أبي إسماعيل) على بحر الجبل، ثم حصون أخرى على نيل فيكتوريا، وبدأ الدخول فيما يعرف الآن بأوغندا، ووصل إلى مملكة أونيورو المتاخمة لبحيرة ألبرت ودخل عاصمتها (ماسندي) التي أقيمت فيها دار للحكومة المصرية، وتم تنصيب ملك يدعى (ريونجا) والذي أعلن ولاءه لخديوي مصر. وكانت مملكة أوغندا تشمل مساحة أقل من أوغندا الحالية، ومجاورة لمملكة أونيورو، وأعلن ملك أوغندا (أمتيسي) الولاء لمصر، وكانت بلاده تشمل شمال وغرب بحيرة فيكتوريا، وهكذا انفتح الطريق بين أعالي النيل وزنجبار (تنزانيا الحالية) على شاطئ المحيط الهندي. وهكذا وصلت حدود مصر إلى خط الاستواء ومنابع النيل من جهة البحيرات العظمى، وأصبحت هناك مديرية مصرية باسم مديرية الاستواء تولى إدارتها «رؤوف بك» أحد ضباط الجيش المصري. وبدأت الحكومة المصرية في تنظيم الملاحة في بحيرة ألبرت باستخدام عدد من البواخر النيلية وآلات الترسانة المصرية من الخرطوم، وتم إنشاء ترسانة

لتنظيم الملاحة في أعالي النيل وفي البحيرة، واستطاع عمال الترسانة أن يفكوا أجزاء بعض البواخر ويركبوها ثانية في البحيرة، ولما تم تركيب أول باخرة وبحرت في مياه البحيرة كانت أول مرة ترى بحيرة ألبرت السفن البخارية، وتجمع الأهالي لمشاهدتها وقد أخذتهم الدهشة من هذا الكائن العجيب!

رغم إعلان ملك أوغندا الولاء لمصر، إلا أن أوغندا لم تدخل رسميا في حدود مصر إلا عام ١٨٧٤ بعد توقيع معاهدة رسمية، وأبلغت مصر دول العالم أن جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت أصبحت جزءا من المملكة المصرية، وأودعت هذه المعاهدة محفوظات وزارة الخارجية. وفي عام ١٨٧٦ طلب ملك أوغندا (أمتيسي) عساكر مصرية للإقامة معه في بندر حكومته، فأرسلت له الحكومة ١٥٠ عسكريا. بالإضافة لنشر عشرات أخرى في حصون متناثرة بالبلاد. وقد اكتشفت بعثة الجيش المصري بحيرة (إبراهيم) أو هكذا أسموها، وكانت تسمى من قبل بحيرة (كيوجا).

رغم ذلك ظلت أجزاء من جنوب السودان خارج الإدارة المصرية، (منطقة بحر الغزال) التي أعلنت ولاءها عام ١٨٦٩ لحكومة مصر، وهي المنطقة الواقعة جنوب دارفور، وذلك بعد إرسال قوات من الخرطوم تحمل فرمانا بضم هذه المنطقة لمصر.



وكانت دارفور حتى عام ١٨٧٤ مملكة مستقلة، فرغم فرمانات صادرة عن محمد علي بضمها لمصر إلا أنها بقيت مستقلة فعلا عن الدولة المصرية يحكمها السلطان إبراهيم، حتى دخلتها قوات مصرية بقيادة إسماعيل باشا أيوب بالتعاون مع قوات من بحر الغزال. وانتهت الحرب بضم سلطنة دارفور إلى المملكة المصرية وعاصمتها الفاشر. وأقام إسماعيل باشا أيوب حصنا منيعا في الفاشر، وبنى دارا للحكومة، ومنزلا للحاكم وثكنة للجنود، ووطد دعائم الأمن والطمأنينة، وأقام في المدينة سوقا عامرة للتجارة. وهكذا ترامت الدولة المصرية من حدود السودان الغربية حتى البحر الأحمر، في اتصال أرضي مباشر حتى وصلت جنوبا لمنابع النيل وللمحيط الهندي شرقاً، مع امتلاك كل شواطئ البحر الأحمر حتى باب المندب، وهذا ما لم يحدث في التاريخ من قبل بهذا التواصل والتزامن. وعلى محور البحر الأحمر كانت زيلع وبربرة من بلاد الصومال الشمالية الواقعة على خليج عدن، وكانتا من أملاك تركيا تابعتين للواء الحديدة باليمن، واستصدر إسماعيل فرمانا عثمانيا بضمهما إلى مصر مقابل زيادة في الجزية السنوية.

وقد جعل الخديوي من هذه البلاد محافظتين عرفتا بمحافظة (زيلع) ومحافظة (بربرة) وأرسل الحاميات المصرية لهما، تولى الأولى رؤوف باشا والثانية الأميرال رضوان باشا، من قادة القوات المسلحة، وتم إنشاء عدة مبان للحكومة وللجمارك والثكنات العسكرية، وأنشئ



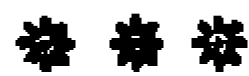
مسجد في بربرة وصهريج لخزان المياه العذبة بها، ومدوا أنابيب الماء إليها.

وأنشئت مكاتب للبريد في كلا الثغرين، وتكلفت هذه المنشآت ٧٠ ألف جنيه مصري.

وبضم زيلع وبربرة امتدت سلطة مصر من سواحل البحر الأحمر إلى سواحل خليج عدن الشمالية (وهو ما يشمل جيبوتي وإرتريا والصومال حاليا) والمحيط الهندي. ثم كانت الخطوة التالية إلى هرر وهي سلطنة إسلامية مستقلة تقع شرقي الحبشة وغربي زيلع وهي تعد من أثيوبيا الحالية. ولم يكن فتحها نزهة فهي على بعد ٢٣٢ كم من زيلع، وتولى الحملة نفس الضابط الهمام محمد رؤوف باشا عام ١٨٧٥ قاصدا هرر عاصمة الإمارة، ودخلها بدون مقاومة تذكر، ورفع العلم المصري على أبوابها وفوق قصر أميرها، وبذلك ضُمت إلى المملكة المصرية. وقام الضباط المصريون برسم خريطة للبلاد، وبنيت دار للحكومة، وأقيم مسجد جديد، وشيدت الثكنات للعسكر والمنازل للموظفين، ولم يُسخر أحد من الأهلين في إقامة هذه المباني، بل تولى الجنود المصريون إقامتها. وبلغ عدد المصريين بين مدنيين وعسكريين ٨٥٧١ مصريا، بما في ذلك نساء وأطفال عائلات الجند والموظفين. وقد ترك المصريون بصماتهم الحضارية في البلاد، فبعد استتباب الأمن. انتظمت الإدارة ونشطت

الزراعة والتجارة وعلموا الأهالي بعض الزراعات والفواكه المصرية كالعنب والخوخ واللوز والليمون وقصب السكر والبطاطس والخضر، وفي العهد المصري ارتفع عدد القوافل بين داخل البلاد والساحل من ٧٠ قافلة إلى ٤٠٠ قافلة سنويا.

ثم قرر إسماعيل استكمال فتح الصومال حتى أقصي الجنوب. فإلي رسالة قادمة.





(١٠) الجيش المصري في جنوب الصومال وإثيوبيا وعسير والبوسنة وكريت والبحر الأسود!

كما ذكرنا اعتزم الخديو إسماعيل فتح بقية بلاد الصومال، فجرد لهذا الغرض سنة ١٨٧٥ حملة مقصدها فتح بقية شواطئ الصومال، والوصول إلى مصب نهر جوبا، وهو نهر ينبع من جنوب أثيوبيا ويصب في المحيط الهندي شمالي زنجبار (تنزانيا الحالية) ثم فتح الطريق من هناك إلى منطقة البحيرات، لكي تتصل حدود مصر من البحيرات إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي.ووصلت الحملة إلى رأس جافون حيث تم رفع العلم المصرى على المحيط الهندى ودخل رؤساء القبائل في طاعة الحكومة المصرية طوعا، ثم أقلعت السفن المصرية في مياه المحيط الهندي حتى وصلت إلى بلدة (براوه) شرقي نهر الجوبا، وأيضا أذعنت القبائل هناك للحكم المصري، وتم تعيين محافظ مصري عليها، ثم اتجهت الحملة إلى بلدة «قسمايو»، وأنتم تسمعون الآن أنباءً كثيرة عن هذا الميناء الجنوبي في الصومال، وهو من معاقل حركة الشباب الإسلامي حاليا. وقسمايو التي تكتب حاليا أحيانا (كسمايو) تقع على مصب نهر الجب. وفتحها الجيش المصري، ثم توغلت القوارب تحمل الجنود في النهر إلى عمق ١٥٠ ميلا، ولكن الملاحة تعذرت بعد ذلك. ورجعوا إلى قسمايو التى أطلقوا عليها (بور إسماعيل) ولكن الحكم المصري استقر أكثر في

شمال الصومال وحدث اعتراف دولي بذلك، أي حتى رأس جردفون على المحيط الهندي.

وبالإضافة لسلطنة هرر فقد حدث توسع مصري آخر داخل الأراضي الأثيوبية، فتم فتح بلاد البوغوس ومقاطعة (إيلت). بل لقد بالغ الخديو إسماعيل وسعى لضم أثيوبيا بالكامل لمصر، ولم يكن هذا هدفا واقعيا، فعلى خلاف البلاد الأخرى توجد في أثيوبيا سلطة قوية قديمة ومتحصنة في هضاب وعرة وتمتلك جيوشا قوية. وفشلت الحملة، ولكنها أسفرت عن استمرار (سنهيت) في إطار الدولة المصرية، وهي من أراضي الحبشة، وتقع الآن في حدود إرتريا. كل هذا التمدد المصري كان قاعدته السودان، وكل هذه المناطق الشاسعة كانت تسمى (ملحقات السودان) والاهتمام بالسودان كان خطة محمد علي التي واصلها إسماعيل.

ومحمد علي هو الذي بنى الخرطوم، وسنتحدث عن عهده في رسائل قادمة. وفي عصر إسماعيل تم إصلاح دار صناعة الخرطوم (الترسانة البحرية التي أنشاها محمد علي)، وتم التوسع في بناء المدارس، وفتح المحاكم للفصل في منازعات الناس. وعلى خلاف ما يتردد فقد كان الحكم المصري يشن حملات نشيطة وجادة ضد تجارة الرقيق، وهو ما سبب مشكلات كثيرة للحكم المصري، لأن تجار الرقيق كانوا مركز قوة اقتصادية مهمة في البلاد خاصة في الجنوب. كذلك تم التوسع في زراعة القطن (التي



أدخلها محمد علي). واستتب الأمن وتوسعت أنشطة الزراعة والتجارة والصناعة، وتم تأمين سبل المواصلات، وهذا من أهم الأشياء لازدهار التجارة والاقتصاد في بلد مترامي الأطراف كالسودان. وأنشئت معامل لحليج الأقطان ونسجها، وأنشئت مكاتب البريد في أهم العواصم.. وفي اللادو عاصمة مديرية خط الاستواء تم إنشاء مدرسة ومستشفى ومسجد. وفي السودان وملحقاته بلغت الخطوط التلغرافية التي أنشئت حتى عام ١٨٧٠ : ٢١١٠ كيلو مترا، وبلغ عدد مكاتب التلغراف ٢١ مكتبا، ورسم ضباط أركان حرب الجيش المصري سنة ١٨٧٧ خريطة لإفريقيا، وهي أدق خريطة عرفت حتى ذلك الحين. وبلغت الجهات التي جابها هؤلاء الضباط وحققوها ورسموا مواقعها، بلغت مساحتها مساحة فرنسا وألمانيا والنمسا والمجر بحدودها القديمة.

ويقول رودلف سلاطين باشا -وهو أجنبي - كلاما مهما لا يعيه حكام مصر في القرن الواحد والعشرين: (إن الأسباب التي دعت محمد علي منذ ٧٥ سنة إلى ضم السودان لا تزال قائمة إلى اليوم، فالسودان هو مصدر الحياة لمصر، وكل جهودها يجب أن تتجه إلى صيانة وادي النيل من أية غارة أجنبية، فإن كل خطوة تخطوها دولة أخرى نحو النيل ينظر إليها بعين الفزع من كل من يقدر خطر السيطرة الأجنبية على ذلك النهر العظيم وما تجره من تضحية بسعادة مصر وتقدمها وتعريضها لأعظم المضار).

الجيش المصري في عسير والبوسنة وكريت والبحر الأسود أيضا!:

ورغم كل هذه الجبهة الجنوبية، فقد قام الجيش المصري بالحفاظ على استقرار الدولة الإسلامية، وأخمد تمردا ضد الدولة العثمانية في عسير بجزيرة العرب، وطلب الخديو إسماعيل العفو عن الأمير المتمرد، فقبل السلطان شفاعته وعفا عنه وأقره في إمارته. وشارك الجيش المصري في مقاومة تمرد الصرب في ولاية الهرسك ١٨٦١، وفي عام ١٨٦٦ تكرر نفس الشيء في جزيرة كريت، حيث كان للجيش المصري الدور الأول لإعادة استتباب الأوضاع، وكان من الضباط راشد حسني ومحمود سامي البارودي من زعماء ثورة عرابي فيما بعد. وفي مرة ثالثة قاتل الجيش المصري ضد الصرب في حربهم على الدولة العثمانية، وأبلى بلاء حسنا وانتصر على الصرب. وفي مرة رابعة قاتل الجيش المصري في البحر الأسود في مواجهة هجوم روسي على الدولة العثمانية عام ١٨٧٧، وكانت أيضا مشاركة إيجابية ومؤثرة.

هذه كانت قوة مصر بعد أن ضعفت في عهد إسماعيل بالمقارنة لقوتها في عهد محمد علي. فأين هي قوة مصر في عهد مبارك خارج حدودها شمالا أو جنوبا أو غربا أو شرقا؟! وليس المقصود من هذا السؤال أن نقول إن الجيش المصري يمكن أن يتصرف بنفس الطريقة في الأوضاع الدولية الراهنة، ولكننا نتحدث عن الأفق الاستراتيجي لحكام مصر

عندما يدركون أن المصالح الوطنية مرتبطة بقوتهم في المحيط الإقليمي (أو ما نسميه الأمن القومي) وإن كنا نؤكد أن دور الجيوش لم ينته، ولكن مصادر القوة والنفوذ في المحيط الإقليمي ترتبط بأشياء أخرى لا تقل أهمية، وهي النفوذ الاقتصادي (استثمار، تجارة، تبادل منافع) ونفوذ ثقافي كما تفعل تركيا الآن دون أن تحرك جيوشها.

إن مصر مبارك أصبحت قزما في عالم العمالقة، ليس على المستوى العالمي فحسب، ولكن حتى على المستوى الإقليمي، أصبحت كالأسد العجوز الجريح الذي سقطت أسنانه.

***



(١١) قمع الخديو عباس لمعارضيه أشبه بالمزاح بالمقارنة مع قمع مبارك

من المفارقات أن يتصدى المؤرخون للاضطهاد الذي مارسه النظام الملكي الجائر ضد معارضيه من القوى الوطنية والشعبية، وعندما يكتبون عن الوقائع تجد الأمر مثيرًا للسخرية، فما يحدث في عهد مبارك من اضطهاد للمعارضين لم يحدث في العهد الملكي، بل يعتبر ما حدث في عهد الملوك (بالمقارنة) مجرد مزاح!! فلم نقرأ في كتب المؤرخين الوطنيين أي معلومات عن التعذيب في السجون ومقرات الشرطة، ولم نسمع أن شخصية معارضة ضربت في الشوارع، أو اختطفت وتم إلقاؤها في الصحراء كما حدث مع د. عبد الوهاب المسيري مثلا وغيره من الكتاب الصحفيين أو أساتذة الجامعات. وأتوقف في هذه الرسالة عند أحد أشكال القمع في العهد الملكي، وهي المحاكمات والأحكام القضائية ضد المعارضين المتهمين بالعيب في الذات الملكية، ولنقارنها بأحكام القضاء للمعارضين في عهد مبارك، وسنكتفي في هذه الرسالة بعهد عباس.

• في ١٨٩٧ وفي عهد الخديوي عباس حلمي نشرت صحيفة الصاعقة قصيدة مباشرة للأديب المشهور مصطفى لطفي المنفلوطي جاء فيها:

عيد ولكن لا أقول سعيد	وملك وإن طال المدى سيبيد
أعباس ترجو أن تكون خليفة	كما ود آباء ورام جدود



فاليـت دنيانـا تـزول وليتنـا نكون ببطن الأرض حين تسود

الهجوم صريح على عباس بالاسم، وتم تحويل المنفلوطي وأحمد فؤاد صاحب الجريدة إلى المحاكمة، فماذا كان الحكم الاستئنافي النهائي.. ٦ شهور لكل منهما (فقط!).

• عقب مظاهرة كبرى في ٣١ مارس ١٩٠٩ هتفت ضد الخديو والإنجليز، جرت محاكمة لزعماء المظاهرة، وعلى رأسهم أحمد حلمي، وصدرت ضدهم أحكام بالحبس تراوحت بين ٣ شهور و٦ شهور مع إيقاف التنفيذ! وكان من بين المتهمين محمود رمزي الذي كان متهما بإلقاء قصيدة فيها عيب صريح في الذات الخديوية!

الله أكـبر يـا عبـاس تخذلنـا وكنت قبلا على الأوطان تضطرم

افعل كما شئت يا عباس إن لنا عنـد الإلـه مقامـا جـاده الديم

• وفي محاكمة أخرى بنفس العام تمت تبرئة أحمد حلمي من إحدى التهم، وحبسه ٤ شهور في تهمة أخرى وبراءة آخرين، وكل ذلك مع إيقاف التنفيذ! وبرأت أحد المتهمين من العيب في الذات الخديوية عندما قال (ليسقط حكم الفرد) واعتبرته نداءً عاما مبهما!!

• وفي نفس العام كتب أحمد حلمي مقالا عنيفا ومباشرا ضد الخديو، واقتبس فيه من قصيدة المنفلوطي، وكان الحكم النهائي الحبس سنة. وكما جاء في مذكرات سعد زغلول فإن الخديو عباس كان يتابع

القضية بنفسه، ويستنكر أي تأخر في الجلسات. وهكذا فإن تدخل الخديو في القضاء لم يؤد إلا إلى حكم بالحبس سنة واحدة.

• عندما أصدر الشيخ على الغاياتي ديوان شعر أسماه (وطنيتي) ١٩١٠ كتب له محمد فريد المقدمة، كما قرظ الديوان الشيخ عبد العزيز جاويش، وكان به أبيات مباشرة ضد الخديوي مثل:

وأرضيت أعداء البلاد وأهلها ... وأصليتنا بعد (الوفاق) عذابا

رويدك يا عباس لا تبلغ المدى ... ولا تستمع للظالمين خطابا

وأخرى تقول:

وولاة أقسموا أن يسجدوا ... كلما رام العدا منهم مراما!!

فماذا كان الحكم: سنة للغاياتي وكان قد هرب للخارج، ٣ شهور للشيخ جاويش، و٦ شهور لمحمد فريد بعد عودته من الخارج، وهاجمت الصحف (حتى المعادية للحزب الوطني) هذا الحكم واعتبرته قاسيا!!

• وفي عام ١٩١٢ صدر حكم بالحبس ٣ شهور على الشاعر عبد الحليم حلمي المصري بتهمة العيب في الذات الخديوية من خلال إحدى القصائد، ولكن حصل على البراءة في الاستئناف رغم أن قصيدته تقول:

نعم الأمين على مصر وساكنها ... لو يؤمن الذئب في المرعى على الشاة



ويكشف سعد زغلول في مذكراته أن هذا الحكم لم يكن من قبيل استقلال القضاء، ولكن لأن المحيطين بالخديو أقنعوه أن هذا الحكم (٣ شهور حبس لشاعر) يسيء إلى الخديو أكثر مما يفيده!!

هذه أهم إن لم يكن كل ما صدر في عهد الخديو عباس من أحكام حول العيب في ذاته، وهي كما رأينا تتراوحت بين البراءة، وإيقاف التنفيذ، و٣ شهور و٦ شهور حبس وصدر حكم واحد بسنة حبس.

وفي عهد مبارك حصلت وحدي شخصيا على الأحكام التالية:

١ سنة حبس بتهمة العيب في ذات ابن وزير الداخلية.

٢ سنة حبس بتهمة العيب في ذات يوسف والي (وزير الزراعة).

٢ سنة حبس بتهمة العيب في الحدود المصرية وتخطيها لزيارة غزة.

١ سنة حبس بتهمة العيب في مواطنة ورد اسمها في أحد الأخبار بطريق الخطأ منذ ١٢ عاما في الحملة ضد وزير الداخلية. وهذه المواطنة لا تتابع القضية، ومات المحامي الخاص بها، ومع ذلك فهناك أيدي سلطوية تتابع القضية نيابة عنها.

إذن حصلت على ٦ سنوات سجن ليس من بينها تهمة العيب في الذات المباركية -وإن كانت معارضتي لمبارك هي السبب وراء هذه الأحكام- وهذا أكثر من كل الأحكام المشار إليها، والتي صدرت ضد كل المعارضين للخديو عباس والذين قدحوا فيه بصورة شخصية، ومجموع هذه الأحكام لكل المتهمين ٣ سنين وشهر واحد!!



(١٢) حبس معارضي الملك فؤاد ٦ سنوات و٧ شهور، وحبس صحفيي جريدة الشعب وحدهم ١٠ سنوات!!

نواصل في هذه الرسالة عقد مقارنة سريعة بين العهود الملكية (في ظل الاحتلال) وحكم مبارك في مجال قمع رموز الحركة الوطنية من خلال مؤشر المحاكمات في العيب في الذات الملكية، وهو أشد أنواع المعارضة. لاحظنا أنه في عهد الخديو عباس فإن كل الأحكام الصادرة في عهده ضد جميع معارضيه كانت ٣ سنوات وشهر واحد. وهو نفس المعدل تقريبا في عهد فؤاد (١٩١٧-١٩٣٦) إلا أن حكما شاذا ضد رسام الكاريكاتير رخا هو الذي أخل بالمعادلة، فرفع إجمالي سنوات الحبس لكافة رموز المعارضة خلال العهد كله إلى ٦ سنوات و٩ شهور. ولا يدخل في هذا الإحصاء المحاكم العسكرية التي كانت تعقد لنشطاء ثورة ١٩١٩. وبالتالي فإن عقد المقارنة بين العهدين تنحصر هنا فى قضايا النشر ولم يفكر أحد بعد في إحصاء عدد المعتقلين وسنوات سجنهم فى عهد مبارك، لأن الجهد سيكون شاقًا والأرقام ستكون فلكية، فلا شك أن مبارك حبس رموز المعارضة مئات السنين على الأقل، ويدخل في ذلك الأحكام الصادرة على قادة الإخوان المسلمين، والسياسيين الذين اعتقلوا أو حبسوا تحت بند التحقيق من تيارات اليسار والناصرية والإسلاميين.



إن هذا الحصر يحتاج لجهاز أو لجنة تعمل لعدة أسابيع، ولكن عدد سنوات الحبس لن يقل عن مئات، إن لم يصل إلى آلاف السنين، ولديّ إحصاء دقيق عن حالة الصحفيين في عهد مبارك:

١. كاتب هذه الرسالة حبس ٤ سنوات في قضايا نشر و٢ سنة من أجل عيون غزة = ٦ سنوات.

٢. محمد هلال - سنة.

٣. جمال فهمي - ٦ شهور.

٤. صلاح بديوي - ٢ سنة.

٥. عصام حنفي - سنة.

٦. عمرو ناصف- ٦شهور.

٧. عبده مغربى - سنة. وإن كانت قضيته غير متعلقه بالمعارضة السياسية.

المجموع ١٢ سنة، ولكاتب هذه السطور نصف (الشيلة) وصحفيو الشعب شالوا ١٠ سنوات!!

وهذه السنوات الخاصة بالصحفيين وحدهم أكبر من كل عدد سنوات حبس الصحفيين ورموز المعارضة في عهدي عباس الثاني وفؤاد

مجتمعين، الأول استمر ٢٢ سنة والثاني ١٩ سنة، المجموع ٤١ سنة أي أكثر من عهد مبارك بـ ١٠ سنوات!!

ماذا جرى في عهد فؤاد ببعض التفصيل؟

- ١ سنة حبس للهتاف ضد الملك - مرسي حسن عبد الشفيع.
- ٦ شهور اعتقال بأمر عسكري لكتابة مقال ضد الملك - محمد بك غيته.
- ٦ شهور حبس لكتابة مقال ضد الملك - محمد الهمياوي.
- ٩ شهور - عباس العقاد - مقالات ضد الملك.
- ٦ شهور - محمد فهمي الخضري صاحب جريدة المؤيد التي نشرت للعقاد.
- ٣ سنوات ونصف سنة - الفنان محمد عبد المنعم رخا رسام الكاريكاتير بتهمة العيب في الذات الملكية.

ويكتنف الغموض هذا الحكم القاسي ضد رخا، ويقال إن أحدا أضاف في المطبعة على الرسم (يسقط الملك) وصدرت الجريدة هكذا.

ولكن عهد مبارك أيضا شهد حبس رسام الكاريكاتير عصام حنفي لمدة عامين، تم تخفيضها في النقض إلى عام واحد. وقد شهد عهد



فؤاد قضايا عديدة أخرى، ولكنها انتهت إلى البراءة كقضية عصام الدين حنفي ناصف (عيب في الذات الملكية)، أو إلى غرامة مضحكة: عشرين جنيه - وهي مضحكة حتى بأسعار العشرينيات لأنها غرامة على سب الملك!! أما التابعي وإبراهيم خليل فقد صدر عليهما حكم بالحبس ٦ شهور مع إيقاف التنفيذ (عما نشره ضد الملكية في روز اليوسف). أما بالنسبة لزعماء ثورة ١٩١٩ فقد اتبعت السلطات البريطانية أسلوبا مبتكرا تميز به الاستعمار البريطاني، وهو النفي للخارج، كما فعلوا مع أحمد عرابي، والنفي أخف من السجن، لأنه أتاح لسعد زغلول ورفاقه ممارسة حياتهم بصورة طبيعية في عدن ومالطة وجبل طارق، كما لم يعدموا وسيلة للاتصال بالداخل من وراء المراقبة. ولكن النفي لم ينفع هذه المرة في تهدئة الأوضاع، بل ساهم في تأجيج الثورة، ورضخ الإنجليز وتراجعوا عن قرار النفي، وعاد الزعماء يمارسون حياتهم السياسية بمنتهى الحرية، ويعدون الدستور، ويشكلون الوزارات الوطنية.. إلخ. ولكن في المقابل فإن الإنجليز (ولا نقول الملك فؤاد لأنه لم يكن صاحب القرار الأول في هذا المجال) لم يتعاملوا بأي رأفة مع المظاهرات الشعبية في ثورة ١٩١٩، ولا مع العصيان المدني الذي تحول إلى قطع خطوط السكك الحديدية وإقامة جمهوريات مستقلة (زفتى وغيرها).

أما العقاد فقد حبس ٩ شهور فقط رغم أنه قال تحت قبة البرلمان:

سنحطم أكبر رأس في البلد إذا حاول عرقلة الدستور. ثم عاد وكرر ذلك في مقالات عدة، وعندما خرج من البرلمان ولم يعد لديه حصانة وتمت محاكمته على هذه المقالات.

ومن طرائف عهد فؤاد أن بيرم التونسي لم يتعرض لأي عقوبة أو مشكلة بعد أن كتب:

و لما عدمنا بمصر الملوك

تمثل على العرش دور الملوك

ما نبنا إلا عرشك يا تيس التيوس

جابوك الانجليز يا فؤاد قعدوك

وفين يلقوا مجرم نظيرك ودون

لا مصر استقلت و لا يحزنون

ولكن بيرم (المصري الهوى) التونسي الأصل تجاوز كل الحدود حين كتب زجلا بمناسبة مولد فاروق، أكد فيه أنه جاء نتيجة علاقة حرام قبل الزواج، بدليل أنه ولد قبل مضي ٩ شهور على الزواج!! وكل الذي حدث كرد الفعل أن البوليس ألقى القبض على بيرم ورحلوه على متن إحدى البواخر لفرنسا.



(المعلومات من: العيب في الذات الملكية - د. سيد عشماوي.
والحقيقة أن هذا الكتاب يستند إلى أهم المراجع التاريخية التي كتبت حول العهد الملكي).

***

وهذه الظاهرة: أي قسوة الأنظمة «الوطنية» بالمقارنة مع الأنظمة في عهد الاحتلال، مسألة متكررة ولم تحدث في مصر وحدها، بل في عدد من الدول العربية، وفي حدود علمي لم أجد أي مؤرخ يتصدى بالتحليل لهذه الظاهرة العجيبة. ولكن يمكن الإشارة إلى عدد من التفسيرات الأولية:

- أن الاحتلال البريطاني - فيما عدا لحظات الثورة الشعبية أو الكفاح المسلح - كان يميل إلى التعامل برفق مع المعارضة السياسية للاحتلال، ويحاول أن يمثل دور المتحضر الملتزم بالقانون.

- أن مصر في مطلع القرن العشرين كانت تعيش صحوة قانونية، ففكرة القانون وسيادة القانون، وفكرة الدستور كانت طاغية في البلاد، وغذاها المصريون الذين سافروا إلى أوروبا وشاهدوا تطور نظمهم السياسية، وانعكاس ذلك على تطورهم الحضاري والاقتصادي، بل كان قادة الحركة الوطنية من دارسي القانون، ولم تكن أفكارهم بعيدة عن الجذور الإسلامية: (الشورى - البيعة - رفض فكرة الملكية وتوريث الحكم).



- كانت هذه الدعوة للدستور ودولة القانون تحرج سلطات الاحتلال، ولا تلقى قبولا من الملوك. ووجه الحرج لدى الإنجليز أنهم جاءوا لاحتلال مصر كدعاة تحضر، وهم أصحاب فكرة الدستور والبرلمان والديمقراطية والملك الذي لا يحكم، ومع ذلك فإن الإنجليز - كما يفعل الأمريكان اليوم - كانوا ضد تطوير التجربة الديمقراطية، وكانوا مع استمرار الحكم الاستبدادي، وضد تأسيس برلمان له سلطات حقيقية. فالمهم هو الحفاظ على مصالحهم واستقرار النظام التابع لهم. وهم يوقنون أن الديمقراطية الحقيقية لن تحمل إلى مقاعد البرلمان والوزارة إلا أعداء الاحتلال!!

- ومع ذلك ظلت فكرة القانون قوية (وهذا أمر سنعود لتناوله في رسائل قادمة) منذ مطلع القرن العشرين حتى ثورة ١٩١٩ ثم حتى يوليو ١٩٥٢. ولولا ثورة ١٩١٩ لما تطورت وتأصلت فكرة الدستور والنظام الدستوري واحترام القانون.

- كان أحمد حسين يُحمِّل الأدب السياسي المصاحب للحركة الشيوعية المسئولية عن تحطيم فكرة القانون، بنشر فكرة المرجعية الثورية والثورة المضادة. وأعداء الثورة، وإن استئصال هؤلاء مسألة مفتوحة تبيح استخدام كافة الوسائل. وأصبحت المرجعية الثورية بديلا للقانون (أي قانون) وأن الحركات الوطنية التي وصلت للحكم بعد الحرب العالمية الثانية تأثرت بهذا المناخ وذاك الفكر، واستخدمت

نفس الشعارات لإبادة معارضيها. وتقدر بعض الدراسات أن الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين أباد ٢٠ مليون روسي وسوفيتي معارض، وهو ما لم يفعله النظام القيصري. وما حدث في سجون عهد عبد الناصر لم يحدث ١٪ منه في عهد الملكية والاحتلال، وكذلك الأمر في عهد مبارك. بل إن الذين أعدموا في عهد مبارك في محاكم عسكرية وصل عددهم إلى العشرات، وهو رقم مهول بالمقارنة مع المحاكم العسكرية في عهد الإنجليز، حيث تبرز حادثة دنشواي التي أعدم فيها نفر قليل. إن حادث دنشواي يعد من قبيل لعب الأطفال بالمقارنة مع ما فعله حكم مبارك مع معارضيه، وبانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة على يد رجال شرطته في عهد الطوارئ المستديم. ويحسب لعهد السادات أنه كان الأقل انتهاكا لحقوق الإنسان.

- النظم الوطنية سواء كانت حقيقية (عهد عبد الناصر) أو مصطنعة (عهد مبارك) بمعنى أن الحكام مصريون في بلد غير محتل ولكن إرادتهم مسلوبة للأجنبي، هذه النظم ولنسميها (المصرية) بطشت أكثر من قوات الاحتلال، وبغض النظر عن التفسيرات الأولية التي سقناها، فإن هذا الظلم غير مقبول، ولا يمكن الصبر عليه إذا جاء من بني جلدتنا. وبدون أي دعوة لعودة الاحتلال الأجنبي! فإنه لا يوجد مبرر للصمت على جرائم نظام يدعي الوطنية والمصرية، حتى يمارس قتل المصريين بحرية وينتهك أبسط حقوقهم الإنسانية.

إن جنسية المستبد هنا تأتي في المحل الثاني، فأعماله هي المهمة، بل إن معارك التحرير الكبرى لإرادة الإنسان جرت بين أبناء الجلدة والعمومة (في بدر وأحد والخندق).

إن الدرس المستفاد من كل ذلك، أن الاستقلال الوطني الذي نسعى إليه دوما، يجب ألا يتعارض مع القانون، وسيادة القانون، وكافة الحريات، وأنه لا معنى للاستقلال الوطني المزعوم مع التوسع في انتهاكات حقوق الإنسان، وأنه لا حق للحاكم المصري (وفقا لبيانات البطاقة الشخصية) أن ينكل بالمصريين بدعوى أنه حاكم «وطني» وحريص على مصلحتهم كوالدهم! لابد من إحياء فكرة القانون وسيادته كحصن للعدالة وكأمان للجميع. ولنتذكر أن المساواة أمام القانون هي فكرة الرسالات السماوية المتتالية، وأنها فكرة الإسلام، وأن هذا هو تراث الشريعة الإسلامية الذي أخذت به أوروبا.

***



(١٣) دور حزب مصر الفتاة في تقويض نظام الملك فاروق

كان لحزب مصر الفتاة (الجذر التاريخي لحزب العمل) دور أساسي في القضاء على نظام الملك فاروق، وتمهيد الطريق لثورة يوليو ١٩٥٢، كان دور مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي) هو القصف المدفعي على النظام، وفتح ثغرات في جداره، وإسقاط هيبته، حتى تتقدم المشاة وتحتل مواقعه (وكان المشاة هم حركة الضباط الأحرار) يقول د. سيد عشماوي في كتابه (العيب في الذات الملكية): إن الإثارة الصحفية بلغت قمة توهجها وتألقها إزاء العيب في الذات الملكية من خلال محاكمة عشرات الصحفيين المصريين، خاصة كتاب صحيفة الاشتراكية لسان حال مصر الفتاة، حيث وجهت هذه التهمة إلى الأساتذة: أحمد حسين - إبراهيم شكري - إبراهيم الزيادي - عبد الخالق التكية - محمد حلمي الغندور - سليمان زخاري - محمود المليجي - فؤاد نصحي وغيرهم، قدم هؤلاء للتحقيق والمحاكمة وصودرت صحافتهم وعطلت، وتتضح أهمية هذه المقالات إذا أدركنا أن الملك فاروق كان يطلع على مقالات أحمد حسين ويأمرني (والكلام لحسن يوسف باشا في مذكراته) أن أتصل في شأنها بوزير الداخلية، وكان الوزير يسارع إلى إخطار النائب العام فيأمر بالتحقيق، ثم لا يلبث أن تفرج النيابة عن المسئولين والجريدة بكفالة، وكان هذا يتكرر بصفة منتظمة. بل إن أحمد حسين وصحبه مضوا يهاجمون الملك وحاشيته ولم تعد الحملة تتبرقع أو تتستر، بل أصبحت سافرة واضحة تلطخ فاروق بالوحل والطين.

وفي أقل من عام، وخلال ١٩٥١ اتهم أحمد حسين في خمس قضايا عيب في الذات الملكية. وكانت جريدة مصر الفتاة قد بدأت منذ يونيو ١٩٥٠ في شن حملاتها على النظام الملكي تحمل عناوين مثيرة (مواطن يطلب تنحية كريم ثابت عن القصر)، (عرابي أبو الدستور المصري وأول ممثل وقائد للشعب) - (تنازل الملك ليوبولد عن عرشه آية من آيات الديمقراطية الحديثة التي لا تعرف خنق الشعوب بالحديد والنار) - (كيف يقرن اسم سامية جمال باسم الملك!) - (مصادرة الصحف الأجنبية فضيحة عالمية، أوقفوا الفضائح التي تنشرها هذه الصحف بدلا من مصادرتها) - (حيدر - كريم ثابت - بولي، النقيب وأمثالهم يجب تطهير أداة الحكم من هذه العصابة)، (جريدة الفيجارو تسأل هل لعب القمار من الدين الإسلامي) - (القمار، القمار، ونوادي القمار) - (كيف قضى لويس الخامس عشر على سمعة الملكية في فرنسا).

وفي ٩ ديسمبر ١٩٥٠ عطلت الجريدة أسبوعا، واعتقل عبد الخالق التكية رئيس التحرير، ووجه اتهاما له ولأحمد حسين بالعيب في الذات الملكية.

وكان عدد ٨ ديسمبر ١٩٥٠ قد تضمن الإشارة لموضوع سينشر في العدد التالي (ملهى الاسكارابيه.. انتظروا في العدد المقبل معلومات وتفصيلات عن ملهى الاسكارابيه) حيث كان فاروق يلهو ويعبث، كما نشر العدد حول خطبة الدكتور هاشم وهو خطيب ناريمان السابق التي اختطفها منه فاروق. ولذلك كان لابد من المصادرة!



ونظرا لهذه الحملة صدر قرار مجلس الوزراء (برئاسة الوفد) في ٢٨ يناير ١٩٥١ بإلغاء جريدة مصر الفتاة الاشتراكية، ولكن إبراهيم شكري (نائب رئيس الحزب) تمكن من إصدار العدد الأول من جريدة (الشعب الجديد) في ٢٠ أبريل ١٩٥١ حاملا شعار (الاشتراكية) واستؤنفت الحملة ضد الملك (هل صحيح أن كبيرا اشترى إقطاعية في أوغندا) - (لا نعترف بجرائم العيب في الذات الملكية) - (من أحمد حسين إلى ناظر الخاصة: يجب أن يدفع الملك ضريبة الإيراد ولا يكون للملك ملكية خاصة) لاحظ أوجه التماثل بين هذه الموضوعات والموضوعات المثارة حاليا في مصر، وتتابع (١٥٥ جريدة عالمية تهاجم مصر) - (من المسئول عن تشويه سمعة مصر) - (كابري ليست مكة المكرمة يا مصطفى النحاس).

وفي ٢٦ يونيو ١٩٥١ أصدر مجلس الدولة حكما بإلغاء قرار مجلس الوزراء القاضي بإلغاء جريدة مصر الفتاة، وهكذا أصبح للحزب صحيفتان!! لأن حكم مجلس الدولة كان ينفذ في هذا العهد البائد بينما لا تنفذ الأحكام الصادرة لصالح جريدة «الشعب» في عهد مبارك!

وواصل الحزب بصحيفتين الهجوم على الملك وحاشيته أشد ما يكون الهجوم: (فضيحة جديدة) - (نصيحة من مقامر كبير إلى لاعبي القمار)! (إبراهيم شكري يستجوب رئيس الحكومة عن حديث أدلى

به الملك إلى صحفي إنجليزي) - (الدعوة تقام على الملك.. هكذا قال رفاعة الطهطاوي منذ مائة عام) - (مصروفات ديوان جلالة الملك) - (سلطات الملك في الدستور) - (مات رياض الصلح فعسى أن يتعظ الحكام) - (نصف مليون جنيه لشراء سيارات وإجراء تعديلات في القصور الملكية).

تم القبض على أحمد حسين وعبد الخالق التكية ومحمد حلمي الغندور، ولكن الحملة تواصلت: (إنما نعبد إلها واحدا) - (مصروفات ديوان جلالة الملك أيضا) - (ملك بلجيكا يجبر للتنازل عن عرشه بسبب مخالفة دستورية) - (كيف شنق الشعب الإنجليزي شارل الأول ملك إنجلترا)!

ووجهت تهمة العيب للذات الملكية لسيد قطب، وكان من كتاب صحيفة الاشتراكية. وكان إبراهيم شكري نائبا بالبرلمان، وكتب مقالا يحيي فيه أحمد حسين في سجنه بتهمة العيب في الذات الملكية، فاعتبر المقال عيبا في الذات الملكية! وألقي القبض على إبراهيم شكري بعد رفع الحصانة البرلمانية، وهذه أول مرة يلقى فيها القبض على نائب أثناء عضويته بالبرلمان.

ووصلت صحف مصر الفتاة (الاشتراكية) إلى الذروة فكانت عناوينها (الثورة - الثورة - الثورة) - رعاياك يا مولاي - وزراء أم لصوص وحكومة أم عصابة؟!

ونواصل في الرسالة القادمة حتى لا نطيل عليكم، ولكن حتى ذلك الحين تذكروا إلى أي مدى تجاهل الأستاذ محمد حسنين هيكل في حلقات الجزيرة دور مصر الفتاة في تقويض النظام الملكي وتمهيد الطريق للثورة.

* * *



(١٤) المعركة الأخيرة بين مصر الفتاة والملك فاروق

نواصل معركة مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي) مع نظام الملك فاروق، وفقا لدراسة العيب في الذات الملكية للدكتور سيد عشماوي الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة القاهرة، الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ٢٠٠٢:

«كان عدد تاريخي لمصر الفتاة (الاشتراكية) حيث الصور التي نشرت تمثل بؤس وشقاء أفراد الشعب المصري، ما بين شيخ متهدم، وطفل في أسمال بالية، ومريض على قارعة الطريق، وشيخ يكاد ينهار من الجوع.. عنوان هذه الصور (رعاياك يا مولاي) وتحتها (أيها المواطن أنت معرض لهذا المصير في ظل الرأسمالية) نفدت أعداد الجريدة البالغة سبعين ألفا، وسجنت النيابة أحمد حسين، ووجهت له تهمة قلب نظام الحكم، وتهمة العيب في الذات الملكية لعبد الخالق التكية وسليمان زخاري، وصودرت جريدة مصر الفتاة - لسان الاشتراكية. أفرج القضاء عن أحمد حسين وصاحبيه، ولكن بعد حريق القاهرة قدم إلى المحاكمة أحمد حسين وبعض أعضاء الحزب الاشتراكي، وصدرت أحكام في عدة قضايا تمس العيب. وفي ١٧ مارس ١٩٥٢، أصدرت محكمة جنايات مصر حكما بحبس أحمد حسين ستة شهور، وتعطيل جريدة مصر الفتاة لمدة ٣ شهور. وفي نفس اليوم أصدرت



نفس المحكمة حكما بمعاقبة أحمد حسين ستة شهور، وتعطيل جريدة الشعب الجديد لسان الاشتراكية لمدة ٣ شهور. وفي نفس اليوم(!) حكمت نفس المحكمة بمعاقبة أحمد حسين ٦ شهور، وبتعطيل جريدة الشعب الجديد لسان الاشتراكية لمدة ٣ شهور بتهمة العيب في الذات الملكية.

بعد الحريق قُدِّم إبراهيم شكري للمحاكمة، وصدر عليه حكم بالحبس ٦ شهور، وتعطيل جريدة الشعب الجديد لمدة ٣ شهور، وقد صدر هذا الحكم في ٢ يونيو ١٩٥٢.

ووصلت قضايا العيب في الذات الملكية الخاصة بصحافة مصر الفتاة إلى ١١ قضية: ٣ لأحمد حسين، و٣ لعبد الخالق التكية، وواحد لكل من إبراهيم شكري وإبراهيم الزيادي وحلمي الغندور وسيد قطب وسليمان زخاري، وبالرغم من كثرة التحقيقات والمصادرة فإن هذا لم يثن صحافة الحزب عن عزمها».

إلي هنا انتهت رواية د. سيد عشماوي، وقد حرصنا على نشر ما ورد في كتابه كما هو تقريبا، لأنها شهادة مؤرخ أكاديمي محايد. ونواصل مع قضية التحريض على حرق القاهرة، فهذه لم تتعرض لها الدراسة لأنها خارجة عن موضوع (العيب في الذات الملكية).

والحقيقة فإن قضية اتهام أحمد حسين بالتحريض على حرق القاهرة والتي استمرت قرابة ٦ شهور حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو، هذه

القضية هي الرمز والملخص لدور حركة مصر الفتاة وأحمد حسين في تحطيم هيبة ومكانة النظام الملكي، الذي رأى ضرورة التنكيل بالحركة وزعيمها لتكون عبرة للجميع. فمنذ حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، أعلنت حالة الطوارئ، وتم وقف صحف المعارضة الجادة، وهي أساسا صحف مصر الفتاة، وتمت إقالة حكومة الوفد، وتداول الحكم ٤ وزارات، وكان الوضع السياسي قلقا وغير مستقر، وكان الحدث الأكبر والأهم هو محاكمة أحمد حسين بتهمة التحريض على حرق القاهرة، وهذه تهمة عقوبتها الإعدام. ولم تكن في هذه الفترة أي محاكمة مهمة، ولم يكن في السجون أهم من قيادات وكتاب حركة مصر الفتاة وبعض قيادات الحزب الوطني على رأسهم فتحي رضوان، وقد كانت محاكمة أحمد حسين في ظل إعلان حالة الطوارئ، وكانت الهيئة التي تحاكمه مختارة بعناية برئاسة المستشار طنطاوي لتحكم في النهاية بإرادة الملك، وكانت مجريات الأحداث تتجه لذلك، وكان أحمد حسين في انتظار الإعدام بلا دليل. ففي البداية أحضروا مرشدين ومخبرين ليعترفوا على أحمد حسين أنه قاد عمليات الحريق بنفسه، فكانت شهادتهم متضاربة ومضحكة، وبعضهم لم يتعرف عليه أمام النيابة. لذلك لجأت النيابة لاستخدام مقالات أحمد حسين النارية المشار إليها في الرسالة السابقة والحالية باعتبارها هي أدوات التحريض. وهكذا أصبحت المقالات عقوبتها الإعدام. والمعروف أن شخصية أحمد حسين هي أبعد ما تكون

عن العنف، وأنه يؤمن حتى النخاع بوسائل التغيير السلمية. وربما نعرض رؤيته لحريق القاهرة وأسبابه الحقيقية في رسالة أخرى، ولكن يمكن الرجوع لقصته (واحترقت القاهرة)، إزاء ذلك لجأ أحمد حسين إلى الإضراب المفتوح عن الطعام، وتدهورت حالته الصحية، وتم نقله إلى القصر العيني.

وحدث خلال ذلك أن المستشار طنطاوي رئيس المحكمة انتهت مدته، وأصبح عليه الانتقال إلى التقاعد، فتقدم الملك من خلال الحكومة بتشريع يسمح بمد سن التقاعد للقضاة، وكان الأمر واضحا أن المقصود استمرار طنطاوي حتى يعدم أحمد حسين، وكان لنادي القضاة برئاسة المستشار ممتاز نصار موقف تاريخي إزاء هذا التوجه المريب، وأعلن رفضه مد سن عمل القضاة.

المهم أنه خلال هذه التجاذبات، تحركت وحدات الضباط الأحرار في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأطاحت بالنظام الملكي، وتم إنقاذ أحمد حسين من حبل المشنقة.

والحقيقة فإنها ملحمة للإرادة البشرية، ودرس في القضاء والقدر، وقدوة للشباب كي يعتمدوا على الله في جهادهم ضد الجبابرة، فهذه الوقائع تجسيد حي لمعنى أن يكون الله معك (ومن يكون الله معه فمن عليه؟!).

***

(١٥) الجيش المصري يمارس العصيان المدنى!

من محاور هذه الرسائل عرض وتحليل ثورات الشعب المصري عبر التاريخ ضد الظلم والاحتلال الأجنبي، ولكن قبل أن نتناول ثورة عرابي، نبدأ بمقدماتها المتفردة، فنحن أمام عصيان مدني يمارسه الجيش لتحقيق هدف خطير: إقالة رئيس الجيش، وينجح في ذلك! ثم يقولون إن مصر ليست بلد ثورات! وهذا العصيان المدني لن تجد له مثيلا بسهولة في تاريخ العالم!

كان عثمان رفقي وزير الحربية متعصبا للشراكسة والترك، وضد حقوق الضباط الوطنيين في الجيش، وصدر مرسوم خديوي يمنع ترقية المصريين من تحت السلاح إلى ضباط، ويقصر ذلك على الشراكسة والترك. وتجمع الضباط بمنزل أحمد عرابي بك واتفقوا على مطلب: عزل وزير الحربية وإلغاء المرسوم الجديد، وبايعوا عرابي زعيما للحركة. وفي اليوم التالي ١٧ يناير ١٨٨١ ذهب وفد من الحركة برئاسة عرابي إلى وزير الداخلية رياض باشا، وقدموا له عريضة، ووعدهم بالنظر فيها، ولم يرد عليهم.

وبعد أسبوع ذهبوا إليه في داره ليسألوه عما تم في العريضة، فهددهم وتوعدهم بأن تقديم هذه العريضة يعني هلاكهم، ولكنهم أصروا، وفي ٣١ يناير ١٨٨١ اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الخديو وقرر



محاكمة الضباط الثلاثة (عرابي - على فهمي - عبد العال حلمي) أمام محكمة عسكرية. وقام عثمان رفقي بتنفيذ القرار بطريقة ملتوية لا تعبر عن هيبة للدولة، فأرسل للضباط الثلاثة دعوة لترتيب الاحتفال بزفاف شقيقة الخديو، فشعروا بالمكيدة، ولكنهم قرروا أن يذهبوا لمركز الحربية في قصر النيل (مكان الجامعة العربية الآن) على أن يتابعهم من بعيد بعض الضباط ليتأكدوا من سير الأمور.

وعندما وصلوا وجدوا المجلس العسكري مجتمعا، حيث أبلغهم بالاتهام، واعتقلهم في سجن قصر النيل حيث تعرضوا للشماتة والسباب. وتم تعيين ٣ ضباط مكانهم كقادة لآلاياتهم الثلاثة. ولما علم عيون الآلاي الأول باعتقال الضباط الثلاثة أسرعوا بالعودة إلى مركز الآلاي بقشلاق عابدين، وأبلغوا الضباط بما حدث، فقرروا التحرك بالآلاي إلى قصر النيل، ورأى الخديو بنفسه هذا المنظر من شرفة سراي عابدين، وأرسل لهم بالتوقف، ولكن أحدا لم يستجب!! ودخل جنود الآلاي الأول قصر النيل شاهرين أسلحتهم، ولكن القوات الموجودة بالديوان استسلمت بدون إطلاق طلقة واحدة، وفر وزير الحربية عثمان رفقي من أحد النوافذ. وتم إطلاق سراح الضباط الثلاثة المعتقلين، وخرجوا يحيط بهم الجند إلى قشلاق الآلاي الأول بميدان عابدين، وكان هناك اتفاق على تضامن الآلايات في حالة حدوث أي مكروه. أما آلاي طرة فقد توجه إلى عابدين - بعد معرفته بالتطورات - فلما وصلوا إلى ميدان

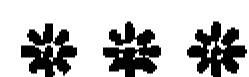


عابدين استقبله الآلاي الأول بالتعظيم العسكري وعزف الموسيقى. ثم بدأ الناس يحتشدون في الميدان لمشاهدة هذا المنظر الذي لم يألفوه من قبل، وعندئذ وقف عرابي خطيبا بأعلى صوته وأثنى على إخلاص الضباط والجند واتحادهم لإنقاذه وصاحبيه من السجن، أما الآلاي الثالث (العباسية) فلم يحضر إلا ليلا. وكان الآلايان كفاية ليدب الذعر في قلب الخديو الذي جمع وزراءه وبعد تداول الأمر قرر الخديو الإذعان لطلبات الجند التي ركزوها في مطلب واحد، هو عزل عثمان رفقي والعفو عنهم، لأن رفقي هو سبب هذا التمرد. وأصدر الخديو أمرًا بعزل عثمان رفقي وتعيين محمود سامي البارودي وزيرا للحربية، وكان نصيرا للحركة، بل لقد التقى الخديو بالضباط المتمردين الثلاثة!

ولكن الحركة لم تتوقف عند ذلك، وبدأت في تقديم مطالب «نقابية» تخص تحسين ظروف الجنود والضباط، واستجابت الحكومة لمعظم هذه الطلبات، وتم رفع مستوى الرواتب.

ثم بدأت المطالب تنحو في اتجاه المطالب السياسية، بزيادة عدد قوات الجيش إلى ١٨ ألف، وإنشاء حصون جديدة، وإنشاء مجلس نيابي تكون الوزارة مسئولة أمامه مع تخويله حق تقرير الميزانية. وهكذا بدأت الأحداث تتجه نحو ثورة وطنية شاملة، ولكننا آثرنا التوقف عند حدث إقالة وزير الحربية بعصيان مدني من ٣ وحدات أساسية بالجيش في العاصمة، ورغم أن القوات كانت تتحرك بأسلحتها، إلا أنها لم

تستخدمها ولا مرة واحدة، وحققت أهدافها بمنتهى اليسر، وكان على رأسها الإطاحة بوزير الحربية، وهو مطلب سياسي وطني، وكان لخلاف مبدئي حول تعصبه ضد المصريين ولصالح الشركس والترك، وهو تصرف حضاري لا تجد له مثيلا بسهوله في تاريخ الجيوش في مصر أو غيرها. فالجيش يقوم بانقلاب للاستيلاء على السلطة أو بتمرد فوضوي في حالة عدم الحصول على الرواتب، أما تقديم عريضة بإقالة وزير الحربية، ثم تنظيم اعتصام لوحدات الجيش أمام قصر عابدين، فهذه ممارسة فريدة من نوعها. ولكن ماذا عن ثورة عرابى؟!





(١٦) التعامل مع التاريخ يوضح:

لماذا تقدمت الصين وتأخرت مصر؟

رسائل التاريخ مهمة للغاية، لا أقصد هذه الرسائل بالذات، ولكني أقصد ضرورة الاهتمام بالتاريخ، خاصة في مصر، لأن حكام مصر أصحاب التاريخ العريق في محو آثار بعضهم البعض، فكل حاكم يمحو إنجازات من جاء قبله، ويصور الأمر كما لو أن الحياة بدأت في عهده، ولهذا الأسلوب مضاره الكثيرة، ومنها تشويه عقل الأمة وثقافتها، وتشويش شخصيتها حتى تجاه نفسها.

دراسة التاريخ في المدارس تتراجع، وفي الثانوية يتحول التاريخ إلى مادة في القسم الأدبي، ولا توجد مصادر أخرى لإنعاش ذاكرة الناس، وتعريفهم بماضيهم الذي هو شخصيتهم، والمسلسلات التاريخية الناجحة قليلة جدا، وتذاع دائما في أوقات غير ملائمة، والأفلام التاريخية تعد على أصابع اليد حتى مللنا منها. والدولة تنفق المليارات في تفاهات المسلسلات، ولا تنفق الملايين على فيلم تاريخي محترم. وكل هذه ليست مجرد أخطاء على سبيل السهو، فالأجهزة المحيطة بالحاكم تخشى التمجيد في حاكم سابق أو عهد سابق لئلا يؤثر ذلك على مكانة الحاكم الحالي!

وفي ظل هذا المناخ يتردد بين الناس تاريخ مصر في صورة شائعات ولوحات ضبابية غير محددة، تتراوح بين الصورة القاتمة السواد، وصورة



التفاخر السطحي بأمجاد الفراعنة، وهذه الأخيرة نفخ فيها الإعلام منذ بداية التاريخ المشئوم لكامب ديفيد، فتم التركيز على المصرية نكاية في العرب الأوغاد. وركزت الدولة في رموزها المعمارية والفنية المختلفة على المرحلة الفرعونية. أما الصورة القائمة لدى عامة الناس والمثقفين أن الشعب المصري عاش طول تاريخه أسير الاستبداد، وأنه سلس القياد لأي طاغية أو مستبد في الداخل أو الخارج. ومن أخطاء ثورة يوليو أنها صورت الحياة قبل ١٩٥٢ وكأنها كانت ظلاما مطلقا، وقللت من مكانة الحركات الوطنية السابقة عليها. ومن الشائع عند المثقفين أن مرحلة المماليك هي أسوأ مراحل تاريخ مصر، وليس هذا صحيحا بصورة مطلقة، فهناك فترات صعود وفترات هبوط ، وكذلك بالنسبة للدولة العثمانية.

وتستهدف رسائل التاريخ هذه إلقاء الضوء على المساحات المخفية من تاريخ مصر، أو إعادة الاعتبار لما يستحق، أو تثبيت ما هو جيد ومعروف، مع إضافة مادة (حكاوي) وقصص، لأن هذه الروايات هي التي تجسد المفاهيم العامة وتجعلها حاضرة في الأذهان، مع درجة من التشويق المرتبطة بمتابعة تفاصيل الحدث، وأنا أدعو الشباب للاهتمام بالتاريخ، ومطالعة كتبه، وزيارة الأماكن التاريخية، وتشكيل الأسر في الجامعات حول فكرة الاهتمام بالتاريخ، وتنظيم الرحلات للأماكن الأثرية والتاريخية على أساس منظم للتعرف العملي والواقعي مع القراءة،

مع استضافة أساتذة التاريخ لإلقاء المحاضرات. وقد لفت انتباهي إلحاح القرآن الكريم على دراسة التاريخ في آيات عدة: ﴿ ...أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ... ﴿١٠٩﴾ ﴾ [يوسف] وهناك ١٣ آية بهذا المعنى وصياغة قريبة من ذلك.

ومن نقاط ضعف الحركات الإسلامية وبعض الحركات الوطنية أنها لا تعطي اهتماما كافيا للتاريخ في التثقيف التنظيمي.

كان من المفترض أن أكتب هذه التداعيات في الرسالة الأولى، ولعلي كتبت بعضا منها بالفعل، ولكن الحقيقة فإن الذي أثارها في نفسي قراءتي لمقال قيم لجورج يو وزير خارجية سنغافورة (عندما تقرأ المقال ستعرف لماذا أصبحت سنغافورة بلدا متقدما ومصر بلدًا متخلفا، لأننا لا نملك وزير خارجية مثقف كهذا الرجل، ولا نملك وزير خارجية مثقفًا كأوغلو تركيا) بالمناسبة فإن معظم سكان سنغافورة صينيون، وبالتالي فإن نهضتها جزء من النهضة الصينية العامة، ولكن ماذا قال جورج يو فيما يتعلق بموضوعنا الذي بدأنا به؟

يقول إنه خلال القرون الماضية كان هناك واجب تاريخي على كل سلالة صينية يلزمها بكتابة تاريخ السلالة السابقة لها. وقد كتب تاريخ ٢٤ سلالة حتى الآن. واستمرت السلالة الأخيرة، سلالة تشينغ من عام ١٦٤٤ حتى الثورة الجمهورية عام ١٩١١ ويكتب تاريخ هذه السلالة في الوقت



الحالي، أي بعد مرور قرن من الزمان تقريبا. ولا يوجد مثل هذا الإحساس بالاستمرارية لدى أي حضارة أو داخل أي دولة أخرى. وبالنسبة إلى التاريخ الرسمي للجمهورية الشعبية أعتقد أن علينا البقاء لمائتي عام.

ويصف يو هذه الممارسة بأنها (إحساس الصين بنفسها)، هذه الصين الناضجة لا تريد أن تحول غير الصينيين للصينية، ولكن في المقابل تريد الولايات المتحدة كدولة صغيرة تعتقد أن مفهومها جديد واستثنائي، أن يكون الجميع أمريكيا.

نعم أين تقف أمريكا الطائشة أمام هذا العمق والحكمة الصينية؟ (انتهى كلام وزير خارجية سنغافوره) ولكن ما يشغلني الآن الفارق بين الصين ومصر باعتبارهما مركزين حضاريين قديمين، الصين تفرض على كل سلالة أن تكتب تاريخ السلالات السابقة لها، ونحن في مصر لا تقوم السلالة بمحو تاريخ السلالة السابقة لها فحسب، بل كل حاكم يكاد يفعل ذلك حتى داخل السلالة أو المرحلة الواحدة.

هذه الحكمة الصينية لا شك تفسر هذا الصعود الصيني المتواصل مع حدوث سقطات وفجوات غير طويلة، فالصين لا تعود أبدا في تاريخها إلى نقطة الصفر، وهي الآن قد تم تدشينها رسميا البلد الاقتصادي الثاني بعد أمريكا، وبعد أن تجاوزت اليابان رسميا، وتتجه للمركز الأول بين ٢٠٢٠ و٢٠٣٠.



احترام التاريخ في الصين كان يعني الحفاظ على كل شيء إيجابي تم تحقيقه في مرحلة سابقة، وعدم احترام التاريخ في مصر أدى ليس إلى تزوير وقائعه فحسب، بل تحطيم ثماره ومعطياته. إن عهد السادات ومبارك لم يبدأ من حيث انتهى عهد عبد الناصر، بل بدأ بتحطيم كل ما أنجزه، وبهذا المنهج لا يمكن للبلد أن يتقدم للأمام، فسنظل دائما ندور ونعود لنبدأ من نقطة الصفر كالشخص المعتوه. وقد قلت في الرسالة الأولى إن التاريخ هو الذاكرة، والإنسان بدون ذاكرة شخص مجنون!

كانت هذه الرسالة من وحي مقال جورج يو ونعود إلى ثورة عرابي إن شاء الله.

***



(١٧) حين قال عرابي للخديو:

نحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم

كان العصيان المدني الذي تحدثنا عنه في الرسالة (١٥) هو البروفة التي تكررت مرة أخرى بعد عدة شهور، فالأمر لم يتوقف على عزل رفقي باشا وزير الحربية، بل أصبح الجيش في وضع فريد، أصبح هو الحزب الوطني الذي يقود الأمة، وقد أصبح في حالة من التماسك الغريب حول قيادة عرابي، فنحن لسنا أمام انقلاب، بل تحول الجيش بأسره إلى حزب قائد، ورغم وجود جناح مدني من العلماء والأعيان والمثقفين، إلا أن قيادة الجيش للحركة الوطنية ظلت هي الأعلي، على خلاف الحركة الشعبية في عهد عمر مكرم التي كانت مدنية بالأساس مع تعاطف جزء من الجيش معها (وحدات الأرناؤوط التابعة لمحمد علي).

اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة مظاهرة عسكرية أمام سراي عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ بحضور جميع وحدات القاهرة، لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو، وقوامها إسقاط الوزارة وتأليف المجلس النيابي وزيادة عدد الجيش. وتصرف عرابي وكأنه هو قائد الجيش، واستدعى كل وحدات الجيش في القاهرة في الساعة الرابعة عصرا، وأرسل لوزير الحربية يبلغه بالمظاهرة، ويطالبه بإبلاغ الخديو، وكأنه يدعو لاجتماع شعبي لا انقلاب عسكرى! وأرسل إلى قناصل الدول ليطمئنهم أن

المظاهرة مقتصرة على أمور داخلية. وهي صورة تعكس حالة من الثقة والثبات بالإضافة لتماسك الجيش حول عرابي، وهذا أول انقلاب عسكري يتم الإبلاغ بموعده قبل حدوثه!! وقد حاول الخديو بشخصه مع عدد من المسئولين المرور على قادة الوحدات العسكرية لإثنائها عن الحضور، وفشلوا فشلا ذريعا. بل تعرض الخديو ورياض باشا رئيس الوزراء في إحدى الوحدات لتهديد بالبنادق المحملة بالسناكي. المهم احتشد الجيش في الموعد المضروب في ميدان عابدين، وجاء عرابي ممتطيا جواده شاهرا سيفه في وجود كل وحدات القاهرة وعددهم ٤ آلاف بأسلحتهم ومدافعهم، حتى الحرس الشخصي للخديو انضم للمظاهرة! وبدأت الجماهير تزحف على أطراف هذا المشهد المهيب. واضطر الخديو للنزول إلى الميدان مراهنا هيبة منصبه، وفي صحبة نائب القنصل البريطاني، وبعض عساكر الحرس الخاص، فلما توسط الميدان نادى عرابي، فجاءه راكبا جواده شاهرا سيفه وخلفه نحو ثلاثين ضابطا شاهري السيوف، فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس: أن ترجل وأغمد سيفك، ففعل ثم أقبل عليه، وهنا صاح الخديو في الضباط الذين جاءوا خلف عرابي: أغمدوا سيوفكم وعودوا إلى بلوكاتكم، فلم يفعلوا وظلوا وقوفا في أماكنهم، ولما وقف عرابي أمام الخديو حياه التحية العسكرية ودار الحوار التالي:

الخديو: ما هي أسباب حضورك بالجيش إلى هنا؟



عرابي: جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة، وكلها طلبات عادلة.

الخديو: ما هي هذه الطلبات؟

عرابي: عزل رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب، ورفع عدد الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات السلطانية.

الخديو: كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا خديو البلد وأعمل زي ما أنا عاوز.

عرابي: ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم.

وهنا طلب نائب القنصل البريطاني من الخديو الرجوع إلى السراي لأن الحوار وصل لطريق مسدود وخطر. وحاول أن يواصل الحوار مع عرابي نيابة عن الخديو ويثنيه عن مطالبه.

فقال عرابي: اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتي المتعلقة بالأهالي لم أعمد عليها إلا لأنهم أقاموني نائبا عنهم في تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم، واعلم علم اليقين أننا لا نتنازل عن طلباتنا، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ.

وعاد نائب القنصل وتشاور مع الخديو ومن معه لمدة ساعة، ولم يكن أمامهم خيار سوى الموافقة. وبدأوا باستقالة رياض باشا وتعيين

محمد شريف باشا رئيسا للوزراء. ودخل عرابي السراي ليشكر الخديو على قبوله طلبات الأمة، وانتهى اليوم بكل هذه السهولة. والمعروف عن شريف باشا غيرته الوطنية وتمسكه بالدستور.

وثائق الحزب الوطني، وكان من رموزه الشيخ محمد عبده، والتقارير المرفوعة من الأعيان للخديو تكشف مستوى نضج الحركة الوطنية، وحرصها على استقلال البلاد، وإنهاء تميز الأجانب في شتى النواحي المدنية وليس على الجيش وحده، وإدراك أهمية الحياة النيابية باعتبارها من علامات تقدم الأمم مع ربط ذلك بمفاهيم الشورى الإسلامية، وإقامة العدل ومحاربة الفساد.

كانت البلاد تعيش حلما جميلا، فالإصلاحات الديمقراطية في أوروبا احتاجت لمجازر دموية، فهل يمكن أن تتحقق في مصر بدون إراقة قطرة دم واحدة. العجيب أن الذي حال دون تحقيق هذا الحلم الجميل هم الأوروبيون أنفسهم كما سيكشف مجرى الأحداث.

وقد رأوا أن هذه الصحوة الوطنية تحاصر مسألة استخدام الرقابة المالية كوسيلة لإخضاع البلاد لنفوذهم، بحجة ضمان استرداد الديون التي تورطت فيها البلاد في عهد إسماعيل.

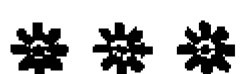
وفي وجود وزارة وطنية بدأت أعمال الإصلاح تدب في البلاد: إصلاح إداري - رفع المظالم - وإطلاق سراح المسجونين والمبعدين ظلما



للسودان - وإصدار قوانين لإصلاح أوضاع الجيش - إصلاح قضائي - الاهتمام بالآثار العربية والمصرية القديمة - إحصاء عدد السكان - إصلاح في التعليم، كما سمحت الحكومة لعلماء الأزهر أن يختاروا شيخ الأزهر من بينهم.

وتم إحياء مجلس شورى النواب القديم بسلطات استشارية وبنظام انتخابي مبسط، ولكن على أن يعمل كجمعية تأسيسية لوضع الدستور الجديد. وبدأت عملية صياغة الدستور على أساس مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب، وتخويل المجلس حق إقرار القوانين.

لا تزال الثورة تنتقل بهدوء من مرحلة إلى أخرى، ومصر تتجه بسرعة لتسابق الإصلاحات السياسية في أوروبا.. فما الذي حدث بعد ذلك؟!





(١٨) إنجلترا احتلت مصر بتأييد أوروبى

لمنع إصدار الدستور وإلغاء البرلمان!

لا تصدقوا أمريكا عندما تقول لكم اليوم إنها تسعى لتحقيق الديمقراطية في مصر أو أي بلد عربي أو إسلامي. إن أمريكا وريثة الهيمنة الأوروبية على أمتنا تسير على ذات النهج: الحفاظ على المصالح الاقتصادية، وتأكيد السيطرة على مقدرات بلاد المسلمين، وأن إقامة الديمقراطية في بلاد المسلمين ستجعلهم يفلتون من أصابع الهيمنة لأن عقائد هذه المجتمعات مختلفة عن الغرب، وبالتالي فإن الديمقراطية في هذه البلدان ستعزز الاستقلال، وهذا مرفوض، بل إن مجريات أحداث ثورة عرابي تؤكد أن السبب الأساسي لاحتلال مصر أو التعجيل به هو اتجاه البلاد إلى تأسيس برلمان وإقرار دستور، بل كان من أهم أسباب خلع الخديو إسماعيل سعيه لإصدار دستور ١٨٧٩.

كانت أوروبا بقيادة فرنسا وانجلترا قد ألقت بشباكها على مصر من خلال إغراقها بالديون في عهد الخديو إسماعيل، وهو ما نشأ عنه نظام للمراقبة المالية الأجنبية من داخل الحكومة المصرية تحت حجة التأكد من إمكانية سداد الديون. وكانت ثورة عرابي وما نشأ عنها من تشكيل وزارة شريف باشا لا تبشر بالخير بالنسبة لفرنسا وإنجلترا، لأن الوزارة الوطنية تعني المزيد من التشدد أمام الرقابة المالية الأجنبية، كذلك فإن وجود



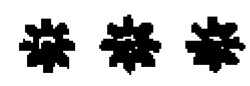
البرلمان يعني وجود سلطة إضافية، وهم لا يريدون إلا التعامل مع الخديو توفيق لوحده حيث يكون في قبضة يمينهم، أما في وجود وزارة وطنية وبرلمان فهذا شيء غير محتمل!! وقد ورد هذا الموقف صراحة في مذكرة من فرنسا وإنجلترا للحكومة المصرية في ٧ يناير ١٨٨٢ أي بعد حوالي ٤ شهور من الثورة، وقد أعلنت وزارة شريف باشا رفضها لهذه المذكرة، ثم تلتها مذكرة أخرى في ٢٦ يناير ١٨٨٢ ترفض ما تضمنه مشروع الدستور من حق مجلس النواب في تقرير الميزانية، وقالت فرنسا وإنجلترا (إن هذا سيؤدي إلى إحلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء في إدارة شئون البلاد) وكأن هذا عيبا! وقالت المذكرة صراحة إن مجلس النواب معروف (بميوله العدائية نحو العنصر الأوروبي في الحكومة)! ورفض مجلس النواب هذه المذكرة وأقر حق المجلس في إقرار ميزانية الدولة، وقد أدى هذا التطور إلى استقالة شريف باشا لأنه كان يرى تأجيل هذا الموقف لعدم الصدام مع أوروبا، ولكن الحزب العسكري ومجلس النواب كانا مع الحسم، وشكلت وزارة برئاسة محمود سامي البارودي، وهو من قيادات الثورة العرابية، وفي ٧ فبراير ١٨٨٢ وقع الخديو المرسوم بصدور الدستور بعد استكمال مناقشته بين البرلمان والحكومة. ومرة أخرى استقبلت الدوائر الإنجليزية والفرنسية إعلان الدستور بالسخط والاستياء واعتبرته نوعا من الانقلاب! ورفع الرقيبان الماليان الفرنسي والإنجليزي تقريرا لحكومتهما جاء فيه: (إن سلطة الرقيبين الماليين ستسير في طريق الزوال لا محالة إذا أصبحت وجها

لوجه أمام مجلس نواب وجيش، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره).

ورغم أن المذكرة الأولى من الدولتين للحكومة المصرية تضمنت تلويحا صريحا باستخدام القوة إلا أن إنجلترا[1] التي كانت تتحين الفرصة للقيام باحتلال منفرد لمصر أجلت الصدام إلى حين، وبدأ مجلس النواب يمارس مهامه متجاهلا هذه التهديدات، وناقش العديد من مشكلات البلاد، وبدأ في دراسة مشروع لتعميم التعليم في كافة أنحاء البلاد ومشكلات الري والزراعة.. إلخ.

والملفت للانتباه أنهم ناقشوا تقريرا علميا لبناء خزان أسوان وهو ما حدث فيما بعد، وهو ما يوضح المستوى الرفيع للأداء البرلماني. استغلت إنجلترا وفرنسا خلافا بين الخديو والوزارة في كيفية التعامل مع محاولة انقلاب عسكري شركسي والأحكام المناسبة لذلك، وأرسلتا قطعا من أسطولها للإسكندرية في مظاهرة لتأييد الخديو، وكان هذا تمهيدا لضرب الإسكندرية واحتلال مصر، وبدأ التصعيد في وجود قطع الأساطيل حيث طالبت الدولتان باستقالة حكومة البارودي وطرد عرابي من القطر المصرى! وتحديد إقامة عبد العال حلمي وعلي فهمي داخل الأرياف في مصر. ورفضت الحكومة هذا الإنذار، بينما وافق عليه الخديو توفيق فاستقالت وزارة البارودي يوم ٢٦ مايو ١٨٨٢ وأصبحت مصر بلا وزارة. وفي اليوم التالي عقد الخديو اجتماعا حضره كبار النواب

والعلماء وبعض كبار الضباط وأكد لهم موافقته على إنذار الدولتين فرد عليه طلبة باشا عصمت (من كبار الضباط) قائلا: إن هذه اللائحة يستحيل علينا تنفيذها، ولا حق للدولتين في طلب تنفيذها، ويستحيل علينا قبول أحد رئيسا للجهادية خلاف رئيسنا أحمد باشا عرابي. وصادق على قوله الحاضرون جميعا، ثم أبرز تلغراف ورد إليه من آليات الجيش بطلب بقاء عرابي وزيرا للحربية، ولما انتهى من كلامه خرج من الاجتماع دون أن يستأذن من الخديو وتبعه الضباط جميعا والعلماء (كان منهم الشيخ محمد الإنبابي شيخ الجامع الأزهر فأين هذا من شيوخ الأزهر الموظفين في عصرنا الحالي؟!) ثم ورد للخديو تلغراف من كبار قادة الجيش بالإسكندرية ينذرونه بضرورة بقاء أحمد عرابي ناظرا للجهادية، وأن يقرر ذلك خلال ١٢ ساعة!! وقد فعل ذلك أيضا كبار قادة الشرطة ثم زحف الأعيان من أنحاء القطر إلى العاصمة وموظفو الحكومة وقدموا مئات العرائض التي تؤكد: إما رفض اللائحة المذكورة، وإما عزل الخديو الذي قبل تدخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية، وهكذا وصلت ثورة عرابي التي استمرت أحداثها ١٩ شهرا إلى عقدة جديدة فماذا حدث بعد ذلك؟!



(١٩) التردد في الإطاحة بالخديو

سبب أساسي لفشل ثورة عرابى

لا أوافق بعض المؤرخين حين يقسون على أبطال ورموز التاريخ والثورات، ويحملونهم أخطاءً من نوع معين، ثم يحملونهم سبب فشل هذه الثورة أو تلك. فكل لحظة من التاريخ لها ظروفها الخاصة، ولكل أشخاص خبراتهم الخاصة ولكل عصر ظروفه.. إلخ. ولكن أرى أن نقيم بعض الأحداث من زاوية أخذ العبرة والدروس فيما يتعلق بسنن التغيير. مثلا إذا كنا نتحدث عن الثورات، أو بسنن العمران إذا كنا نتحدث عن تجارب التنمية.. وهكذا، وبالتالي فأي حديث نقدي عن ثورة عرابي نأخذه بهذا المحمل لا بمحمل القسوة على عرابي وإخوانه، أقول ذلك خاصة بمناسبة اندهاشي الشديد من المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي الذي كتب بقسوة شديدة على أحمد عرابي خلال تأريخه للثورة.

توقفنا في الرسالة السابقة عند حالة الرفض الشعبي للإنذار الثنائي الإنجليزي - الفرنسي بطرد عرابي من مصر وموافقة الخديو على هذا الإنذار.

وأعقب الأحداث السابقة اجتماع للنواب وكبار العلماء وكبار الضباط حيث دعا عرابي لعزل الخديو، ولم يوافق إلا الضباط، أما أغلب



النواب والعلماء فلم يوافقوا، وتم الاتفاق على حل وسط: الإصرار على استمرار أحمد عرابي وزيرا للجهادية، واضطر الخديو للموافقة على ذلك. وهنا بدأت إنجلترا في التفكير في التدخل العسكري المباشر.

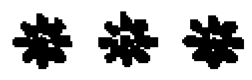
ولكننا نتوقف هنا عند مسألة خلع الخديو توفيق، وهي لم تكن مسألة سهلة أمام قيادة الثورة، فالخديو يحظى بمظلة شرعية من الدولة العثمانية، وهناك التهديد الفرنسي الإنجليزي الأوروبي، وهناك بعض قطع الأسطول أصبحت أمام الإسكندرية. وأساسا هناك ضرورة لحشد الشعب حول هذا الهدف وتقديم المبررات الشرعية له، أضف إلى ذلك ضعف أعداد وتجهيزات الجيش المصري.

مسألة خلع الحاكم مسألة رئيسية وحاسمة، وما كان يجب أن تترك لمسارات الأحداث، ولكن قادة الثورة تعاملوا معها بالقطعة وبطريقة (يومًا بيوم)، فقد كانت تطرح في اجتماعات عامة إمكانية عزل الخديو ويصله - أي الخديو - هذا الكلام منذ بداية الثورة، وهذا موضوع خطير كان يجب أخذه مأخذ الجد، وحسمه أو عدم طرحه على الإطلاق، وإن كانت كل المعطيات تقول إن توفيق لم يكن فيه أي أمل، فهو قد تم تنصيبه على جثة أبيه (إسماعيل) باعتبار الابن صنيعة الأوروبيين وأبوه متمرد. فوضع أي أمل عليه لينضم لأحداث الثورة نُوع من العبث. وكانت صلة توفيق بقنصلي إنجلترا وفرنسا حميمة، ولم يكن من قبيل الصدفة

أن كان نائب القنصل الإنجليزي (لأن القنصل في عطلة) مع توفيق أثناء مواجهة عرابي يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١. كان توفيق ألعوبة في يد الإنجليز، وكان في نفس الوقت معزولا عن أي جذور شعبية وعن أي قوة مسلحة. وكانت الإطاحة به لا تستدعي إلا دقائق من الناحية الفنية العسكرية، لأن الجيش كله تحت قبضة عرابي كما أوضحنا. ولكن لا شك أن التدخل الأجنبي كان سيتم التعجيل به ولكن يظل الأمر يتوقف في النهاية على التعبئة الشعبية، وأخذ الأعداء على حين غرة، وأن تكون المبادرة في يد الثورة لا في يد أعداء الخارج الذين بدأوا في اتخاذ خطوات، وكانت الثورة مجرد رد فعل عليها.

وكان لابد للقيادة العسكرية أن تنسق بشكل كامل مع كبار العلماء والأعيان من مجلس النواب للوصول إلى قرار مبكر بعزل الخديو وإقامة حكومة أمر واقع، سواء رضيت الآستانة أم لم ترض، وقد كانت في حالة متهافتة ولا تقدر على إرسال أي قوات. وكان الأهم هو الاستعداد لصد أي إنزال بحري إنجليزي كما حدث من قبل بنجاح عام ١٨٠٧، والإعداد السريع لزيادة عدد الجيش (وهو الأمر الذي حدث متأخرا) وعدم حسم هذا الأمر الأساسي (الاستراتيجي) جعل الثورة تسير في خط متعرج (نعزل الخديو، لا نعزل الخديو، نعزل الخديو، لا نعزل الخديو) حتى عندما هرب الخديو من القاهرة ليصبح في حماية الإنجليز في رأس التين بعد احتلال الإسكندرية ظلت المكاتبات مستمرة بينه وبين

عرابى! صحيح أن رسائل عرابي كانت مبدئية ولا تنازل فيها، ولكن ظل الاعتراف قائماً بشرعية الخديو وهو في قبضة الإنجليز! حتى وصل الأمر بأن الخديو عزل عرابي من وزارة الحربية، ودعا الشعب لمناصرة الجيش الإنجليزي، قبل أن تجتمع الجمعية العمومية للثورة لترفض قرار عزل عرابي ولتؤكد أن البلاد تدار من القاهرة لا من الإسكندرية المحتلة، ومع ذلك وحتى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ لم تصدر الجمعية العمومية قرارا صريحا بعزل الخديو، ولكن أقرت رفض تلقي وتنفيذ أي أوامر تصدر من الخديو لأنه (خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف، ويلزم عرض قرارانا هذا على الأعقاب العالية الشاهانية) وفي ظل هذا الاختلال والموقف الدفاعي، فإن موقف الآستانة الضعيف كان ينحاز للأقوى، وانحازت الآستانة إلى توفيق وأعلنت عرابي عاصيا. وهنا بدأت المقاومة المسلحة بعد نزول الإنجليز على أرض الإسكندرية، ولم يقم الثوار بأي استعداد حقيقي أو تعبئة مسبقة، وكأن هذا الاحتمال (الغزو) كان يمكن تجنبه. ولو كانت المقاومة المسلحة ناجحة وقوية وشعبية لما كان لإعلان الآستانة وإعلان الخديو في رأس التين أن عرابي عاصٍ ومتمرد أي قيمة أو تأثير، فماذا جرى على الجبهة العسكرية؟!



(٢٠) أقبلوا إلى أعواد المشانق مرفوعي الرأس.. ولا تعتذروا!

ما زلت أؤكد رفضي لأي انتقادات مبالغ فيها ضد رموز التاريخ الوطني، ولكن هذا يختلف عن ضرورة أخذ عبر التاريخ من أجل الحاضر والمستقبل، وليس من أجل الانتقاص من قدر رموز الوطنية. فكما ذكرت في الرسالة السابقة كل يعمل في إطار خبرته وثقافته وفي إطار زمنه وظروفه التاريخية. فأحمد عرابي باشا بدأ جنديا بسيطا (تحت السلاح) وترقى إلى مرتبة الضباط حتى رتبة قائمقام (عقيد) في عهد إسماعيل. تعلم القراءة والكتابة لمدة خمس سنوات في الكتاب بقريته هرية رزنة القريبة من الزقازيق، درس في الأزهر ٤ سنوات حفظ فيها القرآن وتلقى شيئا من اللغة والفقه والتفسير ثم التحق بالعسكرية. كانت شخصيته قوية وجذابة قادرة على تجميع الناس حوله، وكان خطيبا لبقا فصيحا مسلحا بالآيات والأحاديث الشريفة. ولكنه من الناحية العسكرية لم يتلق أي دورات أو تعليم عال، ولم يشارك في أي معارك حقيقية. وشخصية عرابي مهمة جدا لأن الثورة على خلاف المعتاد نسبت له فسميت ثورة عرابي، وذلك لدوره المحوري فيها في كل فصولها. ورغم وجود دواعٍ سياسية واقتصادية ووطنية عميقة للثورة إلا أن مبادرات عرابي القيادية الفردية كانت حاسمة في تفجيرها ومواصلتها. ورغم وجود قيادات عسكرية جريئة من حوله، وكذلك عناصر مدنية من رجال دين وأعيان (كشيخ الأزهر والشيخ محمد عبده) وأعضاء البرلمان ومنهم من تأثر بنفحات

وتعاليم جمال الدين الأفغاني، إلا أن الثورة لم تتمكن من تشكيل قيادة عسكرية - مدنية متماسكة لإدارة الصراع وفقا لخطة محددة، فقامت التحركات على أساس رد الفعل. وعندما بدأ الإنجليز الغزو من الإسكندرية، كانت الذريعة المباشرة مثيرة للضحك، فقد أنذر قائد الأسطول البريطاني مصر بأن هناك محاولة لترميم القلاع في الإسكندرية، وهذا يهدد سلامة الأسطول الذي يحاصرها!! (الذئب قال للحمل إنك تفسد المياه عليّ بينما المياه تنبع من ناحية الذئب!) وهذا ما قاله الأمريكان للعراق: إن فتح أجهزة الدفاع الجوي يهدد الطائرات التي تراقب العراق فلابد من قصفها وقصف العراق. واليوم تقول أمريكا إن بناء مفاعل لتوليد الكهرباء في إيران يهدد أمن الولايات المتحدة على بعد آلاف الأميال. ومن الأمور المضحكة - المبكية أن المراقب الإنجليزي للمالية المصرية - وقبل الغزو بأيام - أخذ كل أموال الدولة المصرية من خزانة المالية وأنزلها بالأسطول الإنجليزي، وكذلك الأموال الموجودة بصندوق الدين. وأصبحت الدولة المصرية بلا أموال على الإطلاق، وهذا يوضح حالة عدم الاستقلال السياسي والاقتصادي في عهد توفيق. وقد قاومت ثورة عرابي التدخل الأجنبي اعتمادا على تبرعات الجماهير!! مع تحصيل الضرائب من حساب الأعوام المقبلة!!

المهم أن عرابي جعل خطة الدفاع عن مصر في كفر الدوار، وقاد المعركة طلبة باشا عصمت وأبلى بلاء حسنا ومنع الإنجليز من التقدم

وردهم على أعقابهم عدة مرات إلى الإسكندرية، وحاصر الإسكندرية وقطع عنها المياه. وكانت المعركة انتصارا حقيقيا للجيش المصري. ولكن الإنجليز قاموا بخطة خداع ودخلوا مصر من قناة السويس بقوات أخرى حتى وصلوا الإسماعيلية بغتة، وكانت معارك سريعة في التل الكبير والقصاصين،واندفعت القوات في اتجاه القاهرة. ويلام أحمد عرابي أنه لم يستجب لاقتراح بإغلاق قناة السويس لمنع هذا الاحتمال، وانكسر الجيش المصري في معركة غير متكافئة في التل الكبير، وعاد عرابي سريعا للقاهرة، ولم يجد أي قوات كافية لسد الهجوم الإنجليزي المرتقب. فسلم نفسه للقوات البريطانية، بينما رفض ذلك محمود سامي البارودي وقال إنني ذاهب لمنزلي فإذا أرادوني سيجدوني! كانت القيادة لا تتصور المقاومة إلا في ظل الجيش النظامي، وهي أيضا لم تعد أي عدة لأي نوع من المقاومة الشعبية كما حدث في عهد الفرنسيس. فيجب عدم الوقوف طويلا عند ذلك. فكما قلت لكل قادة ثورة ظروفهم وخبراتهم وأفقهم في التفكير، وقد فعلوا كل ما يمكنهم من أجل الدفاع عن الوطن وطويت صفحتهم ولهم كل الإجلال والاحترام.

ومع ذلك فإن عبرة التاريخ للمستقبل مهمة جدا في مسألة ما بعد التسليم. قبل التسليم للإنجليز ثم التسليم للخديو رغم ظهور خيانته الواضحة وتقديمه الغطاء للإنجليز، بل وبعض القواد الخونة الذين كانوا مرشدين لهم. اجتمع المجلس العرفي (الذي كان يقود البلاد من القاهرة)

وكتب عريضة استرحام للخديو يلتمسون فيها العفو ويقدمون له الخضوع ويعتذرون عن أفعالهم الماضية، وأمضاها عرابي ومن معه. وبعد تسليم عرابي لنفسه للإنجليز توسعت الاعتقالات وطالت ٢٩ ألف من قيادات الحركة الوطنية، ولم يكن في البلاد أي نوع من المقاومة (كما حدث أثناء دخول الفرنسيس للقاهرة ١٧٩٨) بل كان تسليم عرابي لنفسه مدعاة لحالة إحباط عام. وخلال المحكمة العسكرية اعترف بارتكابه جريمة العصيان، في إطار مساومة لتجنب حكم الإعدام، وصدر حكم الإعدام لقادة الثورة مع تخفيف الخديو للحكم إلى نفي مؤبد. فكانت هذه هي النهاية الحزينة للثورة. وفي تقديري أن الإنجليز ما كانوا ليعدموا أحدا من قادة الثورة بعد أن دانت لهم البلاد. وأن عرابي وباقي القادة السبعة كان سيتم نفيهم فحسب حتى وإن لم يعتذروا، وهذا ما حدث بالفعل مع على باشا الروبي الذي رفض أن يدافع عنه محام إنجليزي ورفض الإقرار الذي كتبه عرابي، فلم يحاكم معهم، وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة في مصوع (كانت تابعة للسودان).

دائما في حالة انكسار الموجة الثورية لابد لقادة الثورة أن يفكروا في وضع بذرة للأيام القادمة، ولو اتخذوا موقفا صلبا حتى لو أدى إلى إعدامهم، فإنهم سيموتون شهداء بلا أدنى شك (وفقا لنيتهم الصادقة التي يعلمها الله) وسيعجلون بموجة المقاومة التالية للاحتلال. وتؤكد صحائف التاريخ أن الإنجليز أبلغوا الخديو بعد انتصارهم في معركة

التل الكبير وحتى قبل تسليم أحمد عرابي لنفسه، بعدم إعدام أي أحد من قادة الثورة. وبالتالي فإن الموقف الصلب كان سيرفع معنويات الشعب دون تضحية حقيقية بالنفس، ولكن أيضا حتى إذا كان الإعدام واردا فإنه عرس استشهادي يتمناه كل مؤمن. ولتأكيد ذلك سنرى لأخذ العبرة ماذا جرى في المنفى؟! في إطار دعوتنا لقادة الثورات أن يتقدموا مرفوعي الرأس لأعواد المشانق فرحين بما آتاهم الله من فضله.

في الرسالة القادمة سنرى كيف أن الإعدام كان أفضل من النفي في سيلان (سيري لانكا).

***



(٢١) الاستشهاد أو الاختفاء أفضل من حياة المنفى

ما زلت أؤكد أنني بمنتهى الأمانة والإخلاص أحتفظ بكل الاحترام والتقدير والإعزاز للزعيم أحمد عرابي وصحبه من ضباط الجيش المصري باعتبارهم القادة الحقيقيين للثورة. أحمد عرابي الثائر والزعيم الوطني انتهى يوم ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ (يوم الهزيمة في التل الكبير) ودخل في دفتر الخلود الوطني، ويجب عند تدريس سيرته في المدارس أن يتم التوقف عند ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ (أحداث الثورة بدأت في أول فبراير ١٨٨١). ولكن رسائلي هذه لنخبة من الشباب والمثقفين، ومن أحد أهدافها البحث عن الدروس المستفادة للحاضر والمستقبل، وما ذكرته في الرسالة السابقة والحالية لا يؤثر في صورة عرابي من وجهة نظري؛ لأن فهمه للثورة ارتبط بدوره كقائد لجيش نظامي، وليس كقائد للمقاومة الشعبية، لذلك فقد اعتبر هو وزملاؤه أن دورهم قد انتهى بعد الهزيمة أمام الجيش الإنجليزي في معركة التل الكبير. وهذا الموقف محل التقدير الكامل بدون تكلف أو محاباة.

منذ سنوات - خلال سجني بمزرعة طره في قضية يوسف والي قرأت مذكرات أحمد عرابي التي كتبها في سيلان (سري لانكا)، ولا أذكر كثيرا من التفاصيل الآن، ولكن المعنى المستقر لدى فيما يخص الشق المتعلق بالحياة في سيلان أن المذكرات كانت كئيبة، رغم أن عرابي وصحبه كانوا



يعيشون في بيوت جميلة محاطة بالحدائق، وكان من حقهم أن يتجولوا في جزيرة سيلان، وقد وصف الكثير عن جمال الطبيعة فيها، ولكن كل ذلك لم يمنع سيادة الكآبة في الغربة القسرية عن الوطن. المحكمة العسكرية حكمت على عرابي وصحبه في ٣ ديسمبر ١٨٨٢ بالنفي المؤبد. ولطالما توقفت عند ذكاء الاستعمار البريطاني الذي استخدم مرارا عقوبة النفي خارج البلاد أو تحديد الإقامة داخل البلاد مع الزعامات الوطنية، بينما حكامنا في عهود الاستقلال والوطنية والقومية المفعمة! كانوا يستسهلون إعدام رموز الوطن!!

وسأروي النهايات المأساوية الشخصية لعرابي وصحبه التي تؤكد أن إعدامهم بتهمة عصيان الخديو الخائن كانت هي النهاية السعيدة التي لم تحدث، نحن نستفيد الآن بقراءة الغيب (أو ما كان غيبا) عندما جرت المحاكمة العسكرية، حتى لا يتصور يوما أحد القادة أن الذكاء والنصاحة تكمن في تجنب الإعدام (يروي سيد قطب كيف كان لديه إمكانية لتجنب الإعدام لو أرسل رسالة استرحام للقيادة المصرية)، أو كما يظن بعض هواة العمل السياسي أن النصاحة تكمن في تجنب السجن!! بينما سنة الحياة ألا يحدث تغيير أو إصلاح بدون تضحيات على مختلف المستويات، وأنا لا أقصد من هذا العرض أن يصر القائد على موقفه ولا يخشى الإعدام حتى لا يتعرض لمأساة النفي، فالنفي الآن غير مطروح!! ولكنني أطرح التمسك بالموقف المبدئي لخدمة القضية وإلهام

الشعب، وتقديم القدوة للشباب، وإرضاء الله سبحانه وتعالى في المحل الأول والأخير. لأن التمرد على الحاكم الخائن المتعاون مع الاحتلال هو من أخص خصائص عبادة الله والالتزام بشريعته، ولذلك فإن التمسك في المحكمة بهذا الموقف إعلاء لكلمة الحق والدين وليس رغبة انتحارية للخلاص من الدنيا أو عذاب السجن والنفي. ومع ذلك فإن ما جرى في المنفى هو عظة إضافية. فبعد ظاهرة الكآبة العامة التي تخيم عليك وأنت تقرأ مذكرات عرابي، ستجد أن عبد العال باشا حلمي توفاه الله بعد ٨ سنوات في كولومبو عاصمة سيلان حاليا (سري لانكا) ودفن فيها، ومات محمود باشا فهمي بعده بـ ٣ سنوات في مدينة كندي بسيلان ودفن فيها. وبعد ١٨ سنة من النفي سمح لطلبة باشا عصمت (بطل معركة كفر الدوار) بالعودة إلى مصر بعد أن ساءت حالته الصحية، ومات بعد وصوله مصر بـ ٥ شهور ودفن في قرافة الإمام الشافعي (وأعتقد أن زيارة قبره واجبة لأنه البطل الذي انتصر على الجيش الإنجليزي فعلا في كفر الدوار). كذلك توفي يعقوب باشا سامي ودفن في سيلان، وكان قد صدر (بعد ١٨ سنة من المنفى) العفو عنه، ورخص له بالعودة إلى مصر، ولكن جسده كان أسرع في الالتحام بثرى سيلان. وأصيب الشاعر الكبير محمود سامي البارودي بمرض أفقده نور عينيه، وسمح بعودته لمصر بعد ١٨ سنة من المنفى (١٩٠٠) ولكنه توفي عام ١٩٠٤. وصدر عفو عن عرابي وعلي فهمي بعد ١٩ عاما.

وصل عرابي إلى مصر في أكتوبر ١٩٠١ وتوفي في ٢١ سبتمبر ١٩١١ وهو نفس الشهر الذي قام فيه بالثورة، وهو نفس الشهر (سبتمبر) الذي هزم فيه في التل الكبير بعد عام.

مع ملاحظة أن أسر الزعماء كانت معهم في المنفى بطبيعة الحال، وقد صور محمود سامي البارودي في قصائده الحالة النفسية التي عانوا معها في الغربة القسرية رغم محاولاتهم للانشغال ببعض الأعمال والتفاعل مع أهالي سيلان، وإن كانت قصائده مفعمة بالوطنية والإصرار وعدم الندم ومن ذلك:

علام يعيش المرء في الدهر خاملا   أيفرح في الدنيا بيوم يَعُدُّه

عفاء على الدنيا إذا المرء لم يعش   بها بطلا يحمي الحقيقة شدُّه

ومن ناحية أخرى كان عبد الله النديم ممثل القوى المدنية الشعبية وخطيب الثورة هو الذي قرر أن يتحدى الهزيمة، وأن يعلن تمسكه بموقفه الرافض للخديو والاحتلال بأسلوب مبتكر، وهو الهروب لسنوات (٩ سنوات)، عبد الله النديم لم يفعل شيئا ثوريا في هروبه، لم يكتب منشورات ولم يحاول بناء تنظيم سري للمقاومة، فقد كان المناخ العام لا يسمح بذلك، وقصة اختفائه طريفة ورويت في الكتب، ولكن ما يعنينا منها أنها كانت رمزا للصمود، ورمزا للرفض والمقاومة، بطريقة خاصة مبتكرة، ولذلك تحول إلى رمز شعبي حقيقي وعندما قبض عليه تم نفيه، فاختار

يافا في فلسطين، وعندما تولى الخديو عباس الثاني عفا عنه، وعاد إلى مصر ليواصل جهاده ضد الاحتلال من خلال مجلة (الأستاذ) التي كانت تطبع ٢٨٤ نسخة وهو عدد كبير في ذلك الوقت. وأغلقت الصحيفة ونفي إلى يافا مرة أخرى ثم الآستانة مع أستاذه جمال الدين الأفغاني. وتوفي النديم في الآستانة ودفن في مقبرة يحيى أفندي في بشكطاش.

بالأمس كان غريبـا في ديارهـم — واليوم صار غريب اللحد والكفن

ولكن دفنه في تركيا لم يقلل من وجوده في قلوب المصريين، فما زال يلهمهم ولا زال فكره حيا.. وما زال رمزا للمقاومة والصمود، وما زال صفحة مشرقة من مرحلة هزيمة الثورة ومن مرحلة انتصاراتها!

* * *



(٢٢) محمد علي.. العسكري الألباني الأمى

الذي عرف قيمة مصر!

نحن ننتقل من حقل لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى بدون ترتيب زمني، كالفراشة أو كالنحلة التي تمتص الرحيق وتمضي، مع ملاحظة أن النحلة الحقيقية - على خلاف الشائع - تتخصص في زهور حقل معين ولا تغيره وكذلك زملاؤها في نفس الخلية. وهكذا فإننا نعتمد في رحلتنا التاريخية على خلايا وجيوش متنوعة من النحل: المؤرخون الذين نتفق ونختلف معهم، والوثائق التاريخية التي أصبحت متاحة، والمذكرات الشخصية.

سنتوقف الآن ولعدة رسائل عند عهد محمد علي، لإجراء مقابلة بينه وبين العهد الحالي، ولأنه يكشف الأهمية القصوى لشخصية الحاكم في تحديد مسار التاريخ، وأهمية عهد محمد علي تكمن في إدراك الحاكم لأهمية مصر المحورية في المنطقة والعالم، مما لا يدركه حكام اليوم، وكذلك إيمانه العميق الذي لا يتزحزح بمسألة الاستقلال السياسي والتنمية المستقلة، واستعداده اللامحدود للتنافس الحضاري، وعدم السقوط في عقدة تقدم الغرب.

شخصية محمد علي ملفتة للانتباه، وجلبت له الكثير من المدح، والكثير من القدح، ولكنه في أغلب الأحيان حظي باحترام كل من

تعامل معه أو قرأ عنه. وهذا الجدل الكبير المثار حوله هو من طبيعة الانقلاب الكبير الذي قام به في أحوال مصر والشرق. محمد علي ضابط من ألبانيا (مقدونيا) في الجيش العثماني، أمي، يقولون إنه تعلم القراءة في سن الأربعين، وفي رواية أخرى في سن السابعة والأربعين أي وهو في الحكم، وعندما جاء لمصر كان مجرد قائد لفرقة الأرناؤوط (الألبان) ضمن فرق أخرى بالجيش العثماني، وقد روينا قصة الثورة التي أوصلته للحكم.

نتوقف عند هذا الحاكم العسكري الأمي، كيف كان يتمتع بذكاء فطري غير عادي، حتى إنه قاد بناء مشروع مصري عربي إسلامي للنهضة، وكانت ثقافته تعتمد على الملاحظة وعلى الحوار مع كبار المثقفين والخبراء (من الغرب)، وكيف فاق حكاما آخرين تعلموا في مدارس وجامعات على أعلى مستوى.

ونستخرج من ذلك أن أول شروط الحكم أن يكون الحاكم ذكيا، وأن يستخدم ذكاءه في تعلم ومعرفة ما يفيد الوطن. وأن الحاكم الغبي أو محدود الذكاء والكفاءة من المفترض أن يكون مستبعدا تماما، لأن مجرد توليه للحكم يعني تحطيم دعائم الوطن.

حكم محمد علي مصر بين ١٨٠٥ وحتي ١٨٤٨، نجح خلالها في نقل مصر نقلة نوعية إلى مشارف العصر الحديث، وأعاد بناء مصر على

أساس الاهتمام بالمؤسسات الثلاث: الجيش - المصنع - المدرسة. فقام ببناء جيش مصري من أبناء مصر لأول مرة منذ فترة طويلة، لأن الجيوش كانت تركية أو مملوكية، وجهز الجيش بأحدث الأسلحة المعاصرة. دخل بالبلاد إلى العهد الصناعي لملاحقة الثورة الصناعية الأوروبية، وأقام أول نظام للتعليم العام، والذي ما يزال مستمرا حتى الآن: مدارس ابتدائي - إعدادي - مستوى جامعي. وكذلك على المستوى الحكومي والإداري بدأ في الدفع بالمصريين للصعود في السلم البيروقراطي وتقليص عدد الترك والشراكسة.

ويلخص د. عبد الخالق لاشين عهد محمد علي بالقول: (نجح الباشا الأمي ومن خلفه شباب مصر في أن يجعلوا من مصر «إمبراطورية كبرى» ربما من قبل أن تستكمل معه مصر وشعبها - بحق - أسس وعناصر كيانها كدولة حديثة، ضمت فيها مساحات شاسعة في كل أفريقيا وآسيا وأوروبا، وملكت جيشا بمئات الآلاف، وأسطولا حديثا ربما كان من بين أهم أساطيل أوروبا آنذاك، جعل من البحرين الأحمر وشرقي المتوسط بحيرات مصرية).

من أهم المآخذ التي توجه لمحمد علي، سعيه للانفراد بالحكم، وعزل القيادة الشعبية التي أوصلته للحكم، وسنعود لهذا الخلاف التاريخي في مجال آخر، ولكن نؤكد الآن أن محمد علي أقام حكما فرديا مركزيا، وإن هذا كان هو المعتاد في ذلك الزمان في الواقع العربي

الإسلامي، وكذلك في أوروبا، حيث كانت الإصلاحات النيابية ما تزال في بداياتها، ولكن محمد علي وظف حكمه الفردي لتحقيق مشروع إصلاحي كبير، وليس بمجرد الرغبة في التسلط على الحكم، وقام بتنظيم الحكومة والإدارة على أساس تفعيل الشورى في الأمور البيروقراطية والفنية، وأسس مجالس متعددة لبحث المشروعات وإعدادها قبل أن تعرض عليه لإقرارها، وكان القرار الأول والأخير له. ولكنه كان يدرك أن التشاور في القرارات الإدارية والاقتصادية ضروري لتقليل هامش الأخطاء. وكان هذا يعتبر تطورا كبيرا في عصره. وكان المجلس العالي أهم هذه المجالس، وهو أشبه بمجلس وزراء موسع. وقد قال عنه محمد علي (لقد كان دأبنا إزاء كل أمر مما يتعلق بالمصالح المصرية وتقصي حكمة الحكومة بتنظيمه وتسويته أن نتجنب عند البت فيه الانفراد برأينا والاكتفاء بحكمنا، بل نحوله على المجلس لتسويته بقرار..)، وفي مرحلة لاحقة تم توسيع المجلس برجال منتخبين من الأقاليم. وكذلك لضمان المرجعية الإسلامية تم ضم عالمين من الأزهر يتم انتخابهما بمعرفة كبار العلماء (حتى هذا لا يجري الآن)، وكذلك فتح الباب لبعض التخصصات كالتجار والمحاسبين بالانتخاب، وكذلك انتخاب شيخ من كل إقليم.

وفي إطار التشاور كان أحيانا يحرض المسئولين حوله لقول الحق والاختلاف معه كقوله لمجلس المشورة (حتى إذا كنت آمرًا أحدكم

شفاها أو تحريرا بأمر ما وحصل منه اعتراض عليّ وذكرني وأفادني شفاها أو تحريرا بأن المادة المذكورة مضرة فهذا يكون منه عين ممنونيتي الزائدة) ثم يصعد في التحريض: (إذا لم ترجعوا عن طرق المداراة والمماشاة.ولم تقولوا الحق في كل شيء ولم تجتهدوا فلابد لي من أن أغتاظ منكم)! ويأتي هذا الكلام في سياق أبوي من أب لأبنائه، خاصة بعد أن استقر في الحكم وأراد رفع مستوى كفاءة الأداء الحكومي.

والحديث متصل.

***



(٢٣) محمد علي أدخل القطن طويلة التيلة والعهد الحالي أخرجه!

وكانت إيرادات مصر تعادل إيرادات فرنسا وتزيد ٥مرات عن روسيا!!

تقول كتب التاريخ إن محمد علي أصبح المالك الأوحد للأراضي الزراعية والمصانع، بالإضافة لاحتكار التجارة الخارجية. والحقيقة فإن ذلك كان بعثا لدور الدولة في التنمية، ولم تكن الأموال المتحصلة تدخل جيوب محمد علي وعائلته، بل تدخل ميزانية الدولة! أما الأرض الزراعية فقد كان لمحمد علي رؤية ثاقبة فيها، فقد أدرك أنها محدودة ويجب استخدامها الاستخدام الأمثل لصالح المجتمع. وقد أدى الإعلان عن امتلاك الدولة للأرض الزراعية إلى الخلاص من طبقة الملتزمين من المماليك، الذين كانوا يملكون الجزء الأكبر من الأرض، وأرهقوا الفلاحين، وما فعله محمد علي لم يكن بدعة في تاريخ مصر، فقد قامت علاقة الفلاح بالأرض على أساس المنفعة في أيام الفراعنة والبطالمة. ولكن محمد علي قام في عام ١٨١٣م بعد حصر الأراضي الزراعية بتوزيعها على الفلاحين (٣ أو ٤ أو ٥ أفدنة على أساس حق الانتفاع) وقد كانت المعاملات المالية مع الفلاح شاقة، وأدت إلى كثير من المصاعب للفلاحين، ولكن كان «محمد علي» على استعداد دائم للتراجع عن قراراته والتخفيف عن



الفلاحين، وقد تميز عهد الباشا بإدخال زراعات جديدة لم تعرفها البلاد، ووفر المحصولات واستصلاح الأراضي وزراعتها، والقيام بأعمال كبري في تطوير نظم الري: شق الترع الكبرى وإنشاء القناطر وإقامة الجسور وحفر القنوات (تشتكي مصر الآن من عدم وصول المياه إلى نهاية خطوط الري في مختلف المحافظات!!).

الحاكم النبيه اليقظ يستفيد من أي معلومة حتى وإن بدت عابرة. في عام ١٨٢٢ كان المسيو جوميل الفرنسي الذي استقدمه محمد علي لتنظيم مصانع النسيج، في زيارة لمحمد بك أحد حكام السودان الأوائل في عهد محمد علي، فلاحظ جوميل في حديقة محمد بك بالقاهرة شجيرة من القطن طويلة التيلة، ولفت انتباه محمد علي لضرورة زراعته، وبالفعل أخذ محمد علي بالنصيحة، وأصبحت مصر بلد القطن طويل التيلة، وخلال عامين وصل الإنتاج إلى ٢٠٠ ألف بالة في السنة (في عهدنا الراهن تم القضاء على زراعة القطن طويل التيلة واستولت إسرائيل وأمريكا على البذور المصرية وأصبحتا من كبار منتجي القطن طويل التيلة، وأصبحت مصر عموما من مستوردي القطن لتغطية احتياجات مصانع النسيج!).

كذلك توسع محمد علي في إنتاج النيلة والزعفران. وقام التوسع على أساس جلب بذور النيلة الهندية مع خبراء هنود لزراعتها (النيلة مصدر للصبغة الزرقاء).

وتوسع في زراعة قصب السكر وشجر التوت، بهدف تربية دود القز وتطوير صناعة الحرير، وجلب ٥٠٠ من السوريين لتربية دود القز. وتوسع في زراعة الزيتون بعد أن كانت زراعته نادرة ومقصورة على الفيوم، وأدخل زراعة الأناناس (أين الآن؟!) والمانجو والموز، واهتم بزراعة الكتان (يتم الآن القضاء على زراعة الكتان بالقضاء على شركة الكتان في طنطا التي تعتبر المنفذ الوحيد للاستفادة منه).

واهتم بزراعة الأرز والذرة والعدس والفول (نستوردها الآن جميعا)، وقد أدى بناء القناطر الخيرية بالإضافة لتطوير وسائل الري الأخرى إلى زيادة مساحة الأرض الزراعية من ٢ مليون فدان إلى قرابة ٤ ملايين فدان من ١٨٢١-١٨٤٠ أي أنه ضاعف الأرض الزراعية في ٢٠ سنة.

واستخدم الباشا وسائل الحماية الجمركية العالية لصد مخاطر التجارة الأوروبية، ولحماية الصناعة المحلية، كما فعل مع الحرير لحماية صناعة الحرير السوري.

وفي الزراعة كان يفرض على الفلاح ماذا يزرع؟ ويعطيه البذور والأدوات المساعدة، ويتعين على الفلاح أن يسلم كل إنتاجه، ويحصل على ثمنه، ثم يشتري احتياجاته من إنتاجه! وهذه هي الدائرة التي تعرض



فيها الفلاح لبعض المظالم في الأسعار ولكن تم تخفيفها فيما بعد، كما سمح له بالاحتفاظ بجزء من إنتاجه.

وقد أدى هذا الإنتاج الكبير إلى تنشيط التجارة الخارجية (بالتصدير)، وأصبحت مصر أغنى بلاد العالم الإسلامي، وأصبحت الإسكندرية من أهم الموانئ في البحر المتوسط، حتى كان عدد السفن الداخلة إليها يصل إلى ١٢٤٠ سفينة سنويا.

وقد حرص الباشا على قيام شركات مصرية بعمليات النقل على الطريق البري بين القاهرة والسويس، وهو طريق دولي بالغ الأهمية لبريطانيا للوصول إلى الهند والعودة منها. وكان يقدم هذه الخدمة العالمية حتى تستفيد مصر منها، ولكنه كان حذرا من النفوذ الأجنبي، ولذلك عارض مشروع إنشاء سكة حديد بين الإسكندرية - القاهرة - السويس، واكتفى بالنقل البري والنهري. كما رفض بإباء وشمم اقتراحات بريطانية بإنشاء نقاط عسكرية إنجليزية على الطريق البري بين القاهرة والسويس فقال: (هذا ما يستحيل عليكم أن تنالوه بموافقتي) ولم يكن هناك أي داع لهذا الاقتراح لأن الإنجليز طالما شكروا في استتباب الأمن على الطريق، وأن خطابا واحدا لم يضع أو يتأخر على أرض مصر!!

ولذات الأسباب رفض محمد علي بشدة مشروعات فرنسا بشق قناة السويس، واعتبرها مدخلا آخر للتدخل الأجنبي في البلاد، وهذا

ما حدث في عهد الخديو سعيد. وأكدت التقارير الأجنبية أن إيرادات حكومة مصر عام ١٨٣٣ من التجارة والضرائب متعادلة نسبيا مع إيرادات فرنسا، وتزيد خمس مرات على إيرادات روسيا (فرنسا وروسيا يفوقان مصر من حيث المساحة وعدد السكان ومساحة الأرض الزراعية، وكانت روسيا إمبراطورية قيصرية عظمى!).

قارنوا الآن موارد ميزانية مصر بموارد ميزانية روسيا وفرنسا لتعلموا بأي نسبة مئوية انحطت مصر من عام ١٨٣٣ حتى الآن!!

***

(٢٤) في عهد محمد علي: الميزان التجاري

يحقق فائضا مستمرا.. وبعد ٢٠٠ سنة يحقق عجزا دائما!!

هيمنت على عقل محمد علي فكرة التنمية المستقلة، والحفاظ على الاستقلال الوطني، واقتحام كافة المجالات الاقتصادية والتكنولوجية لمواكبة العصر، ومن هنا كان اهتمامه بالصناعة، وتصدي الدولة مباشرة لهذه المهمة. وكان يرى ضرورة أن يكون الميزان التجاري لصالح مصر، وذلك بزيادة الصادرات المصرية على الواردات المجلوبة من الخارج، حتى لا تتسرب أموال الدولة إلى جيوب الموردين. كذلك آمن بفكرة الاكتفاء الذاتي، وأن تقوم البلاد بإنتاج حاجتها من السلع بمصنوعاتها ومنتجاتها في سد مطالبها، فلا يكون هناك ما يدعو إلى شراء شيء من الخارج إلا للضرورة. وفي ذلك يقول محمد علي (لقد أدخلت تغييرا على علاقاتي التجارية مع الدول، لأن المصانع التي أنشأتها، استطاعت أن تخلصني اليوم من تلك الجزية التي كان على البلاد أن تدفعها للصناعة الأوروبية، وهكذا بقيت في مصر جميع الأموال التي كنت أدفعها ثمنا لأجواخ وحرائر أوروبا).

وبطبيعة الحال لم تستغن مصر عن الاستيراد، ولكن ظلت الصادرات أكثر من الواردات في معظم السنين، أي فائض دائم في الميزان التجاري. ويؤكد القنصل الفرنسي (أي السفير) في عهد محمد

علي أن تجارة مصر بالقياس لعدد سكانها تضارع النسبة بين تجارة فرنسا بالقياس لعدد سكانها. وكان الدولار الأمريكي بـ ١٥ قرش مصرى!!

وتقول التقارير الأجنبية إن الباشا كان يفخر دائما بأن لديه إلى جانب مصروفاته فائضا قدره مائة ألف كيس، وكانت الحكومة قادرة دائما على الوفاء بكل تعهداتها دون أن تلجأ إلى عقد قروض من الخارج. وأصبح لدى مصر في عهد محمد علي سفن تجارية تمخر عباب البحار، إلى الهند وأوروبا، وكان الباشا يشجع الاتصال بالهند عن طريق الملاحة التجارية ويمنح كل التسهيلات الممكنة لذلك (في عصرنا الراهن ينهار أسطولنا التجاري ويتقلص يوما بعد يوم). وبلغ عدد السفن التي تتردد على الإسكندرية في عام واحد ٢٣٨٢ سفينة (وهو أكبر من الرقم الذي ذكرناه في الرسالة السابقة ووفقا لتقرير أجنبي آخر). وبلغ عدد السفن النيلية ٤٤٣٦ ولم تكن كافية لعمليات النقل[1].

وفي الصناعة طبق محمد علي نظام الاحتكار على الصناعات «الصغيرة» القائمة. ثم قام بإنشاء مصانع كبيرة جديدة. أما الصناعات القديمة فكانت النسيج والحصر والأواني الفخارية، أما الصناعات الكبرى التي أنشأها فكانت مصانع لعمل ألواح النحاس

(1) بناء دولة مصر محمد علي: د.محمد فؤاد شكري - عبد المقصود العناني - سعيد محمد خليل.

وسبك الحديد وصنع المدافع والسيوف والبنادق، وصنع الجوخ ودبغ الجلود والسكر وضرب الأرز والطرابيش ومصانع حديثة لغزل القطن ونسجه والحرير والحبال وغزل الصوف ونسج الكتان والصابون والنيلة.

وكان محمد علي يوصي بحسن معاملة العمال- كما جاء في أحد أوامره للمسئولين عن المصانع (ألم أقل لكم مرارا إن أولياء نعمتي اثنان: أحدهما السلطان محمود (الحاكم العثماني) والآخر الفلاح، وأنا قصدي من هذه الحكاية عدم النظر للفلاح بعين العداوة، وإزالة ذلك من الوجود، لأن أخذنا وعطاءنا ونيلنا هذا الشرف، هو من وجوههم، أي بسببهم. فعليه ولكون الفلاح ولي نعم الجميع، ألم يجب النظر إلى ما فيه أصول رفاهية وزيادة يوميات أولئك الشغالين؟ ليكون ذلك موجبا لرفاهيتهم، وتشويقهم للمصلحة، إذ بذلك تعود المنفعة علينا ويسر الجميع، ويستوجب حضورهم للأشغال بانشراح قلب).

وقد بلغت صناعة الكتان شأنا كبيرا حتى بلغ عدد المنتوج أكثر من مليون قطعة في السنة الواحدة وهو ما يوازي ١٢/١ من إنتاج فرنسا (مصنع الكتان الوحيد في عهد مبارك بطنطا مغلق بسبب رغبة المستثمر في هدمه والاستفادة بثمن الأرض!! وهو ما يهدد بوقف زراعة الكتان!!) واكتفت مصر من الكتان وصدرت للخارج، وكذلك

الحال مع المنسوجات القطنية. وقد أنشأ محمد علي المصانع على الطريقة الأوروبية وبلغ عدد العاملين فيها حوالي ٤٠ ألف عامل. وكان من المنتجات الصناعية: الألوان - المنتجات الكيماوية - البارود - ملح البارود، وفي البداية كانت نفقات المصانع تربو على إيراداتها بكثير، ثم أخذ التعادل يظهر بينهما، ثم بدأت المصانع تعود بأرباح حقيقية، وقد استعان محمد علي بخبراء أوروبيين في تنظيم معظم هذه المصانع، غير أنه كان يستغني عنهم باطراد ويضع الإدارة في أيدي المصريين. وأمكن سد احتياجات البلاد من هذه السلع، وكانت بنفس أسعار السلع الأوروبية التي تباع في السوق المصري. والملفت للانتباه أن تقارير الدبلوماسيين الغربيين التي كانوا يرفعونها لحكوماتهم كانت تتضمن هذه المعلومات، ولكنها كانت تتضمن رؤية معادية للتوجه الصناعي والقول بأن مصر لا تصلح إلا للزراعة، وأن المصريين لا يمكن أن يتفوقوا على الأوروبيين، وأنهم لا يقدرون إلا على التقليد، وأن البلاد لا توجد فيها طاقة (مساقط مائية)، وأن الآلات تؤذيها الرطوبة ورياح الخماسين!! وكان هؤلاء الدبلوماسيون يحاولون إقناع محمد علي بالإقلاع عن الصناعة والاكتفاء بالزراعة وفقا لهذه الرؤية المتعالية، وكان يستمع إليهم ويصر على مواصلة موقفه، بل كان يسعى لتشجيع أي بوادر للتكنولوجيا المحلية، كما جاء عند الجبرتي إن المواطن حسين جلبي عجوة قدم فكرة جديدة لتطوير مضارب الأرز بحيث تدار



بأسهل طريقة وباستخدام ثورين بدلا من أربعة، فتبنى الباشا الاختراع وأعطى عجوة مكافأة مالية، بل وأمره بتنفيذ اختراعه، وهذا ما حدث بالفعل في دمياط ثم في رشيد وراج أمره بسبب ذلك! (كم من الشباب الآن يقدمون اختراعات هي في حقيقتها فرع من التطوير التكنولوجي ولا يتم الالتفات إليها).

والحديث متصل..

* * *

(٢٥) اهتدى محمد علي لفكرة الدورة الزراعية ونفذها فورا..
وفرنسا احتاجت لنصف قرن كي تتوصل لها!!
ومبارك ألغاها!!

أعود من جديد إلى الزراعة في عهد محمد علي من واقع تقارير السفراء الأوربيين وعيني -في رسائل التاريخ - على ما يحدث الآن في مصر بعد ٢٠٠ سنة. فالسفير الفرنسي يثني في تقرير رسمي لحكومته على رؤية محمد علي في مسألة ملكية الأرض، وقال إن احتكار الدولة للأراضي الزراعية مسألة تاريخية في مصر، وهو يشير - بصورة ملفتة للنظر - إلى يوسف بن يعقوب باعتبار محمد علي سائرا على نهجه. وهو يعني اقتراح سيدنا يوسف بتخطيط الزراعة (تحديد دورة زراعية) لضمان درء الجفاف، بتخزين القمح الذي يزرع في لحظات الرخاء. ويوضح أيضا إدراك محمد علي لخصوصية وضع الزراعة في مصر، فالأرض الزراعية محدودة ولابد من تدخل الدولة لتنظيم الزراعة لضمان توفر السلع الضرورية، بينما المسئولون في عهد مبارك - والي - أباظة - يقولون إن اقتصاد السوق هو خطنا، والفلاح حر في اختيار المحصول الذي يناسبه، فدفع المزارعون بل وكل المصريين الثمن، أزمات في القمح والقطن والطماطم.. إلخ، وهذا ما لم يحدث قط خلال حكم محمد علي الذي استمر ٤٣ عاما. ولا حتى في عام واحد، بل كانت مصر تصدر الفائض الزراعي من كل المنتجات سنويا.

يقول السفير الفرنسي البارون دي بوالكمت: (استمعت إلى محمد علي وهو يدافع عن حيازة الأراضي على هذا النحو لأنها ضرورة أوجبتها الظروف المحلية، وأن الحاجة ماسة إلى تضافر الجهود في جميع أنحاء القطر، وإلى إيجاد إدارة عامة تتولى إزالة رمال الصحراء، وتنظيم الفائض من مياه النيل) ونحن لا ندعو - بالضرورة - للعودة إلى احتكار الدولة لجميع الأراضي الزراعية وتوزيعها على الفلاحين على أساس حق المنفعة، فالأهم هو إحساس الدولة بمسئوليتها عن الزراعة، وتنظيم الدورة الزراعية، وعدم ترك الأمور لتفاعلات السوق وخيارات كل فلاح على حدة. فالأرض محدودة (الوادي يمثل ١/ ٢٠ من مساحة فرنسا كما يقول السفير) ومهددة بالصحراء، ومشكلة المياه، وإذا اتجهت الدولة لصناعة النسيج فلابد من حد أدنى من زراعة القطن.. وهكذا.

ومشكلة التصحر شغلت محمد علي، أي اجتياح الصحراء للوادي، واهتم بساتر الأشجار ومد الترع لمدافعة الرمال، والتي غزت ثلث ما كان يزرع من الأراضي في عهد البطالمة.

بينما يختفي الآن في عهد مبارك الزعفران، فقد كان من أهم صادرات مصر لأوروبا. وزرع محمد علي مليون ونصف مليون شجرة توت، وزرع ١٦ ألف فدان من القصب حتى اكتفت البلاد منه. وقام بزراعة ٣١٠ ألف شجرة زيتون، وقام بتصدير ثلثي محصول الأرز ،كذلك خصص ثلث محصول القمح والفول والذرة للتصدير (نستورد كل ذلك الآن)

وخلال ١٠ سنوات ١٨٢١-١٨٣١ زادت حصيلة الفرد من المواد الغذائية بمقدار الثلث، ويقول السفير الفرنسي إن المحصول الزراعي في مصر لا يقل عن مستوى فرنسا أو انجلترا،وأن إنتاجية الأرض في مصر ضعف إنتاجية الأرض في فرنسا في زراعة القمح (لاحظ أننا نستورد القمح الآن من فرنسا!!).ويقول إن محمد علي اهتدى بنفسه إلى فكرة الدورة الزراعية، وإنه روى له: (علمت في إحدى رحلاتي الأخيرة أن الأرض تضعف ويقل محصولها إذا أنتجت صنفا واحدا بعينه سنوات متتالية، فكان من أثر ذلك أن قررت تغيير نظام الزراعة وبدأت بمديرية الغربية وهي ٦٠٠ ألف فدان أو ربع وادي النيل، وقسمت هذه المساحة ثلاثة أقسام وأمرت أن يزرع القسم الأول قمحاً والثاني ذرة والثالث برسيماً أو خضروات ثم بدلت بينها لتدور الدورة الزراعية) ويعلق السفير الفرنسي على ذلك بالقول إن التوصل للدورة الزراعية في فرنسا احتاج لعمل كبار المتخصصين الزراعيين لمدة تزيد على نصف قرن!! ولم ينجحوا في ذلك نسبيا إلا في مراكز بعض المديريات!!

أما السفير الروسي (دوها ميل) فقد كتب تقريرا لحكومته يسخر من مشروع القناطر الخيرية، ويقول إنها لن تبنى، وإنه مشروع فاشل (تمت جميع التصميمات والمواصفات، ولكن من المشكوك فيه - بعد ٣ سنوات - ونظرا لخلو الأرض من أي موضع صلد، أن يتسنى تنفيذ مشروع ضخم كبناء قناطر على نهر عظيم، في بلد تعوزه المواد التي لا يمكن الاستغناء

عنها كما يعوزه العمال المهرة، والمهندسون الأكفاء، لإدارة أعمال من هذا الطراز). في أواخر عهد محمد علي تم العمل الفعلي في المشروع، وبرهن على أهميته في تنظيم الري والملاحة وزيادة الأراضي الزراعية، ولا تزال البلاد تستفيد من القناطر الخيرية حتى الآن (بعد ٢٠٠ سنة). وواصل محمد علي جهده في إدخال مزروعات جديدة كالبرتقال والليمون والعنب واللوز والرمان والخوخ والسفرجل الهندي، ونجح في زراعة الخيزران والبطاطا والكاوتشوك والزنجبيل. ولا نملك إلا الانحناء له حتى وهو يفشل في زراعة الأشجار (الساج) لاستخدامها في بناء السفن، أو تجاربه الفاشلة في زراعة البن والشاي، فهو لم يكف عن المحاولات والدأب في كل الاتجاهات. والصعيد كان في قلب محمد علي في الصناعة - كما سنوضح - وفي الزراعة أضاف فيه خلال فترة وجيزة ١٠٠ ألف فدان، ولا شك أن المساحة زادت عن ذلك كثيرا في نهاية عهده، وفي عهده انتعشت زراعة القمح في الصعيد. وكان في تقدير الخبراء في ذلك الوقت أن أرض الزراعة في الصعيد كافية لتغطية استهلاك البلاد من القمح، وبعد ٢٠٠ سنة نسمع نغمات في الإعلام (وليس في الواقع) عن الاهتمام بالصعيد!!



(٢٦) محمد علي مؤسس التعليم الحديث:

توسيع الكتاتيب - إنشاء المدارس والتعليم العالي - تعريب العلوم

على سبيل التنويع دعونا نترك الاقتصاد قليلا، ولكننا سنعود إليه بالتأكيد للحديث عن الصناعة، لنتحدث اليوم عن التعليم، وهو واحد من مآثر محمد علي الكبرى، لابد أن تتابعه مذهولا ونحن بعد ٢٠٠ عام لا شغل لحكامنا إلا تدمير التعليم. كل الأمم تسير إلى الأمام، ونحن نسير للخلف، حتى أصبحت أوضاعنا أكثر تخلفا مما كانت منذ ٢٠٠ عام!! وعلى كثرة ما تعرض له محمد علي من انتقادات فإن دوره في التعليم يعترف به الجميع، بل اعترف ناقدوه أنه أسس الحضارة المصرية الحديثة. ويقول محمد علي إن مصر لم يكن بها أكثر من مائتين يعرفون القراءة والكتابة (أعتقد أن هذا الرقم على سبيل المبالغة) باستثناء الكتبة من القبط. وذكرنا من قبل أنه هو نفسه كان أميا! وقد حافظ محمد علي على احترام الأزهر الشريف باعتباره دعامة التعليم الإسلامي في مصر والشرق، ولكنه أسس لأول مرة المدارس والمؤسسات التعليمية التي تعد الرجال لإدارة الدولة في الفروع المختلفة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة، وتخرج المتخصصين في الطب والهندسة والطب البيطري.. إلخ.

محمد علي هو مخترع ما نسميه الآن: مدارس ابتدائية - إعدادية - وجامعات! كان محمد علي يندفع في اتجاه معين، ولكن يملك القدرة على التوقف وإعادة التقييم، فقد اندفع في تأسيس المرحلة العليا: مدرسة حربية - الدرسخانة لإعداد موظفي الحكومة - مدرسة الإدارة - مدارس الطب البشري والبيطري والزراعة والمهندسخانة والألسن، وذلك لإعداد المصريين لإدارة البلاد بدلا من المماليك والترك والشركس، ولكنه سرعان ما أدرك أنه يجب أن يبدأ من الجذور وهي المدارس الابتدائية، وفي هذه المرحلة لم ينقل المناهج من الغرب، بل اعتمد على أسلوب الكتاتيب وقام بتوسيعها، وكانت تسمى المكاتب الابتدائية حتى بلغت ٦٧ مكتبا بالإضافة للمكاتب القديمة (الكتاتيب) التي يعلم فيها رجال الدين أبناء الريف والحضر القرآن الكريم ومبادئ الكتابة والقراءة.

والفرق بين المكاتب الحكومية والكتاتيب الأهلية أن الأولى تحت إشراف الحكومة وتتكفل بنفقات التلاميذ. ثم تم تأسيس المدارس التجهيزية (وهي تماثل الآن المرحلتين الإعدادية والثانوية معا) يليها المدارس الخصوصية (التعليم العالي). وفي عام ١٨٣٦ تم تأليف مجلس عام لتنظيم المدارس، أي أول وزارة للتعليم، وكان من أعضاء المجلس رفاعة رافع الطهطاوي، وتحول اسمه إلى شورى المدارس أو مجلس المدارس.

الخط الثاني الذي سار فيه محمد علي هو إرسال البعثات للتعليم في الخارج لإعداد نواة لإدارة شئون الحكم من المصريين للاستغناء عن الأجانب تدريجيا، وشملت البعوث مجالات إعداد المعلمين والصناع



والأطباء ورجال الإدارة وضباط الجيش والبحرية، وتعليم فنون الطباعة والصباغة وصناعة الفخار والزجاج والأسمنت والتقطير وتكرير السكر وتبييض الثياب وبناء السفن، والميكانيكا والهيدروليكا، وتركيب الآلات وفنون الزراعة والطبيعة والنبات والاقتصاد الزراعي والتاريخ الطبيعي والمعادن والكيمياء وفروع الاقتصاد السياسي والطبوغرافية والفنون العسكرية والإدارة الملكية والمالية والعدلية (المحاماة) وعلم الهندسة البحرية وعلم المدفعية واللغات الحية والترجمة.

ولاحظ هنا أننا لسنا أمام هوجة لإرسال المبعوثين للتعليم في الخارج، ولكنه إرسال مبعوثين في تخصصات محددة وفقا لخطة موضوعة تستهدف التنمية الوطنية. وكان محمد علي يتحرك بوعي شديد حرصا على استقلال البلاد، فوجه البعثات الأولى لإيطاليا التي لم يكن يخشى نفوذها، ولم يرسلها لفرنسا أو إنجلترا المتحفزتين للوثوب على مصر، وعندما تعامل فيما بعد مع فرنسا وانجلترا كان بحرص شديد، كما استخدم العديد من خبراء فرنسا بعد سقوط نظام نابليون، فكانوا يأتون بحثا عن عمل ولا يمثلون النظام الجديد في فرنسا. ومع ذلك فقد أرسل بعثة من ٤٤ شخصا لفرنسا كان لهم دور كبير في إدارة الدولة بعد عودتهم كمصطفى مختار مدير شورى المدارس، وحسن الإسكندراني الذي اشتهر في حرب القرم بوصفه قائد الأسطول المصري، ومظهر باشا مهندس القناطر الخيرية، ورفاعة الطهطاوي. كانت آفاق محمد علي منفتحة على طول المدى، فأرسل مبعوثا لتعلم صناعة السكر في أمريكا، وآخر لدراسة عمل مناجم الذهب في المكسيك. ثم توجهت بعد

ذلك بعثات لانجلترا والنمسا وفرنسا، وبدأت تشمل مجالات جديدة كالصيدلة وطب الأسنان.

الخط الثالث الذي سار فيه محمد علي هو الترجمة والطباعة والنشر، وكانت الترجمة تتم للغتين العربية والتركية، وهذا من أسباب اهتمامه بمدرسة الألسن، وأهم ما في هذا الموضوع بعد الفوائد البديهية في نقل العلم والمعرفة أن مصر بدأت في هذا العهد تعريب العلوم ولو استمرت مصر على هذا المنهج لما طرح موضوع تعريب العلوم في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين، ولما كان التعليم الطبي والهندسي وغيرهما باللغة الإنجليزية حتى الآن. وهذا التعريب أمر أساسي لتطوير المعرفة العلمية محليا؛ لأن الطب في روسيا مثلا باللغة الروسية، وفي الصين باللغة الصينية.. وهكذا، وبالتالي فإن البلاد التي تستخدم لغتها في دراسة العلم والبحث العلمي هي التي تتقدم علميا، وتقدم إسهاماتها الخاصة في العالم وتتيح لدائرة واسعة من الوطنيين الإسهام في البحث العلمي، وهذا يرتبط بتطور فروع من العلم لا وجود لها في الغرب، كالإبر الصينية، وأشكال من العلاج الطبيعي، واستخدام أعشاب خاصة للتداوي (لا يعرفها الغرب).. إلخ. في المجال الطبي على سبيل المثال، كان محمد علي يركز على ترجمة الكتب الدراسية الغربية، ولا يدعو لعملية ترجمة عشوائية، كان يترجم أولا مناهج الدراسة الغربية لاستخدامها في المدارس العليا المصرية.

***

(٢٧) في عهد محمد علي: ثورة معرفية للحاق بالعالم وتلاميذ المدارس والجامعات أسعد حالا من تلاميذ عهد مبارك!

تحولت الترجمة في عهد محمد علي إلى ثورة معرفية، وأعلنت حالة الطوارئ، لنقل فروع العلم من الغرب، وكأن مصر تخوض حربا للحاق بالعالم الذي سبقها، ولم تكن مجرد عملية روتينية أو انتقائية، بل اهتم محمد علي بالمعدلات الزمنية في إنجاز الترجمة، واختار الموضوعات بنفسه، وحشد طاقات الدولة من أجل ذلك، فأنشأ مدرسة الألسن، وتوفر البارزون من خريجيها على ترجمة الكتب الغربية بإشراف رفاعة الطهطاوي، الذي كان مدير المدرسة، ووضع شخص بوزنه في هذا الموقع يؤيد أن المسألة ليست مجرد تسكين وظائفي، فهو أكبر من ذلك، ولكنها معركة الترجمة التي تحتاج لأعلى الكفاءات لإدارتها. ثم تقرر إنشاء قلم للترجمة في وزارة التعليم (لجنة التعليم)، وتم تقسيم القلم إلى لجان متخصصة وفقا لطبيعة العلوم. ولم يكتف محمد علي بذلك، بل اعتمد على أعضاء البعثات الذين أرسلوا للخارج، والمترجمين الأجانب، بل وكلف بعض موظفي الحكومة وديوانه الخاص بذلك، أي أنه لم يترك إنسانا يعرف اللغات دون تشغيله في الترجمة. ثم لم يكتف بذلك، بل استقدم سوريين للمشاركة في حملة الترجمة.



من الأمور الملفتة للنظر أن محمد علي لم يعجب بكتاب الأمير للمؤلف الإيطالي مكيافيللي - بعد ترجمته - وكان يفضل عليه مقدمة ابن خلدون. مكيافيللي هو صاحب نظرية الغاية تبرر الوسيلة، والفصل بين السياسة والأخلاق، وأن الحاكم يمكن أن يفعل أي شيء للحفاظ على سلطته. وقد قرأت كتاب الأمير، وهو كتاب سخيف، ولكنه جدير بالتعبير عن الفكر الغربي. المقارنة هي الملفتة، فقد قرأت لمحمد حسنين هيكل أنه معجب بهذا الكتاب، ثم قرأت لأحد المحيطين بجمال عبد الناصر أنه كان يحب كتاب الأمير، وأنه قرأه أكثر من مرة. ولا شك أن ذلك بمشورة هيكل!!

ولكن اهتمام محمد علي كان ينصب أساسا على الكتب العلمية كمناهج دراسية، أو كتب تتناول التقدم التكنولوجي في المجالات التي تخدم خطة التنمية في مصر، والأمثلة موحية للغاية: ترجمة كتاب عن صباغة الحرير (كان محمد علي مهتم بتطوير صناعة الحرير كما ذكرنا) - كتاب طبي في تشخيص الأمراض - علم التشريح - علم شفاء الأمراض - باثولوجي - رسالة في الطب البشري - علم الجراحة - علم النبات - علم البيطرة - علم الفسيولوجي - الأدوية - الرياضيات - الفنون العسكرية - علم الولادة وأمراض النساء والأطفال - الأربطة الجراحية - معالجة الجدري - علاج العيون - الأمراض الجلدية - الجغرافية - أمراض القدم - علم الحيوان - العمليات الجراحية - الهندسة الوصفية



- الجبر - علم الحساب وحساب المثلثات - الميكانيكا أي علم جر الأثقال - الهيدروليكا أي علم حركة وموازنة المياه - الجيولوجيا - الزراعة - علم المنطق - التاريخ الأوروبي - وتاريخ وجغرافية بلاد أخرى كالهند - الفلسفة اليونانية وغيرها - تأليف وإعداد قواميس بين اللغات المختلفة: بين العربية والتركية من ناحية، والأوروبية من ناحية أخرى - ترجمة وتأليف معجم جغرافي شامل للعالم - أصول الهندسة.

ولأن محمد علي كان يشعر أنه في حرب مع الزمن للحاق بركاب التقدم، فقد كلف أعضاء البعثات بتعريب كتب العلوم التي يدرسونها، حتى وهم ما يزالون في دور التحصيل، وكانوا بعد عودتهم لا يلحقون بالوظائف الحكومية عادة إلا إذا ترجم كل منهم كتابا في الموضوع الذي درسه، بل لقد كانوا يكلفون بترجمة الكتب حتى بعد التوظيف. وكانت كتب الطب والرياضيات والفنون العسكرية في مقدمة الأولويات. وكما ذكرنا في الرسالة السابقة فقد قام محمد علي بأهم خطوة لتعريب العلوم، وقد خسرت مصر كثيرا بعدم البناء على ذلك، بل وانقطاع عملية التعريب. فأثناء عملية الترجمة كان المترجمون يعانون من إيجاد المصطلحات العلمية المناسبة باللغة العربية فتم اختيار نخبة من رجال الأزهر لمراجعة الكتب وتصحيحها اعتمادا على معرفتهم بكتب الطب العربية القديمة (على سبيل المثال) وتمت ترجمة قاموس طبي من ٨ أجزاء باللغة الفرنسية. وأدرك محمد علي أهمية الطباعة لمواكبة الثورة في نقل



المعرفة، فأرسل مصريا للتخصص في فن الطباعة في إيطاليا حيث استمر بها ٤ سنوات، وعندما عاد نيقولا أفندي أنشأ المطبعة الأميرية في بولاق، ثم أنشئت مطابع أخرى حتى بلغ عددها ثمانية.

كان الباشا واسع الأفق فاهتم أيضا بالترجمة العكسية من العربية للتركية، فأمر بترجمة كتاب للجبرتي من العربية للتركية و«وسير الحلبي» و«سفارت نامه رفاعة بك» و«قصيدة البردة»، كذلك أمر بترجمة بعض الكتب المهمة من الفارسية للعربية، كما ترجم إلى التركية العديد من الكتب العلمية المشار إلى عناوينها من قبل.

***

نعود مرة أخرى للمدارس.. فلو كنت تلميذا في عهد محمد علي فأنت أسعد حالا من التلميذ في عهد مبارك (بعد ٢٠٠ سنة!!) ففي الابتدائية ستحصل على ٨ قروش ترتفع إلى ١٢ قرشا في سنة ثالثة كمرتب شهري، وكان القرش ذا قوة شرائية كبيرة. وفي الإعدادية ستأخذ ١٥ قرشا ترتفع إلى ٣٠ قرشا في سنة رابعة، وفي المدارس العليا (الجامعات) ستحصل على ٨٠ قرشا ترتفع إلى ١٠٠ قرش. ولكن الأمر لن يتوقف على ذلك فستحصل على خبز (بـ ٣٠٠ درهم) وعدس وملح وفول وزبد وزيت وصابون وشمع ووقود (٢٠٠ درهم)، أما في الإعدادية فسيضاف لذلك اللحم والأرز والدقيق والعسل الأسود



والخضروات. طبعا هذه مدارس داخلية، ولكن لو أعلن عن هذه الشروط الآن لتكالب أولياء الأمور على إرسال أولادهم للتعليم الحكومي بدلا من التسرب من التعليم!! ليس هذا فحسب، فالزي منذ الإعدادية (التجهيزية) صديري وسروال وحزام. أما المدارس الابتدائية فيصرف للتلميذ بها في كل سنة قميصان و«لباسان» وجلباب وزوجان من المراكيب ومنشفتان، كما يصرف له طربوش واحد وزعبوط واحد من الصوف كل ١٨ شهرا. وفي المدارس الابتدائية ينام الأولاد على الحصير، ولكل منهم بطانية وملاءة وحرام، أما في المدارس الإعدادية والعالية فيصرف للتلميذ سرير جديد بفراش عادي. وحتى لا ينشغل التلاميذ بالطبخ والغسيل يوجد في كل مدرسة طاه وترزي واثنان لغسل الملابس وفراشان وسقاءان وبواب وحلاق وصبي حلاق، وكان هذا التعليم المجاني إجبارياً حيث كان يطلب إلى الجهات المختلفة - على طريقة التجنيد - تقديم عدد معين من الأطفال الصغار للمدارس العامة. ولكن نظرا لكل المغريات السابقة كان أولياء الأمور يتسابقون على إرسال أولادهم، فكانت المدارس مكتظة بأعداد أكبر من المقدر لها. هذا بالإضافة لاستمرار التعليم في الكتاتيب التابعة للمؤسسات الدينية والأزهر والمؤسسات التابعة له بالعاصمة.

أما في المدارس التجهيزية (الإعدادية - الثانوية) فكانت تدرس اللغات العربية والتركية والفارسية، أي اللغات الشرقية دون الغربية.

فلم يكن الإقبال على الترجمة وإرسال البعثات للخارج إلا بالقدر اللازم وليس كما هو الحال الآن أن ندرس اللغات الأجنبية أو حتى باللغات الأجنبية بدءا من الابتدائى!!.وتم إنشاء مدرسة للتوليد، لرفع مستوى القابلات علميا وعمليا، وقامت بالإشراف عليهن قابلة من دار الولادة بباريس. ولولا الخوف من الإطالة لأعدت كتابة مناهج التعليم في كليات الهندسة والطب، ولكن يمكن القول إنها كانت على أعلى مستوى علمي في ذلك العصر.

ولو سارت مصر بهذا المعدل في تطوير التعليم مع الاهتمام بتطوير الأزهر لسبقت مصر الولايات المتحدة والصين واليابان، لكن ذلك لم يحدث لأسباب كثيرة، من أهمها أن مصر مستهدفة دائما لموقعها الوسيط على خريطة العالم، ولكن هذا ليس قدرا مستحيل التغيير، علينا أن نجاهد حتى لا تنكسر مصر عندما تبدأ نهضتها الجديدة. ولابد أن تكون قيادة مصر قوية صلبة مجاهدة مثقفة واسعة الفكر مؤمنة بالله وبإمكانيات أمتها.

***



(٢٨) خلال سنوات قليلة..

أنشأ محمد علي قوة بحرية على مستوى عالمي

لا تنتظر مني أيها القارئ أن أترك عهد محمد علي سريعا، فهو منجم ذهب، به كثير من الكنوز (الخبرات) التي يجب أن نتعلمها الآن، دروس في بناء نهضة شاملة ودولة عظمى إقليمية، بل وطموح للمنافسة مع الصف الأول من الأمم، وهذا هو قدْر وقدَّر (بتسكين الدال ثم بتشديد الدال) مصر. اليوم نتوقف عند مشروع محمد علي في بناء البحرية المصرية بشقيها: المدني التجاري والحربي، فلا تطور في الحضارة والعمران بدون أسطول تجاري يدعم صلات مصر بالعالم الخارجي لتسهيل صادرات المنتجات المصرية، وقد تحدثنا من قبل عن حجم التجارة المصرية، وأن الميزان التجاري كان فائضا في معظم السنين، أما النظام الذي يعتمد على الاستيراد (كحال مصر الآن) فما حاجته لأسطول تجارى؟!

ولا يمكن حماية هذا المشروع الطموح بدون بحرية حربية، فقد امتدت دولة محمد علي إلى الجزيرة العربية واليمن، وهذا يحتاج لأسطول بحري في البحر الأحمر، وامتدت دولته إلى الشام وجزر البحر المتوسط، وهذا يحتاج لأسطول في البحر المتوسط، بل كان مشروع محمد علي قائماً على أساس أن يكون بديلا للدولة العثمانية المتهاوية. وأن ينشيء هو الدولة العربية الإسلامية (ومركزها مصر)، بل لقد وصلت قواته بالفعل إلى



أبواب الآستانة، وهذا المشروع غير ممكن بدون بحرية تواجه العثمانيين والأوروبيين معا!

وعندما تولى محمد علي حكم مصر لم تكن بها قوة بحرية تذكر، ولا صناعة متطورة لبناء السفن، ولا توجد مواد لبناء السفن (الأخشاب) وكانت الإسكندرية ميناءً ضحلاً لا تتمكن السفن الكبيرة من دخوله، وقد تدرج الباشا في مشروعه من:

١) شراء سفنه من البلدان الأجنبية.

٢) التعاقد مع بلدان أوروبية لتصنيع السفن خصيصا لمصر.

٣) إنشاء دار بالإسكندرية لبناء السفن في مصر.

أما في البحر الأحمر فقد بدأ ببناء السفن في ساحل بولاق (ترسخانة)، جمع لها مهرة الصناع والعمال من الإسكندرية، كما استقدم صناعا من أوروبا، وجلب الأخشاب من آسيا الصغرى (تركيا)، وكانت أجزاء السفن تصنع في بولاق ثم تحمل على ظهور الجمال ويتم تركيبها في السويس، وهكذا تم إنشاء أول أسطول مصري في الأزمنة الحديثة خلال عشرة شهور!! ثم بدأ في بناء سفن بالإسكندرية وإرسالها إلى لندن، ليتم تحويلها هناك إلى مراكب حربية كبيرة. كذلك شرع في بناء السفن في دمياط وإرسالها للسويس. وبالتوازي مع ذلك حاول شراء سفن حربية

متطورة من انجلترا، ولكنها رفضت خشية تطوير أسطول مصري يمكن أن يصل للبحار الهندية، وعرضت بدلا من ذلك أن تضع تحت تصرف الباشا المركب الحربي الذي يريده لحملته في الجزيرة العربية، ولكن الباشا لم يتردد في رفض هذا العرض حتى لا يدعم السيطرة الإنجليزية على البحر الأحمر. كذلك رفضت الدولة العثمانية إمداده بأي سفن رغم أنه كان يقوم بهذه الحملات شكليا تحت الراية العثمانية، ولكنها كانت تدرك أن لمحمد علي مشروعه الخاص الذي يهدد بوراثتها في قيادة العالم الإسلامي.

أما في البحر المتوسط فقد كان التركيز الأولي على الأسطول التجاري لتصدير الحبوب(!!) وأصبح هناك أسطول تجاري يجمع بين السفن المصنعة محليا أو المشتراة من الخارج. وبدأ تسيير الرحلات إلى مالطة (وكانت تابعة لمصر) ثم إلى الآستانة ثم إلى باقي موانئ شرق البحر المتوسط. وفي عام ١٨١٧ بلغ حجم الأسطول ١٧ مركبا كبيرا. ويقول مؤرخ غربي إن حال ميناء الإسكندرية قد قفز خلال ٢٠ سنة حتى أصبح من أهم موانئ المنطقة.

ثم بدأ الباشا في التوسع في بناء السفن لحسابه في موانئ إيطاليا، حتى عندما خرج الأسطول المصري عام ١٨٢٤ لإخماد التمرد اليوناني (كان يتم هذا لحساب الآستانة) كان يتألف من ٥١ مركبا حربيا و١٤٦ نقالة تحمل ١٨ ألف جندي. ثم انتقل بعد ذلك لبناء السفن في مرسيليا

(فرنسا) وهي بعد إيطاليا لا تزال أقل خطورة من انجلترا، وعلي أي حال فقد كانت التعاملات تجارية، واستمر التعامل مع إيطاليا. وفي عام ١٨٢٩ ضم الأسطول المصري ٥٩ قطعة بحرية ونحو ٩٩٢ مدفعا وحوالي عشرة آلاف من رجال البحرية. وأدرك الباشا ارتفاع التكلفة المالية والسياسية في الاعتماد على موانئ أوروبا، وبدأ التوسع بدءا من عام ١٨٢٨ في بناء السفن في مصر، مع استقدام بعض الخبراء الفرنسيين للإشراف على ذلك، وتعليم المصريين فنون الصناعة والملاحة البحرية. وهم كما ذكرنا جاءوا بصورة شخصية، وكانوا مطرودين من الخدمة الفرنسية بعد سقوط نظام نابليون. فلم يمثلوا شكلا من الهيمنة السياسية على مصر. وعندما جاء أول خبير فرنسي وجد أن محمد علي لم يكن ينتظره، فقد كان يبني بسواعد المصريين ٣ سفن بينها فرقاطة، وكان المشرف على الترسانة الحاج عمر، وهو رجل مسن ولكنه اكتسب من الخبرة والمران حتى دهش منه المهندس الفرنسي، وتعجب كيف أنشأ الحاج عمر تلك السفينة من دون علم بالهندسة وأكمل جميع مستلزماتها على نحو صحيح!! وتم توسيع وتعميق ميناء الإسكندرية، وأنشئت دار الصناعة وبها ١٢٠ ورشة تصنع كل احتياجات السفن بما في ذلك البوصلات والمناظير، وظلت هذه الورش جميعا تحت إشراف الحاج عمر، وقام الباشا بإرسال مصريين إلى رودس (وكانت تابعة لمصر) لقطع كميات كبيرة من الأخشاب وإرسالها لمصر، وكذلك فعل في موطن الأخشاب بسوريا. وفي ظل وجود الخبير

الفرنسي (سيريزي) تم بناء سفينة حربية كبرى بها ١٠٠ مدفع سميت «المحلة الكبرى»، وأدرك الباشا تمام الإدراك أن القوة البحرية حتى في أوقات السلم تكاد تكون مقياسا صحيحا لمركز كل دولة من الدول، ولذلك كان هدفه أن تصبح مصر في زمن وجيز الدولة الرابعة على الأقل في البحر المتوسط، كما اهتم بإتقان الصنعة مع السرعة في التوسع. وأصر الباشا على دخول مرحلة بناء السفن التي تسير بالبخار، فأوصى ببناء أول مركب بخاري مصري في انجلترا (كان اسمها النيل) وبدأ في استخدام ميناء سودا بجزيرة كريت (وكانت تابعة لمصر!) وقد أدت هذه النهضة الصناعية إلى إصابة الموانئ الغربية بخسائر كبيرة، حيث قلل الباشا من شراء السفن منها بنظام تسليم المفتاح! وفي ظل إشراف الفرنسي سيريزي بنت ترسانة الإسكندرية قرابة ١٣ سفينة حربية، وتم ترميم ٢٠ سفينة أخرى، وبناء سفينة مسلحة بمدافع الهاون. هذا عدا النقالات والسفن الأخرى الصغيرة.

وبعد سيريزي جاء هنري وهو فرنسي أيضا، وفي عهده تم بناء ٦ سفن حربية جديدة، وتم تركيب السفينة التجارية الثانية، وبدأت عملية بناء سفينتين بخاريتين جديدتين في الإسكندرية والبحر الأحمر عام ١٨٣٥. في يوليو ١٨٣٧ كتب القنصل الروسي في تقرير لحكومته: (منذ بعث محمد علي روح النشاط في أعمال دار الصناعة بالإسكندرية، برز إلى عالم الوجود أسطول عظيم في سرعة فائقة كأنما تم ذلك بفعل

ساحر)!! بلغت قطع الأسطول ٧٠ سفينة في مقدمتها ١٤ بارجة و ١٢ فرقاطة، ويلغ عدد المدافع المركبة على السفن الحربية في عام ١٨٣٦ (٩٨٣ مدفعا)، وعدد جنود البحرية حوالي ١٥ ألفًا، وجاء في تقرير الدبلوماسي والسياسي البريطاني جون بورنج الذي أرسل مبعوثا لوضع تقرير عن أوضاع مصر وأقام فيها فترة من الزمن: (حالة البحرية المصرية مرضية بوجه عام. الضباط أتراك أما النوتية فمن المصريين الوطنيين. والعناية بالسفن تثير الإعجاب، فقد بلغت الغاية في نظافتها ونظامها، وحالة الأمن حالة تدعو إلى تمام الرضا، بل إن مظهر الأسطول، فيما عدا أزياء البحارة، لا يختلف عن مظهر أي أسطول أوروبي حسن التنظيم). أما باتريك كامبل السفير البريطاني فقال في تقرير رسمي: (ويقرر جميع ضباط البحر البريطانيين الذين شاهدوا أسطول محمد علي أن سفن هذا الأسطول وبحارتها وعتادها وإدارتها على أحسن ما يكون من النظام وجودة التنسيق).

وهكذا حول محمد علي خلال سنوات قليلة وانطلاقا من نقطة الصفر تقريبا مصر إلى واحدة من أكبر القوى البحرية في البحر المتوسط، وبالتالي في العالم، لأن البحر المتوسط كان مركز أكبر القوى العالمية في ذلك الوقت، كما أنشأ فرعا قويا للأسطول في البحر الأحمر، وأدرك محمد علي مبكرا أن القوة البحرية والعسكرية عموما لا تقوم على الاستيراد بل على بناء وإنتاج الأسلحة والأساطيل، فاشتد عود صناعة بناء السفن المدنية

والبحرية في مصر. وليس تحت يدي في هذه اللحظة تقرير عن أحوال أسطولنا التجاري والحربي في مطلع القرن الواحد والعشرين، ولكن من كل التقارير المنشورة والتي اطلعت عليها سابقا فإنها تشير إلى حالة شاملة من الانهيار في صناعة بناء السفن التجارية (بغض النظر عن كارثة العبارات في البحر الأحمر) كما أن التقارير العسكرية الدولية والمحلية لا تشير إلى أي حالة جيدة للبحرية المصرية، ولا يوجد أي حديث عن بناء قطع بحرية مصرية. وهذا هو حالنا بعد ٢٠٠ سنة من عهد محمد علي. وهذه ليست دعوة لليأس، بالعكس فمعظم إنجازات محمد علي في هذا المجال وغيره جرت خلال عشرين عاما (١٨١٨-١٨٣٨) ولكنها دعوة لليأس من نظام مبارك!!

ملاحظة: (الأحوال البائسة للأسطول التجاري المصري تعرضت لها بالأرقام في كتاب الجهاد صناعة الأمة - وأحوال البحرية المصرية تعرضت لها في كتاب هموم الأمة).

***



(٢٩) بناء جيش وطني قوي ضرورة لحماية مشروع الاستقلال ولا يوجد جيش قوي بدون تصنيع حربي

لم يكتف محمد علي ببناء قوة بحرية على مستوى عال بمقاييس عصره، فكان لابد له من بناء جيش وطني حديث في نظامه وتشكيلاته وأسلحته ليحمي دولة امتدت بطول مصر والسودان والجزيرة العربية والشام وجزر البحر المتوسط. وقد اهتم ببناء جيش من الفلاحين المصريين، واستهدف الاستغناء التدريجي عن الألبان (رغم أنه ألباني!) وغيرهم من الترك والمجلوبين من مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية. والعجيب أنه لقي معارضة من بعض العلماء في مصر باعتبار بناء جيش حديث بدعة، تطبيقا للحديث الشريف (كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار)!! فلجأ محمد علي لتأسيس الجيش في أعماق الصعيد بعيدا عن أنظار القاهرة!(في فرشوط). ومرة أخرى اعتمد على عدد كبير من الضباط الفرنسيين الذين تقاعدوا بعد انتهاء الحروب النابليونية، وكانوا هاربين من حكم ملكية البربون العائدة للسلطة، وكان أشهرهم سليمان الفرنساوي (جوزيف سيف) والذي شارك في كل معارك نابليون الشهيرة، والذي جاء لمصر واندمج مع أهلها وارتدى الزي العربي وتعلم العربية، وعهد إليه ومجموعة معه بتأسيس مدرسة المشاة العسكرية عام ١٨٢٠، وأدخل محمد علي أفراد أسرته وأبناء موظفيه مع تلاميذ هذه المدرسة التي تأسست في أسوان،

وعندما فشلت تجربة الاعتماد على تدريب جنود من أصل سوداني، تحول الاعتماد الأساسي على تجنيد الفلاحين المصريين، رغم معارضة طبقة الأتراك الأرستقراطية الذين كانوا يحتقرون الفلاحين ويرون أنهم غير مؤهلين لهذه المهنة النبيلة (الجندية). وخرجت مدرسة أسوان الحربية ستة ألايات من الجند المشاة طبقا للتعاليم والأنظمة المعمول بها في فرنسا وذلك عام ١٨٢٣، ثم تم نقل المدرسة تدريجيا لتقترب من القاهرة في إسنا وأخميم ثم في أبي تيج، وقد برهنت هذه القوات على كفاية ممتازة في المعارك التي شاركت فيها، وكان عددها ٢٤ ألف جندي، بالإضافة لـ ١٠ آلاف آخرين من غير النظاميين، بالإضافة للفرسان والمدفعية وكان عددها ٨ آلاف، ولكن هؤلاء كانوا من الأتراك والمماليك، وكانت تعتمد على مدافع مستوردة من تركيا وفرنسا وأسبانيا. ولكن الباشا - كعادته وهو على حق تماما - لم يكن ليقنع بالاستيراد، فبدأ في تصنيع المدافع في مصر، وأحضر لها مهرة الصناع من أوروبا، وكان أهم مصنع في القلعة، وكان يصنع ٤ مدافع من عيار ٤ و ٨ أرطال كل شهر، وبدأ تصنيع مدافع الهاون. وبالقلعة كان هناك مصنع آخر للبارود وثالث للأسلحة. كما تمت إعادة إحياء مصنع للبارود في جزيرة الروضة والذي تأسس في عهد الحملة الفرنسية.

ومع إرسال الألايات الستة للسودان والحجاز والمورة لم يعد في مصر جيش، فقام محمد علي بإنشاء ثلاثة ألايات جديدة تم تدريبها في

بني عدي، من مجندين من أبنائها، وتم نقل المعسكر إلى أبي زعبل، وعرف باسم «جهاد أباد» وكان المدرب إيطاليا (قاسم أغا)، وفي ١٨٢٥ كان قد تم تدريب هذه الألايات الجديدة. وبدأ الباشا يتوسع في الاعتماد على الإيطاليين لذات السبب الذي ذكرنا من قبل، فهو لا يخشى سطوتهم كما يخشى الفرنسيين أو الإنجليز. وكان يرسل المصريين لتعلم الفنون العسكرية في إيطاليا. وعندما طلب الخبير الفرنسي (راي وكان ضابط مدفعية) منه شراء الأسلحة من فرنسا نظرا لرداءة الأسلحة المصرية، أبى الباشا وصمم على تحسين الإنتاج المحلي وترقية الصناعة المصرية، وهذا ما حدث بالفعل، ونجحت صناعة الأسلحة في مصر.

وفي ١٨٣١ ارتفع عدد القوات النظامية المصرية إلى ٤٣ ألف جندي، وحقق الجيش نجاحات باهرة في بلاد الشام. وفي عام ١٨٣٤ اعترف خبير أجنبي بتطور صناعة المدافع المصرية تحت إشراف أدهم بك، ووصل إنتاج البنادق إلى ٧٠٠ بندقية في الشهر، بالإضافة لصناعة الأزناد والسيوف والحراب والسرج واللجم. كما أنشئ مصنع في الحوض المرصود (بالسيدة زينب) لتصنيع وإصلاح البنادق، ووصل إنتاج مصنع البارود في الروضة إلى ٣٥ قنطار في اليوم. كما أسس الباشا سلاح المهندسين، وهم متخصصون في بناء الجسور وبث الألغام (١٢٠٠ مهندس)، ولكن يبدو أن التجربة لم تكن ناجحة، ولكن محمد علي كان مصرا على اقتحام كل المجالات!



وفي عام ١٨٣٩ ارتفع عدد الجيش الى ١٥٠ ألف، بالإضافة إلى ٢٢ ألف غير نظاميين. وقال الخبير الأجنبي الجنرال فيجان (كانت الفرق في حالة جيدة، هذا الجيش كان يجيد القتال وأحرز كثيرا من الانتصارات، وصمد في وجه الهزائم، دون أن تفتر له همة أو تلين له قناة). ولم يتقيد محمد علي بأي اتفاقات دولية أو فرمانات حول عدد أفراد الجيش، فظل دائما أعلى من المقرر فيها! واهتم بتأمين البلاد باستمرار العناية بالاستحكامات والتحصينات في السواحل الشمالية: دمياط والإسكندرية ورشيد.

وكان الفلاحون يهربون في البداية من الجندية، ولكنهم بدأوا يألفون حياة الجندية، وتقل حوادث الهرب منها، خاصة وقد تقرر لمعظم الجنود أن تصحبهم زوجاتهم، وكانت حالتهم من حيث الغذاء والكساء لا بأس بها، وأصبحت حالتهم أفضل مما كانت عليه وقت اشتغالهم في الحقول. بل يقول الدبلوماسي البريطاني بورنج إن حالة جنود الجيش المصري حسنة كحالة زملائهم في معظم الدول الأخرى. كذلك بدأ المصريون ينخرطون في سلاح الفرسان، وأبدوا كفاءة عالية خلال تدريبهم في مدرسة الفرسان. وفي أواخر عهد الباشا ارتفع إنتاج مصنع الحوض المرصود إلى ألف بندقية في الشهر.

وهكذا أدرك محمد علي أنه لا يوجد مشروع قومي للنهضة بدون جيش قوي يحميه، ولا يمكن وجود جيش قوي حقيقة بدون تصنيع

حربي محلي. وعندما لا يكون لديك مشروع للنهضة المستقلة الوطنية العربية الإسلامية فإنك تكتفي باستيراد الأسلحة من العدو الأمريكي، بل تحصل عليها عبر منحة سنوية، وهذا لا يكون بدون مقابل تدفعه من استقلالك وكرامتك.

* * *



(٣٠) مصر اقتحمت عالم الصناعة منذ ٢٠٠ عام.. والآن تتلعثم!

في عهد محمد علي: ٣٧ نوعا من الصناعات وفي مقدمتها النسيج

تحدثنا عن الصناعة في عهد محمد علي عموما، ثم في بناء السفن والتصنيع الحربي، ولكن لابد من التفصيل في الصناعات المدنية، فقد أدرك منذ ٢٠٠ عام أنه لا نهضة وطنية بدون صناعة، وما زلنا بعد قرنين من الزمان نروج لهذه الفكرة البديهية التي أهدرها حكام اليوم. وقد كانت هناك من قبله عدة مصانع للمنسوجات التيلية والحريرية، ولكن منذ عام ١٨١٦ شرع الباشا في إنشاء المصانع على الطريقة الأوروبية، ويقول السفير الفرنسي في ذلك الوقت (ظل محمد علي سائرا في هذا المشروع بما عرف عنه من عزيمة لا تلين، دون أن يثنيه ما يلقاه كل يوم من متاعب كبيرة، أو ما يتحمله من فادح النفقات، أو ما يحدث من شكاوى الأهلين) فقد كانت الدولة تحتكر الصناعات، وكانت تجند الشباب للعمل فيها على طريقة التجنيد العسكري، بل بدأ محمد علي في استخدام النساء في بعض هذه الصناعات سواء في المصانع أو من خلال العمل في البيوت بإعطائهن الكتان مثلا لغزله في البيت وإعادته.

وبنى الباشا مصانع كبيرة حتى إن بعض المصانع بلغ العاملون فيها أكثر من ١٥ ألفًا، وكان يركز على مصانع الغزل والنسيج للاستفادة من القطن، وكان يصدر الموسلين لتركيا وسوريا. ولكنه لم يكتف بمصر، بل بنى مصنعا كبيرا في مالطة للغزل والنسيج، ومصنعًا آخر لمناديل النساء التي تستخدم كغطاء للرأس، وكان يستغل قرب مالطة من أوروبا وتركيا للتصدير، وتعددت المصانع في مالطة، وكان أحدها هو الذي يمد مصانع مصر بمستلزمات وأدوات الإنتاج (دواليب الغزل والأمشاط)، وانتشرت مصانع النسيج على رقعة مصر كلها شمالا وجنوبا، ومصنع للطرابيش في فوة. وكعادته سار محمد علي في خطين متوازيين: استيراد الآلات من أوروبا، وبداية عمليات التصنيع المحلي، وكانت أوروبا تغش مصر وتبيع لها ماكينات مستعملة ومتخلفة. وقد حاول سفير أوروبي أن يثنيه عن مشروعه الصناعي لعدم إتقان الآلات وعدم كفاية العمال وانخفاض الأرباح وحالة العلوم الكيميائية في مصر فأجاب محمد علي بقوله: (لقد بدأتم كما بدأنا وتحملتم من النفقات الطائلة في أول الأمر ما تحملنا، على أنني لا أتوقع إحراز قسط كبير من النجاح في البداية ولكن التوفيق سيواتيني رويدا رويدا)، إصرار وعزيمة وحكمة.

كما أنشأ نواة لصناعة الحديد، بمسابك الحديد في بولاق، واستعان في ذلك بخبير إنجليزي، وكان المسبك يصب خمسين قنطارا من الحديد المصهور في اليوم الواحد، بخمسين قنطارا من الفحم. ولم يتوان الباشا

أن يدخل في عصر البخار في مصانع القطن (كما فعل في السفن)، وفي صهر المعادن وفي تبييض الأرز، ولكن الآلات التي استوردها من بريطانيا كانت عالية الثمن، واستتبع الأمر استيراد الفحم، وكانت بريطانيا كالمعتاد ترسل له آلات قديمة ورديئة. وقد توسعت صناعة القطن حتى وصلت إلى ١٤٥٠ دولابا للغزل، منها ١١٥ للغزل الرفيع، أما آلات النسيج فتصنع ٣٦٠٠ ثوب يوميا. هذا بالإضافة لنسيج الكتان (٣ ملايين ثوب سنويا)، أما المنسوجات القطنية فتصل إلى ٢ مليون سنويا، بالإضافة لـ ٢٥ ألف ثوب من الحرير، أما معملا الدبغ فينتجان ١٠٠ ألف قطعة من الجلد سنويا، ومعامل ملح البارود ١٠٠ ألف قنطار. وهذه كلها أرقام ضخمة بالنسبة لذلك العصر، وأيضا كان عدد السكان حوالي ٣ ملايين!! وبدأ الباشا صناعة تكرير السكر في الصعيد، والعجيب أنه استعان في ذلك بخبراء من أقاصي الأرض، من جامايكا (في أمريكا اللاتينية). وقد وصل عدد مصانع القطن إلى ٤٤ مصنعا. وقد رصدت التقارير الغربية ٣٧ نوعا من الصناعة المصرية منها بالإضافة لما ذكرنا: الورق - صب الحروف - الطباعة - النيلة - الحناء - الزجاج - المستحضرات الكيماوية - صنع النحاس.

كان محمد علي حريصا على انتشار بناء المصانع على كل رقعة من الوطن، ولم يهمل الصعيد الذي ما يزال حكامنا يتحدثون عن نواياهم للاهتمام به بعد ٣٠ سنة من الحكم!! فبالإضافة لمصانع السكر أنشئت

مصانع للنيلة (وهي صبغة زرقاء) في بني سويف والفيوم، ومصانع غزل القطن في إسنا وقنا وفرشوط وجرجا والفشن وملوي والمنيا وبني سويف، ومضرب للأرز يعمل بآلة بخارية كبيرة في الديدمون. بينما كانت الصناعات الحربية في القاهرة والإسكندرية، وانتشرت مصانع الغزل ومضارب الأرز في مختلف أنحاء الدلتا والقاهرة (رشيد - دمياط - قليوب - بنها - المنصورة - زفتى - ميت غمر - نبروه - شبين الكوم - المحلة الكبري - سمنود - دمنهور)، وإذا سارت مصر بهذا المعدل لكانت الآن في قمة العالم. في ذلك الوقت كانت أسرة الميجي قد تولت حكم اليابان، وكانت أسرة رشيدة تسعى للنهضة باليابان، وقررت إرسال بعثات لبلاد العالم المتقدم لدراسة أسباب تقدمها، وكانت مصر محمد علي من بين هذه الدول، وكذلك إذا دخلت المتحف الموجود في محطة قطار يوكوهاما (لأن محطة يوكوهاما كانت أول محطة سكة حديد في اليابان)، ستجد لوحة تقول لك إنه في عام ١٨٦٨ زارت بعثة يابانية مصر لدراسة تجربتها في بناء خطوط السكك الحديدية. وكانت مصر هي ثاني دولة في العالم تدخل السكك الحديدية بعد انجلترا، وقد تم ذلك بعد رحيل محمد علي، ولكن في عهده جرت الدراسات الأولية لذلك (الإسكندرية - القاهرة - السويس)، ولكن محمد علي تلكأ عن عمد خوفا من دخول النفوذ البريطاني، كما كان يتخوف من مشروع قناة السويس. أما الآن فإن اليابان هي الدولة الثالثة في العالم (ونحن الدولة



رقم ١٢٠!!) واليابان صاحبة اختراع القطار الطلقة الذي بدأت سرعته بـ ٢٥٠ كيلومتر وتصل الآن إلى ٥٠٠ كيلومتر في الساعة. أما الآن فنحن من أشهر البلاد في حوادث القطارات، والقطارات التي لا تصل أبدا، أو تصل متأخرة، ونحن من أشهر البلاد في القطارات السلحفائية. وسيرة محمد علي تؤكد أن الموضوع ليس فيه أي لغز، محمد علي كان ضابطا في الجيش وأميًا، ولكنه أخلص لفكرة بناء دولة وطنية مستقلة. فالمسألة ليست أكثر من الإخلاص والجدية لفكرة أو رسالة أو وطن. ولا توجد وصفة سحرية أو لغز أو ذكاء غير عادي للياباني أو الصيني عن المصري. ولكن هذا الإخلاص لابد أن يبدأ من الرأس حتى يسري في جسد الأمة. ولذلك قيل إن السمكة تفسد من رأسها.

***

(٣١) كيف قضت أوروبا على نهضة محمد علي؟

ملامح الخطة التي ما زالت تتكرر حتى الآن!!

الصراع الدولي حول مصر في عهد محمد علي جدير أن يُدرْس ويُدرَّس، فهو غني بدروس الصراعات الدولية والإقليمية. وهو مهم جدا لفهم أهمية مصر على خريطة الإقليم والعالم. ولا شك أن هذه النهضة المصرية الجبارة التي أشرنا إلى ملامحها وعناوينها في الرسائل السابقة قد أقضت مضاجع الأوروبيين، وبددت النوم من عيونهم. أهمية دروس هذه المرحلة أنها كشفت عن قوانين وسنن وطرائق تتكرر في كل العصور، عندما تتواجد ظروف مشابهة. وما قام به الغرب لإذكاء واستثمار النزاع العراقي - الإيراني لتدمير الطرفين، عن طريق تعميق الخلاف والانحياز في كل مرحلة ضد طرف (عندما يقوى) ومع الطرف الآخر (عندما يضعف) يكشف عن استمرار المنهج الغربي ضد أمتنا عبر العصور، رغم اختلاف كثير من الملابسات والظروف. ومن الدروس المهمة التي يجب تعلمها أن الدهاء الغربي (البريطاني) كان هو السلاح الأساسي لاستعمار شعوب الشرق لا القوة المسلحة التي كانت محدودة للغاية بالنسبة لحجم أراضي وشعوب الدول التي استعمرتها.

نعلم أن أوروبا كانت ترى في الدولة العثمانية العدو الأول لها، خاصة وقد توسعت بالفعل حتى فينا، وحكمت معظم شرق أوروبا،

وكانت بولندا وروسيا تدفعان لها الجزية في وقت من الأوقات!! في بداية القرن التاسع عشر (زمن محمد علي) كانت علامات المرض والشيخوخة والأفول ظاهرة على الدولة العثمانية، وتسابقت أحلام الأوروبيين على تمزيقها وتوزيع التركة عليهم، وكانت مصر في القلب (الحملة الفرنسية ١٧٩٨ - ثم حملة فريزر الإنجليزية ١٨٠٧)، ولكنهما لم يتمكنا من استخلاص الجوهرة المصرية بسبب بسالة الشعب المصري. عندما بدأت تتضح معالم نهضة محمد علي، رأى الأوروبيون أن تحقيق هدفهم في بسط نفوذهم على المنطقة، يأتي من خلال إبداء الصداقة لمحمد علي حتى يفت في عضد الدولة العثمانية. ففي عام ١٨٢٧ - أي بعد نجاح محمد علي في إخماد تمرد اليونان ضد السلطة العثمانية - أخذت كل من فرنسا وإنجلترا (تستحث الباشا على إعلان استقلاله، وما تزال الدولتان تنصحان له بذلك الآن في طي الخفاء. ويلقي توطيد سلطة حكومته تأييدا من جانب إنجلترا، وقد بدأ ذلك منذ عام ١٨١٣ حيث أرسلت إنجلترا إلى الخليج الفارسي حملة لمساعدة إبراهيم باشا في إخضاع جزيرة العرب، كما وافقت على فتح اليمن ومن حيث يناضل الباشا الآن في سبيل الاستيلاء عليهما، وترغب إنجلترا في قيام حكومة قوية على ساحل البحر الأحمر، وعلي نهر دجلة والفرات لتأمين التجارة على طريق المواصلات بين البحر المتوسط والمحيط الهندي) هذا ما جاء في تقرير من المبعوث الأمريكي وليم هود جسون ١٨٣٥ لوزارة الخارجية الأمريكية. كما أشار للأطماع الفرنسية



التي تنافس إنجلترا في الاستيلاء على مصر، وأشار كذلك إلى تشجيع روسيا في طي الخفاء اتساع ممتلكات محمد علي لإضعاف الدولة العثمانية، وهكذا كانت الدول الأوروبية العظمى ترى - كما يقول هودجسون - أن من مصلحتها تأييد الباشا ودعم سلطته. ولكن عندما اشتد ساعد محمد علي وتنامت قوته ونهضته ووصلت قواته إلى مقربة من الآستانة، وأصبح هناك خطر حقيقي من وراثته للدولة العثمانية، وتجديد شباب الدولة الإسلامية، انقلب الموقف الأوروبي بنسبة ١٨٠ درجة، وأصبح منحازا لوحدة أراضي الدولة العثمانية!! بل توحدت المواقف الروسية والفرنسية والإنجليزية وعموم أوروبا مع تركيا ضد محمد علي. فسارعت روسيا العدو اللدود لتركيا إلى نجدتها عسكريا، وهذا جعل الأساطيل الروسية في مياه البسفور وهو أمر يمكنها من المضائق الإستراتيجية بين البحر الأسود والأبيض، وهو أمر في غير صالح فرنسا وإنجلترا، فأرسلت الحكومة الفرنسية لمحمد علي تهدده باستدعاء جميع الضباط الفرنسيين الموجودين في خدمته، وأن الأساطيل الفرنسية والإنجليزية سوف تظهر أمام الشواطئ المصرية إذا لم يسحب قواته من الأناضول ويعود إلى الشام، وذلك حتى لا يكون هناك مسوغ لبقاء الأساطيل الروسية في مياه القسطنطينية.

وأبلغت إنجلترا محمد علي أن حكومة جلالة الملكة تعلق أهمية عظمى على الاحتفاظ بكيان الإمبراطورية العثمانية معتبرة بقاء هذه

الدولة عاملا مؤثرا في التوازن العام بين الدول الأوروبية، وأن أي عدوان على أراضي السلطان الآسيوية يؤثر على مصالح أوروبا عامة!!

وقد أدى هذا الموقف الأوروبي الموحد إلى عقد ما يسمى اتفاقية كوتاهية بين محمد علي وتركيا، الذي يقضي بانسحاب القوات المصرية من الأناضول، مع استمرار محمد علي في بلاد الشام، وجعل إبراهيم محصلا لإقليم أطنة التركي. وهكذا تراجعت إنجلترا عن فكرة الاعتماد على محمد علي كواسطة لتأمين الطرق مع الهند، لأنه أصبح خطرا، وأثبت أن له مشروعه الاستقلالي المصري العربي الإسلامي الخاص، وأن دولته الغنية إذا استقرت ستهدد مصالح بريطانيا في الشرق بأسره.

ولنلحظ هنا أن الأوروبيين اكتفوا بإحداث توازن بين دولة محمد علي، والدولة العثمانية، فينحازون مع الطرف الأضعف حتى لا يبتلعه الطرف الأقوى، فيبقى الطرفان ضعيفين، حتى يتسنى لهم الانقضاض على الاثنين معا.. وهذا ما حدث بالفعل بعد قرابة أربعين سنة، فأثناء الثورة العرابية وقع حادث غريب، إذ اجتمعت الدول الأوروبية في مؤتمر دولي لبحث مستقبل مصر، وتم عقد هذا المؤتمر في الآستانة عاصمة الدولة العثمانية!! التي شعرت بالحرج فلم تحضر المؤتمر الذي ينعقد على أرضها، داخل إحدى السفارات الأوروبية. اجتمعوا يبحثون مستقبل مصر التي هي من الناحية الرسمية ولاية تابعة للدولة العثمانية، وكان هذا الحدث من أبرز علامات هوان وانحلال الدولة العثمانية.

وبعد ذلك بشهور انقضت إنجلترا على مصر، وكانت الآستانة تتابع هذا الاحتلال وكأنه لا يعنيها، رغم أنه تم باسمها بدون استئذانها أو التنسيق معها، فقد زعم الإنجليز أنهم جاءوا لتثبيت حكم الخديو توفيق الشرعي، الحاكم التابع للدولة العثمانية. وكانت الدولة العثمانية بذلك قد ماتت موتا سريريا، ولكن شهادة الوفاة الرسمية كانت بعد ذلك بأربعين سنة أخرى ١٩٢٤. وهكذا قسم الأوروبيون الفريسة العربية الإسلامية إلى أجزاء حتى يسهل التهامها. فهل نتعلم الدرس؟ أما سنظل نلدغ من ذات الجحر عدة مرات!

***

(٣٢) الأفغاني- العالم الثائر الذي غير وجه مصر

حياة جمال الدين الأفغاني غنية بالدروس، ما أحوجنا إليها في هذه الأيام، فالأفغاني هو العالم المجاهد الثائر، الذي ربط القول بالعمل، وشارك في الحكم أو اقترب من الحكام دون أن تستوعبه غوايات السلطة والسلطان، فحاول الإصلاح ما استطاع حتى وإن غضب الحكام عليه وأقصوه، ولكنه لم ييأس ولم يستكن، فكان ينتقل من بلد إلى بلد ناقلا معه «فيروسات» الثورة، والعلم المستنير، مع استقامة العقيدة، وبذل كل جهده من أجل قضية وحدة المسلمين، ومحاولات إنقاذه الدولة الإسلامية (العثمانية)، ومات شهيدا، شهيد الواجب وكلمة الحق، ورحل عن عالمه دون أن يرى إيناع ثمرات البذور التي وضعها خاصة في مصر. ما أسوأ العالم الذي لا يربط أقواله بأفعاله، فيشقشق بمعلومات عن الإسلام صحيحة أو محرفة، دون أن يتقدم الصفوف لتنفيذها على أرض الواقع، ويموت شهيد هذا الواجب المقدس.

نشأ الأفغاني في كنف الإمارة الإسلامية في أفغانستان حتى بلغ موقع الوزير الأول (أي رئيس الوزراء)، في ظل حكم «محمد الأعظم»، ولكن شقيق الأمير بالتعاون مع الإنجليز أطاح بأخيه، وخرج الأفغاني من الحكم وتوجه إلى الهند التي كان الطابع الإسلامي غالبا عليها، وبدأ الاتصال بالعلماء يبث فيهم روح مقاومة الاستعمار



الإنجليزي، فرحلته سلطات الاحتلال. فجاء إلى مصر لأول مرة ١٨٧٠، وأقام بخان الخليلي أربعين يوما بدأ فيها اتصالاته بأهل العلم وطلاب الأزهر، ثم سافر إلى الآستانة. وكان الأفغاني مدركا لطبيعة عصره الذي اتسم بالهجوم الأوروبي لاحتلال بلاد المسلمين وتداعي الدولة العثمانية والإمارات الإسلامية عموما. وفي الآستانة تولى عضوية مجلس المعارف (أي وزارة التعليم) وحاول إصلاح مناهج التعليم، ولكن حالة الجمود التي كانت تزحف على الآستانة وغيرة علماء الدولة العثمانية منه أدت إلى طرده من الآستانة (لاحظ هذا هو الطرد الثالث بعد أفغانستان والهند) فعاد إلى مصر مرة ثانية ١٨٧١، ومن الأمور الملفتة في شخصية الخديو إسماعيل أنه كان يجمع بين المتناقضات، فكانت له مواقف تتسم بسعة الإدراك والوعي والتمسك بمشروع محمد علي الاستقلالي، وفي نفس الوقت هو الذي خلط بين محاكاة التقدم الأوروبي، والتشبه بمظاهر الترف والثراء ومظاهر الأبهة فيما ينقل من الغرب مما أدى إلى كارثة توريط مصر في الديون. ولكن مما يذكر للخديو إسماعيل أنه قاوم التدخل والنفوذ الأجنبي بعد فوات الآوان، حتى تآمرت عليه إنجلترا وفرنسا فأطاحتا به، باستصدار فرمان عثماني بتنصيب ابنه الخديو توفيق، وكان دمية في أيديهم. ومما يذكر للخديو إسماعيل في إطار موضوعنا، هو تبنيه للأفغاني، وتركه في مصر، حتى إن الأفغاني لم يطرد من مصر (الطرد الرابع في تاريخه) إلا بعد تولي توفيق الحكم!

وفي مصر لم يتقلد أي منصب رسمي رغم احتفاء الحكومة به، واهتدى طلاب العلم إلى حلقته الدراسية في بيته حيث كان يبثهم من بحر علمه في الفلسفة، وعلوم الفلك، والتصوف وأصول الفقه بأسلوب مبتكر. ولم يذهب يوما إلى الأزهر مدرسا، وإنما ذهب زائرا، ولم يدعوه الأزهر للتدريس.

وكان أسلوبه في التدريس مخاطبة العقل وفتح الأذهان إلى البحث والتفكير، وبث روح الحكمة في نفوس مريديه، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب والإنشاء والخطابة وكتابة المقالات الأدبية والاجتماعية والسياسية، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات. وكان يركز على تطهير العقيدة والدفع للاهتمام بمعالي الأمور والشئون العامة بما يمس مصلحة البلاد والأمة، وكان مهتما ببث روح العزة والشهامة ومحاربة روح الذلة والاستكانة. فكان هو واضع بذرة ثورة عرابي، وكان ممن تأثر به محمود باشا سامي البارودي، وعبد السلام المويلحي النائب في مجلس الشورى، وإبراهيم المويلحي، والشيخ محمد عبده، وإبراهيم اللقاني، وعلي بك مظهر، والشاعر الزرقاني، وأبو الوفاء القوني، وسليم النقاش، وأديب إسحاق، وعبد الله النديم خطيب الثورة العرابية.

ونتوقف هنا عند اتخاذه لبيته معقلا لهذه البؤرة السياسية والفكرية، ونحن نرى الآن كيف يتقاتل السياسيون على المناصب في الأحزاب، ومن

يكون رئيسا ومن يكون أمينا عاما، ومن يحصل على رخصة الحزب أو اعتراف الحكومة بالحزب، وكأن الأحزاب تراخيص ومناصب ومقرات وصحف. في حين أن الأحزاب الحقيقية التي تؤثر في تاريخ الأوطان، هي الأحزاب التي تحمل فكرا خلاقا يفيد في بعث الأمة ونهضتها، وقد تكون مقرات هذه الأحزاب في بيت زعيمها أو في مقهى ماتاتيا بالعتبة (كما كان يجلس الأفغاني مساءً!). انظروا لبعض شيوخ الأزهر الذين لم يخلفوا وراءهم مريدا واحدا، وكذلك مختلف أنواع علماء السلطان رغم توفر كل الوسائل لهم لعقد الاجتماعات في أكبر القاعات، أو الإذاعة والتليفزيون والفضائيات، وكذلك بعض الدعاة الذين ينجحون في جمع المستمعين، ولكن يفشلون في تحويلهم إلى مجاهدين أشداء في سبيل الله. ولكن الأفغاني تمكن خلال سبع سنوات ومن خلال بيته وأحد المقاهي، من وضع بذرة الحزب الوطني الأول، وبذرة ثورة عرابي وتأسيس حركة فكرية مجردة. ومن ناحية أخرى فإن هذه الوقائع تحسب لمصر وأنها تربة خصبة للنهضة والتقدم إذا توفرت لها القيادة الحكيمة. فرغم تنقل الأفغاني بين أفغانستان والهند وإيران وتركيا فإن أثره الأكبر كان في مصر. ومن مظاهر النهضة الوطنية والسياسية التي قادها الأفغاني ظهور الصحف السياسية وإقبال الناس عليها، فقد ساهم في إنشاء وتحرير جريدة (مصر) ١٨٧٧ معه أديب إسحاق وسليم النقاش وكانت أسبوعية، ثم جريدة يومية بالإسكندرية (التجارة) وكانت الصحيفتان مفعمتان بالوطنية



الحماسية، ثم جريدة (مرآة الشرق) ثم جريدة (أبو نضارة). وكان لهذه الصحف وغيرها فضل كبير في إنارة البصائر والأفكار وتوجيه الأنظار إلى العناية بشئون البلاد عامة وبأحوالها السياسية والمالية المتدهورة، فكانت من عوامل النهضة السياسية والأدبية للبلاد (يتبع).

***



(٣٣) عندما ضرب الثوار رئيس الوزراء علقة ساخنة!!

وعندما قال الأفغاني للخديو توفيق إنه جاهل وخامل!

لم تقتصر تأثيرات جمال الدين الأفغاني في مصر على ولادة الصحافة الوطنية، بل امتدت في فروع أخرى، منها ظهور روح اليقظة والمعارضة في مجلس شوري النواب على يد النواب من تلاميذه وعلى رأسهم النائب عبد السلام المويلحي (وسنشير إلى مواقفه عندما نعرض لمرحلة حكم إسماعيل في رسالة قادمة)، ولكن نشير الآن إلى موقف مجلس شورى النواب بالاحتجاج لعدم عرض القوانين المالية عليه لإقرارها (رغم أنه كان مجلسا معينا)، فحدثت أزمة بين المجلس والحكومة، وازداد نفور الأمة من وزارة نوبار، واتسعت حركة المعارضة ضدها داخل المجلس وخارجه. وعطلت الوزارة جريدة (التجارة) لأديب إسحاق، وجريدة (الوطن) لميخائيل عبد السيد، خمسة عشر يوما لإثارتها «الخواطر» في كتابتها، ولكن التأثير الأكبر للأفغاني كان في زرع بذرة ثورة عرابي، التي بدأت أحداثها في فبراير عام ١٨٨١، وكانت البذرة الأولي التي لم نتعرض لها أثناء الحديث عن ثورة عرابي هي ثورة ضباط الجيش في فبراير ١٨٧٩، وكانت ضد وزارة نوبار الموالية للدائنين الأجانب، والتي تعين الأوروبيين في مناصب الحكومة المهمة دون المصريين، وكان السبب المباشر هو إحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش للاستيداع لتوفير

المصروفات! فثار الضباط واحتشدوا يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ واتجهوا إلى وزارة المالية، وشارك في المظاهرة طائفة من أعضاء مجلس شورى النواب (راكبين حميرهم!) وتطورت الأحداث بصورة دراماتيكية، فاعتدى الثائرون على رئيس الوزراء نوبار بالضرب وطرحوه أرضا، كما اعتدوا على (ريفرس ويلسون) وزير المالية، واقتحموا وزارة المالية، وحبسوا بإحدى غرفها نوبار وريفرس ويلسن ورياض، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار (خدعوك فقالوا إن الشعب المصري لا يثور!!)، زلزلت هذه الثورة مركز وزارة نوبار فاستقالت في اليوم التالي، وتألفت وزارة جديدة برئاسة توفيق بن إسماعيل. وحاولت هذه الوزارة الخلاص من مجلس الشورى، فاستصدرت من إسماعيل مرسوما بانفضاضه بحجة انتهاء مدته، ولم تكن قد انتهت، فرفض المجلس الإذعان لهذا القرار، وكتب النواب عريضة بذلك للخديو إسماعيل (هل يستطيع مجلس الشعب في مصر الآن مقاومة قرار بحله؟!) ولم يكتفوا بذلك، بل أشركوا معهم العلماء وأصحاب الرأي والأعيان والتجار، واجتمعوا جميعا بدار السيد على البكري نقيب الأشراف، ثم في منزل إسماعيل راغب رئيس مجلس شورى النواب في أول إنشائه. وعقدوا بداره (جمعية وطنية) وأصدروا بيانا يرفضون فيه استمرار التبعية للأجانب تحت حجة تسديد الديون، وأكدوا أن أي وزارة وطنية قادرة على سداد هذه الديون دون تدخل أجنبي، وطالبوا بإعطاء مجلس شورى

النواب نفس الصلاحيات المعروفة للمجالس النيابية في أوروبا، بما في ذلك مبدأ المسئولية الوزارية أمامه.

وقد وقع على بيان الجمعية الوطنية ستون من أعضاء مجلس شورى النواب، وستون من العلماء والهيئات الدينية، وفي مقدمتهم شيخ الأزهر (أين شيوخ الأزهر الآن من حقوق الأمة؟) وبطريرك الكنيسة (أين بطريرك الكنيسة الآن من القضايا الوطنية؟! إنه لا يتحدث ولا يتحرك إلا في شئون الطائفية؟) وحاخام اليهود!! و٤٢ من الأعيان، و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين، و٩٣ من ضباط الجيش!

ولكن الأكثر إثارة للدهشة أن الخديو إسماعيل وافق على هذه «اللائحة الوطنية» كما أسموها، وعهد إلى محمد شريف بتأليف وزارة جديدة بدون الوزيرين الأجنبيين (وكان هناك اتفاق على وجود وزير فرنسي وآخر إنجليزي لمتابعة سداد الديون المصرية!) وبدا من خطاب إسماعيل إلى شريف أنه يقر اللائحة الوطنية. ولعل هذا هو السبب الرئيسي وراء سعي الدول الأوربية لخلع إسماعيل، ووافقتها حكومة الآستانة على ذلك، حيث كانت مصر لا تزال تابعة اسميا لها، وأعلنت خلعه في ٢٦ يونيو ١٨٧٩. لذلك كان أول عمل لابنه توفيق هو إقصاء شريف باشا وتعطيل مجلس الشورى قرابة العامين حتى قامت الثورة العرابية. وكان الإنجليز يدركون أن روح الأفغاني وراء هذه الصحوة، وأخذوا يحذرون توفيق منه، وأنه لن يقف عند هذا الحد، وقد تحدثه نفسه

بثورة ثانية وبإقامة حكم جمهورى! وقد نُقل لنا هذا الحوار بين الخديو توفيق والأفغاني:

- توفيق: مع الأسف إن أكثر الشعب خامل وجاهل، لا يصلح أن يلقى عليه ما تلقون من الدروس والأقوال المهيجة فيلقون أنفسهم والبلاد في تهلكة.

- الأفغاني: ليسمح لي سمو الأمير أن أقول بحرية وإخلاص إن الشعب المصري كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفراده، ولكنه غير محروم من وجود العالم العاقل، فالنظر الذي تنظرون به إلى الشعب المصري وأفراده ينظرون به لسموكم(!!)، وإن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد على طريق الشورى فتأمرون بإجراء انتخاب نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذ باسمكم وبإرادتكم، يكون ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم.

وكانت نتيجة هذا الحوار أن صدر قرار من الخديو بنفي الأفغاني من مصر يوم ٢٤ أغسطس ١٨٧٩ أي بعد شهرين من توليه السلطة، وتم حجز الأفغاني في قسم الشرطة دون أن يسمح له حتى بجمع ثيابه، وتم ترحيله إلى الهند. وجاء في بيان مجلس الوزراء أن طرد الأفغاني كان بسبب أنه كان يسعى في الأرض بالفساد!! وذكر عنه أنه رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا وحذرت

الناس من الاتصال بهذه الجمعية. ولكن هذه الجمعية التي تسمت بعد ذلك بالحزب الوطني لم تكن تنظيما بالمعنى المعروف، ولكنها كانت حالة فكرية وسياسية سرت في الأمة. وبعد أقل من عامين انفجرت الثورة العرابية وكان من رموزها تلاميذ الأفغاني: عبد الله النديم - محمود سامي البارودي - الشيخ محمد عبده. (مصدر المعلومات: جمال الدين الأفغاني - عبد الرحمن الرافعي).

* * *



(٣٤) مصر كانت محور اهتمام مجلة العروة الوثقى

وصلنا مع الأفغاني إلى الهند، حيث ألزمته الحكومة البريطانية بالبقاء في الهند، خاصة بعد اندلاع الثورة العرابية، وهو ككل العلماء المجاهدين تشع منهم الأفكار أو الأعمال الثورية أينما حطوا، وأينما حوصروا، فخلال تحديد إقامته في الهند كتب رسالته (الرد على الدهريين)، لمواجهة تيار ضلالي بدأ يتوسع في الهند تحت إشراف الاحتلال البريطاني، وكانوا يسمون نيتشريين نسبة إلى Nature (الطبيعة) أي أنهم يؤمنون بالطبيعة لا الله، والأفغاني لا يهتم بموضوع نظري إلا عندما تكون له انعكاساته العملية على عقيدة وأوضاع الأمة الإسلامية. وقد رأى أن الاحتلال يشجع نشر هذه الضلالات لفك عرى المجتمع الهندي المسلم، وحتى يتوحد فكريا مع الغزاة.

وبعد إخفاق الثورة العرابية سمح الإنجليز له بالخروج من الهند، بل لعله كان الطرد الخامس له في حياته حتى يبعدوا الهند عن تأثيراته، ولكنه أخذ شكلا ليبراليا إذ سمحوا له باختيار البلد الذي يود الذهاب إليها، فذهب إلى لندن لأيام ثم توجه إلى باريس لأنه كان ينتوي التركيز على الإنجليز، خاصة في احتلالهم لمصر. وكان تلميذه الأكبر الشيخ محمد عبده منفيا في بيروت عقب إخماد الثورة، فاستدعاه إلى باريس، فوافاه إليها. ومن هنا ندرك نفاذ بصيرة الأفغاني في تأسيسه



لجمعية وجريدة (العروة الوثقى)، فقد تركزت اهتماماتها على مصر واحتلالها، رغم أنه بحكم أصله أو بحكم تجواله في العالم الإسلامي كان يمكن أن يكون اهتمامه عاما، ولكن بالعكس كانت مصر هي بؤرة اهتمام مقالات جريدة العروة الوثقى، وهذا سبب استعانته بالشيخ محمد عبده. وكانت أفكار العروة الوثقى للأفغاني والصياغة لمحمد عبده كما قال محمد عبده نفسه. وقد صدر العدد الأول منها في ١٣ مارس ١٨٨٤ أي قبل أن ينقضي عامان على احتلال مصر، وكانت تركز على مهاجمة احتلال مصر وتدعو المصريين للثورة عليه، وكانت تدعو بطبيعة الحال لاتحاد الشرقيين كافة في الجهاد للخلاص من الاستعمار. وهنا نجد مثالا صارخا على نفاق الغربيين في ادعاء إيمانهم بحرية الصحافة والحريات عموما، فهذه المجلة المحدودة الصفحات التي تصدر كل أسبوع وترسل بالبريد إلى مصر وغيرها: (ترسل إلى الذين نعرف أسماءهم مجانا بدون مقابل ليتداولها الأمير والحقير والغني والفقير ومن لم يصل إلينا اسمه فما عليه إلا أن يكتب إلى إدارة الجريدة بالاسم المعروف به ومحل إقامته والله الموفق). ولكن الصحيفة دعت القراء بصورة اختيارية إلى المشاركة بخمسة فرنكات وهي أجرة البريد، ومن الممكن أن نتصور أن أعدادها لم تكن كبيرة جدا. ومع ذلك لم تطق بريطانيا صبرا على جريدة العروة الوثقى، وعملت على منع دخولها لمصر والهند، وأوعزت إلى الحكومة المصرية بمصادرتها وتغريم كل من



توجد عنده من خمسة جنيهات إلى خمسة وعشرين جنيها، وهذا مبلغ كبير جدا في ذلك الزمان. وصدر القرار من مجلس الوزراء برئاسة نوبار الذي كان قد عاد للحكم، وتم تكليف نظارة الداخلية بتتبع نسخها في الديار المصرية!!. وأصدرت الداخلية بدورها تعليمات لإدارة عموم البوسطة لمراقبة ورودها بالبريد. ولا شك أن ذلك كان من أهم أسباب احتجابها بعد ١٨ عددا في ١٦ أكتوبر ١٨٨٤، أي استمرار في الظهور سبعة أشهر. ولكن مقالاتها ظلت وثيقة جهادية تلهم الكفاح المصري الذي اندلع من مطلع القرن العشرين، وسنأتي لنماذج من أفكارها، ولكن حتى لا ينقطع سير الأحداث، نقول انفصل الحكيمان، الأفغاني ومحمد عبده، وكان الأفغاني كالصخرة لا تفت في عضده أية مصاعب، كما كان يؤمن بأن التغيير السياسي هو مفتاح إصلاح أحوال الأمة، ولم تكن شخصية محمد عبده نارية بنفس القدر، واختار طريق الإصلاح الديني (التجديد الفقهي) والاجتماعي. وإن كنت بطبيعتي وفكري أنحاز لنموذج الأفغاني، ولكنني أؤكد أن الأمة تحتاج للنموذجين، ولكن مع الإقرار أنه بدون تغيير سياسي فلن تقوم أي نهضة للأمة. وفي ذلك للأفغاني كلمات رائعة عن الحاكم الجاهل الفاسد فهو بخصائصه هذه (أسقط الأمة في مهاوي الخسران، وضرب على نواظرها غشوات الجهل، وجلب عليها غائلة الفاقة والفقر، وجار في سلطته عن جادة العدل، وفتح أبوابا للعدوان، فيتغلب القوي على حقوق الضعيف،



ويختل النظام، وتفسد الأخلاق وتخفض الكلمة، ويتغلب اليأس فتمتد إليها أنظار الطامعين، وتضرب الدولة الفاتحة في أحشاء الأمة). وظل الأفغاني لوهلة بين باريس ولندن حتى أوائل ١٨٨٦، وكانت له صولاته الفكرية دفاعا عن الإسلام ضد ما يكتب ضده في الغرب كحواره مع المفكر الفرنسي أرنست رنيان، وقد اعتبره الأخير من أساطين الحكمة الشرقيين. وبعد ذلك اتجه إلى فارس بناء على دعوة الشاه ناصر الدين، فهو رغم صرامته في الحق لا يخشى الاقتراب من الحكام، بل يرى ذلك فرصته للإصلاح من أعلى، وأصبح مستشار الشاه، ولكن الأفغاني لم يكف عن محاولة إقناعه بتأسيس حكم شوري في البلاد وإصلاح كل ما هو معيب في شئون الحكم، وهو الأمر الذي لم يلق صدى عند الشاه، وشعر الأفغاني بذلك فاستأذنه في السفر، واتجه هذه المرة إلى روسيا حيث حاول الاستفادة من النزاع الروسي - الإنجليزي لصالح الأمة الإسلامية، ولكنه لم يفلح في مسعاه، وكان قد استقبل بحفاوة ودعاه القيصر إلى مقابلته، وعندما سأله عن سبب اختلافه مع الشاه فذكر له رأيه في الحكومة الشورية (الدستورية) ورفض الشاه لذلك فقال له القيصر: (إني أرى الحق في جانب الشاه إذ كيف يرضى ملك من الملوك أن يتحكم فيه فلاحو مملكته؟!) ورد الأفغاني: (أعتقد يا جلالة القيصر أنه خير للملك أن تكون الملايين من رعيته أصدقاءه من أن يكونوا أعداء يترقبون الفرص ويكتمون في الصدور سموم الحقد والانتقام).



فبهت القيصر من هذا الرد وأسرع بإنهاء المقابلة معه وودعه وداعا فاترا وأوعز إلى كبار أعوانه بالإسراع متلطفين في إخراجه من روسيا، أي الطرد بنعومة، وكان هذا هو الترحيل السادس في حياة الأفغاني، فهل أصابه اليأس؟! نتابع في الحلقة القادمة.

* * *



(٣٥) الخطة الأمنية المحكمة التي اقترحها الأفغانى على السلطان عبد الحميد!

جمع الأفغاني بين محاولة إصلاح الشعوب الإسلامية وإيقاظها وإحياء صحيح إيمانها بالله، وبين محاولة إصلاح حكام المسلمين والنظم السياسية لبلاد المسلمين، فهو يقول للشعوب: (إذا استوى لدى الأمة الحسن والقبيح، والطيب والخبيث، والفضيلة والرذيلة، والمصلحة والمفسدة، وفقد منها التمييز ولم تقدر أعمال العاملين حق قدرها، ولم تعرف معروفا ولم تنكر منكرا، سلبت آحادها الميل إلى المعالي والكمالات، وكان هذا أشد نكاية بها من جور الظالمين، وتغلب الغالبين، ظلم الظالم لا يدوم، وسطوة الغالب لا تثبت، إذا كان جمهور الأمة يقابل الإحسان بالاعتراف، والفضل بالحمد، فإنه يوجد منها من يشتري هذه المكافأة بتخليصها وإنقاذها، وأما فقدُ هذا الإحساس الشريف، فهو أشبه بعلة الهرم لا عقبى له إلا الموت والهلاك) (العروة الوثقي).

ولكنه في نفس الوقت لا يخشى الاقتراب من حكام المسلمين في محاولة إصلاح شئون حكمهم، والمعروف أن كثيرا من «العلماء» و«الفقهاء» ينذفعون نحو السلطان كما تندفع الفراشات - كما يقال - إلى حتفها نحو النار، ولكن الأفغاني لم يكن كهؤلاء المتفيهيقين، فمرة أخرى بعد أن ترك روسيا واتجه إلى أوروبا التقى بشاه إيران في ميونخ

الذي اعتذر له عما فرط منه ودعاه إلى صحبته إلى فارس من جديد لينتفع بعلمه، فاستجاب له الأفغاني وعاد معه إلى طهران، وهناك طفق على إصلاح أحوال المملكة وسن القوانين الكفيلة بإصلاح شئونها، ووضع مشروع دستور لتحويل الحكم إلى ملكية دستورية، ولكن رجال السلطة وعلى رأسهم رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) أقنعوا الشاه أن هذه الإصلاحات لا تستهدف إلا انتزاع السلطة من يده، وبالفعل عندما اطلع على مشروع الدستور ووجد فيه النص على مجلس نيابي قال للأفغاني: (أيصح أن أكون يا حضرة السيد وأنا ملك ملوك فارس كأحد أفراد الفلاحين؟) فرد الأفغاني - كعادته دون التفاف: (اعلم يا حضرة الشاه أن تاجك وعظمة سلطانك وقوائم عرشك ستكون بالحكم الدستوري أعظم وأنفذ وأثبت مما هي الآن. واسمح لإخلاصي أن أؤديه صريحا قبل فوات وقته، لا شك يا عظمة الشاه أنك رأيت وقرأت عن أمة استطاعت أن تعيش بدون أن يكون على رأسها ملك، ولكن هل رأيت ملكا عاش بدون أمة ورعية؟)، فعاد الشاه إلى استبعاده، فلما اتجه إلى بلدة صغيرة خارج طهران وأقام فيها وتجمع حوله العلماء والوجهاء في دعوة الإصلاح وازدادت مكانته في البلاد، أرسل الشاه قوة مسلحة للقبض عليه - وكان الأفغاني مريضا - فانتزعوه من فراشه واعتقلوه، ثم أخرجوه خارج الحدود إلى البصرة - وكانت تحت الحكم العثماني - ولكنه لم يتوقف عن مقاومة

تصرفات الشاه، وكان يراسل علماء فارس من البصرة، وكان وراء إقناعهم بفتوى مقاطعة الشركة الإنجليزية التي احتكرت التنباك، ونجحت المقاطعة، وتم طرد الشركة من فارس، والتي كانت أحد أدوات التدخل الأجنبي في شئون البلاد، ثم توجه إلى لندن من جديد، وواصل معارضته للشاه من خلال مجلة (ضياء الخافقين)، ودعا الأمة الفارسية إلى خلعه، وتصاعدت الحركة الشعبية المناهضة للشاه حتى تم اغتياله ١٨٩٦، وأشيع أن الأفغاني وراء ذلك، وهو ما لم يثبت بأي حال، واستمرت الدعوة الإصلاح تنمو في إيران حتى تم الإعلان عن الدستور الفارسي عام ١٩٠٦.

وهكذا نرى أن تأثير الأفغاني الأكبر كان بعد مصر في إيران. وقبل اغتيال الشاه كان قد تلقى دعوة وبإلحاح من السلطان العثماني ليأتي إلى الآستانة، وذهب في عام ١٨٩٢ في عهد السلطان عبد الحميد، وذهب أيضا بنفس النية، نية الإصلاح، واستقبله السلطان وعامله معاملة كريمة كعادة كل الحكام في أول الأمر! وبدأ علماء السلطان يوغرون صدر عبد الحميد عليه بروايات مختلفة. كما اشتكى سفير إيران من أحاديث الأفغاني ضد الشاه، فطلب السلطان منه أن يكف عن مهاجمته ووافق الأفغاني، بينما لم يكف عن دعوة السلطان عبد الحميد للإصلاح فقال له يوما: (يا جلالة السلطان مللت من تعاطينا الشكاية، ومن غيرك صاحب الأمر؟ خذ بحزم جدك محمود وأقصي

الخائنين من خاصتك الذين يبعدون عن بلاطك حقائق تخريب الوزراء هنا والعمال في الولايات، خفف الحجاب عنك واظهر للملأ ظهورا يقطع من الخائنين الظهور. واعتقد أن نعم الحارس الأجل). وهذه هي الخطة الأمنية المحكمة التي عرضها الأفغاني على السلطان: أن يحتمي بالأجل كحارس. ويا لها من خطة! فلكل أجل كتاب، وإذا تيقن الحاكم من ذلك فلن يخشى مؤامرات الاغتيال، التي تزيد إذا توجه للإصلاح وبتر الفاسدين وأكثر من اختلاطه بالشعب.

وبدا أن السلطان عبد الحميد بدأ يميل لذلك، ولكن حب السلطة والاستقرار فيها كما هي هو الذي تغلّب، وعندما قتل الشاه وأشيع أن الأفغاني كان وراء ذلك، بدأ السلطان يخشى منه فحدد إقامته في قصره. بل يبدو أن أجل الأفغاني جاء على يد السلطان وأنه كان وراء موته بدس السموم له كما يرجح الأمير شكيب أرسلان في كتاب (حاضر العالم الإسلامي). ومات الأفغاني في ٩ مارس ١٨٩٧ فقامت السلطات العثمانية بضبط أوراقه وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال كما يدفن أقل الناس شأنا في تركيا.

فارق الأفغاني الدنيا وهو مريض وحزين على أحوال الأمة الإسلامية، ولم ير أي ثمرة ملموسة لجهاده في حياته، ولا نديم له إلا عبد الله النديم! مات شهيدا لا تحفه أقواس النصر، ولا الجنازات الشعبية المهيبة، مات يعتصره الألم محبوسا في قصره.. بعد أن خاف منه كل حكام

المسلمين.. ولكن كلمات الأفغاني ظلت تقض مضاجعهم وعروشهم، وزال الحكام، وبقيت كلمات الأفغاني تصنع الثورات وتفتح لها الطريق.. سلام على الأفغاني في الآخرين.

* * *



(٣٦) مصطفى كامل.. زعيم الوطنية المصرية

وقائع كفاح الحركة الوطنية في ظل زعامة مصطفى كامل ليست كثيرة بحكم قصر مدة حياة مصطفى كامل، الذي نسميه بحق (زعيم الوطنية المصرية) المعاصرة، فرغم أن مصر من أقدم بلاد العالم إلا أنها لقرون طويلة كانت جزءا من إمبراطوريات عالمية: اليونانية، الرومانية، وأخيرا العربية الإسلامية، وكانت الحلقة الأخيرة أنها كانت ولاية من ولايات الدولة العثمانية. ونحن لا نقول كبعض العلمانيين وبعض المسيحيين إن الإمبراطورية أو الدولة العربية - الإسلامية كانت احتلالا أجنبيا، وإن هذه كانت فترة سلبية من تاريخ مصر، لأن مصر كانت من الأركان الأساسية لهذه الدولة، وظلت تحتفظ بشخصيتها الخاصة، واندمجت في الإسلام وحضارته عن عقيدة واقتناع، وكانت من بناة هذه الحضارة، بل كانت مرتكزا أساسيا لها، بل - أكثر من ذلك - كانت هي قائدة الدولة الإسلامية من الناحية الفعلية في فترات غير قليلة، أو كانت واحدة من الدول المحورية في العالم الإسلامي.

ولكن مصطفى كامل جاء في عصر كان يشهد ذبول الدولة العثمانية واستفحال سلبياتها على إيجابياتها، ورأينا كيف قدمت مصر على طبق من ذهب للاحتلال البريطاني، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان النوى قد استقر بالاحتلال البريطاني لمصر بعد انكسار الثورة



العرابية. لذلك ظهر مصطفى كامل في أحلك الظروف، وكان الإعلاء من الوطنية المصرية هو الرد المناسب الصحيح على تداعي الإمبراطورية العثمانية وتزايد فقدان الأمل في إصلاحها (ورأينا محاولات الأفغاني في ذلك)، وكان الإعلاء من الوطنية المصرية هو الرد المناسب والصحيح على الاحتلال البريطاني، ذلك أن إنقاذ مصر من براثن هذا الاحتلال، لن يكون بدون إشعال نيران الوطنية، فالوطنية المصرية هنا هي العاصم من الاحتلال، وأيضا العاصم من الالتحاق بدولة فاشلة منهارة!! (الدولة العثمانية).

الوطنية المصرية شعور فطري إنساني طبيعي موجود ومطلوب في كل الأزمان، ولكن عندما تتمزق الأمة العربية والإسلامية تحت أقدام احتلالات مختلفة، فالمهمة الأولى لكل قطر أن يحرر نفسه، ولذلك فإننا نتحدث عن (الإعلاء) من شأن المصرية وليس مجرد الإحساس المعتاد بحب الوطن (الوطنية)، وبالتالي فلابد من فهم وتقييم الحركة الوطنية وزعيمها في إطار الظروف المحيطة، فلا نأخذ بكل ما فيها، ولا نقسو عليها في التقييم، ومصطفى كامل كان مثقفا بشكل كبير، ولكنه لم يكن منظرا أو مفكرا بشكل عام، وبالتالي لم يكن صاحب رؤية إسلامية، كما كنت أتصور قبل أن أغوص في نصوص معظم كتاباته، كما أن كتابه عن المسألة الشرقية (الدولة العثمانية) لم يُعد طبعه ونسخه نادرة وهو ليس تحت يدي الآن في السجن، ولكن خطبه وأحاديثه تكفي لفهم موقفه.

كان مصطفى كامل شابا متدينا، ولد في حي الخليفة بالقاهرة، وكان والده ضابطا بسلاح المهندسين، شخصيته محترمة ومتدينة، وكان حلقة الوصل بين محمد علي ومصطفى كامل! فقد نشأ في هذا السلاح الذي أنشأه محمد علي، وقد أشرنا أنه لم يفلح في مسألة وضع الألغام، ولكنه أفلح في بناء الكباري والثكنات، وكان من أبرز رجال سلاح المهندسين، وقد علم مصطفى كامل من والديه عن إنجازات محمد علي قبل أن يطلع عليها في الكتب، ووصل أبو مصطفى كامل (علي أفندي محمد) إلى أركان حرب الخديو سعيد. وقد علم ابنه مصطفى كامل عندما بلغ الخامسة من عمره القراءة والكتابة في المنزل على يد أحد الشيوخ، ثم أرسله إلى الكتّاب ليحفظ ما تيسر من القرآن الكريم (كل زعماء مصر تخرجوا من الكتاتيب) قبل أن يرسله إلى المدرسة.

نشأ مصطفى كامل إذن في بيئة متدينة، وكان عبر مسيرته يربط الوطنية بالدين والأخلاق الحميدة، وتعلم اللغة العربية وأتقنها. ولكن معظم حديثه تركز على إيقاظ الوطنية المصرية. وقد كان ذلك مطلوبا في مواجهة الاحتلال البريطاني، فقد كان التحرر من الاحتلال هو واجب الوقت وهو المهمة الدينية الأولى. وكان مصطفى كامل حلقة الوصل بين ثورة عرابي وثورة ١٩١٩، وقد تجسد ذلك في علاقته بعبد الله النديم خطيب الثورة العرابية، وبعض الشخصيات التي صارت من قيادات ثورة ١٩١٩، بل إن وفاة مصطفى كامل تفصلها عن ثورة ١٩١٩ (١١ عاما

فقط). لكن المكونات الإسلامية في فكر وحركة أحمد حسين الذي تتلمذ على يد مصطفى كامل من خلال اطلاعه في ميعة الصبا على أعداد صحيفة اللواء، كانت أكبر من مصطفى كامل، فعندما كتب أحمد حسين مؤلفاته الإسلامية المعمقة (الإسلام والمرأة - الإسلام والحرب - في الإيمان والإسلام.. إلخ) كان في نفس عمر مصطفى كامل عندما نضج (أي في الثلاثينيات من العمر)، ومع ذلك فقد أخذ أحمد حسين من مصطفى كامل جموحه الوطني وعشقه لمصر، وهذا - كما ذكرنا أمر فطري لأي زعيم في أمته - ولكننا نتحدث عن التأجج والنيران الوطنية الملتهبة في بلد يعيش تحت الاحتلال الأجنبي. لذلك رفع أحمد حسين شعار (مصر فوق الجميع) في مواجهة الامتيازات الأجنبية والاحتلال البريطاني.

ومن الخصوصية العجيبة لتجربة مصطفى كامل أنها جاءت معكوسة مع التسلسل التقليدي لتطور أي حركة سياسية، فقد بدأ مصطفى كامل بالرعاية للقضية الوطنية في الخارج، ثم انتقل للعمل الشعبي داخل مصر كزعيم متفرد، ثم قبل وفاته بأشهر قليلة بدأ في تأسيس الحزب الوطني. أما التسلسل التقليدي فهو أن يبدأ الزعيم - بالعكس - أي تأسيس نواة حزب، ثم العمل الشعبي داخل البلد، ثم الدعاية للقضية الوطنية في الخارج.

ولعل الظروف التي أحاطت بحياة مصطفى كامل القصيرة، تشرح أسباب ذلك، فقد ذهب لفرنسا للحصول على شهادة الحقوق، بعد

أن حصل على شهادة الحقوق المصرية، فانفتح أمامه باب مخاطبة الرأي العام الأوروبي مع تركيز خاص على فرنسا (المنافس اللدود لإنجلترا)، وظل هذا الخط مكونا رئيسيا في حركة مصطفى كامل، وساهم في ذلك جزئيا أنه كان يسافر للعلاج من مرض عضال، ولكن لا شك أن الحالة الخانقة في مصر بعد اندحار الثورة العرابية، وحالة الهيمنة الإنجليزية على الأحوال في مصر، وغياب أي شكل منظم لمقاومة الاحتلال، كان هو السبب الرئيسي في إعطاء هذه الجبهة (جبهة الرأي العام الأوروبي) هذه المساحة الكبيرة، والتي ظلت مستمرة في جهاد مصطفى كامل.

هذا الترتيب غير التقليدي لتسلسل حركة الجهاد يعكس التنوع في خبرات الشعوب عبر التاريخ، ويكشف أن التاريخ لا يسير في دوائر تقليدية رتيبة، وأن كل زعيم يحاول ويناور ويداور بحثا عن ثغرة أو ثغرات في جدار الاستبداد والتسلط والاستكبار، للنفاذ منها لإنقاذ الوطن.. ولنبدأ إذن القصة من أولها في الرسالة القادمة!

* * *

(٣٧) مصطفى كامل فارق الحياة وعمره ٣٤ عاما بعد أن غير وجه مصر!

ولد مصطفى كامل عام ١٨٧٤، أي أنه كان طفلا عندما قامت الثورة العرابية وعندما احتل الإنجليز مصر عام ١٨٨٢ (٨ سنوات)، وأصبح يتيما بوفاة والده عندما كان عمره ١٢ عاما، وكفله أخوه الأكبر حسين باشا واصف وزير الأشغال الأسبق، وهو ما يؤكد أنه نشأ في أسرة ميسورة، وهو الأمر الذي سيساعده فيما بعد على التفرغ للجهاد، ودخل المدرسة التجهيزية (الثانوية) الخديوية ١٨٨٧ (وعمره ١٣ سنة حيث لم تكن هناك مرحلة إعدادية).

نحن هنا نتحدث عن فترة من أحلك فترات تاريخ مصر، حيث السيطرة الإنجليزية قوية على البلاد، وحيث الحركة الوطنية تكاد تختفي من الساحة ولا مَعْلم لها. ومع ذلك سنجد في هذه الرسائل كثيرًا من مظاهر الرقي الحضاري في الدولة والمجتمع أصبحنا نفتقر إليها بعد ٥٨ عاما من الاستقلال!! فوزير التعليم في ذلك الوقت كان على باشا مبارك المثقف والتربوي الكبير، وقارن بين شخصيته وشخصية وزراء التعليم في مصر في القرن الحادي والعشرين!!

تعرف على باشا مبارك أثناء زيارته للخديوية على مصطفى كامل وأعجب بفصاحته وقال له: (إنك امرؤ القيس). وكان يمكن لطالب



نابه مثل مصطفى كامل أن يذهب إليه في ديوان الوزارة وعمره أقل من ١٧ عاما وأن يشكو له حيف نظام الامتحان الذي أدى إلى رسوبه ورسوب زملائه فاقتنع الوزير بشكواه وعدل نظام الامتحان مما أدى إلى نجاح مصطفى وكثير من زملائه. حقا إن مصطفى كامل كان شخصية غير عادية، ولكن هل يمكن لتلميذ نابه اليوم أن يطرق باب وزير التعليم ويقنعه بوجهة نظره! نعم النابهون وشديدو الذكاء والعباقرة قلة، ولكن من المهم أن يرعاهم المجتمع ويحترمهم بما في ذلك الوزراء، فهذا نوع من رعاية الزهرة المتفتحة التي تساعد على إيناعها.

ولم يكتف علي مبارك بذلك فقد وصل إعجابه بمصطفى، ثم احتضانه له، إلى حد أنه كان يدعوه إلى صالون ثقافي في منزله تناقش فيه المسائل العلمية والاجتماعية والذي يحضره العلماء والكبراء. هل نجد وزيرا يفعل ذلك الآن؟ ولكن فاقد الشيء لا يعطيه، فهل يوجد لدينا وزير مثقف ويقيم صالونا ثقافيا في بيته؟! لدينا وزراء ورؤساء وزراء لا يجيدون إلا جلسات الفرفشة. ويروي الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد أنه عندما حضر لصالون علي باشا مبارك وهو وزير للمعارف في منزله وكان ذلك عام ١٨٩٠، فوجد التلميذ مصطفى كامل (١٦ عاما) يجادل الوزير بقوة وندية. في ذلك العام أسس مصطفى جمعية أدبية وطنية سماها (جمعية الصليبة الأدبية) والصليبة هي الحي الذي يسكن فيه بقسم الخليفة، وانضم إليها سبعون عضوا (لاحظ أنه لم يضطر للحصول على

رخصة من وزارة الشئون الاجتماعية!!). وتعلم مصطفى كامل من خلالها الخطابة الوطنية. كما بدأ في هذه السن في مراسلة الصحف. وفي عام ١٨٩١ تخرج من المدرسة وعمره ١٧ عاما والتحق بمدرسة الحقوق بوعي وطني وسياسي واضح لأنها كما قال (مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأفراد والأمم).

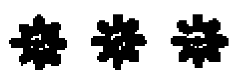
وبعد عام انتقل إلى مدرسة الحقوق الفرنسية وجمع بينها وبين مدرسة الحقوق الأميرية لبعض الوقت. وفي عام ١٨٩٣ كان مصطفى كامل في طليعة المتظاهرين من طلاب المدارس العليا تأييدا للخديو عباس الثاني في خلافه مع اللورد كرومر الذي كان يتصرف باعتباره الحاكم الفعلي للبلاد.

وفي نفس العام أصدر مجلة (المدرسة) وهي مجلة وطنية أدبية، ورحب بها عبد الله النديم (خطيب الثورة العرابية) ونوه عنها في مجلته (الأستاذ). كان عمر مصطفى قد وصل إلى ١٩ عاما، وأنا حريص على ذكر عمره في كل مرحلة، حثا لشباب اليوم على اقتحام العمل الوطني مبكرا، وعدم استصغار أنفسهم، وتأكيدا على النظرية التي شرحتها في كتاب (سنن التغيير في السيرة النبوية) عن دور الشباب القيادي في التغيير، وألا يجعلوا لأحد من شيوخ المعارضة، الذين قتلوا روح الجهاد في زمننا الحالي، فرصة أن يحبطهم!. وهنا لابد أن أقفز لأقول إن مصطفى كامل الذي غير وجه مصر قد قضى نحبه وعمره ٣٤ عاما. والآن عندما تظهر

قيادات شابة في العشرينيات أو الثلاثينيات من العمر فإن شيوخ السياسة يسخرون منهم ويتعاملون معهم كأطفال صغار!! ولم يكن معتادا أن يصدر تلاميذ المدارس العليا صحفا، بل أكثر من ذلك واصل مصطفى مراسلة الأهرام والمؤيد، وأقام علاقات خاصة مع عبد الله النديم، ولا شك فقد استفاد من علمه ومن خبرته في الثورة العرابية. (لاحظ احتضان الصحافة لملكات هذا الشاب ونشر مقالاته وأخباره) وأيضا في نفس العام (١٨٩٣) سافر إلى باريس لأداء امتحان السنة الأولى بكلية الحقوق، وكان هذا هو أول احتكاك له بأوروبا حيث بقي هناك قرابة شهرين فكانت نوعا من التثقيف له، واستكشاف المسرح الذي سيكون أحد جبهات جهاده. وفي نفس العام عندما عاد إلى القاهرة أخرج مسرحية عن (فتح الأندلس) وهو ما يشي بتنوع اهتماماته واستخدامه لشتى وسائل نشر الفكر، وكذلك يشي بروحه الإسلامية.

في عام ١٨٩٤ عاد لباريس لأداء امتحان السنة الثانية وأخذ يراسل الأهرام من باريس وبروكسل، وأمضى الصيف كله هناك. ثم عاد لباريس في أكتوبر ١٨٩٤ ليمتحن في مواد عامين دراسيين مرة واحدة وليحصل على ليسانس الحقوق وعمره ٢٠ عاما! وهناك أعلن - من خلال صحيفة فرنسية - أنه لن يعمل في الحكومة، بل سينضم إلى صفوف المحامين (لأني ممن يزدرون الحكومة المصرية الحاضرة ولا يرون التوظف فيها أو الاستظلال بظلها؛ وكيف لا يكون الأمر كذلك

والموظف منفذ لإرادة من اغتصب أثمن وأقدس شيء وهو الدستور)، وسيضيف مصطفى بعد ذلك إنها حكومة خاضعة للاحتلال. وستكون هذه من محاور دعوته، وهي تذكرك بدعوة بعض الجماعات الإسلامية لعدم العمل في الحكومة حاليا لأنها لا تحكم بما أنزل الله، ولكن مصطفى كامل كان يدعو الشباب لذلك من قبيل مقاومة الاحتلال والاستبداد، وهي بصيرة نافذة لواحد من أهم وأخطر أشكال العصيان المدني. وعاد مصطفى كامل للقاهرة في ديسمبر ١٨٩٤ معتزما أن يهب حياته كلها للجهاد في سبيل مصر.





(٣٨) الخصائص المتفردة لجهاد مصطفى كامل

وعندما قال: أريد أن أوقظ في مصر الهرمة مصر الفتاة!

عاد مصطفى كامل من باريس في ديسمبر ١٨٩٤، وكان عند عهده على نفسه فلم يعمل بالحكومة، بل حتى اعتزل المحاماة والمرافعة أمام المحاكم قبل أن يبدأ! وتفرغ للقضية الوطنية. وكان لديه الإرادة على تحويل مجرى التاريخ! رغم أنه كان فردا وحيدا، وهذا الاعتقاد مهم جدا أن يكون عند الزعيم حتى يحول هذه الطاقة (الفكرة) إلى قوة محركة على أرض الوقع. لم يكن مصطفى كامل منظرا كما ذكرنا، ولكنه كان مثقفا واسع الثقافة، وعندما عاد من باريس حاملا لشهادة الحقوق كان يحمل معه ما هو أهم من ذلك: صندوقين كبيرين مملوءين بالكتب القديمة والحديثة في تاريخ المسألة المصرية وتاريخ وسياسة الأمم. وأنت تعجب الآن من أناس يتصدون للعمل السياسي وهم لم يعرفوا طريقهم إلى قراءة الكتب!! ولا تتعدى ثقافتهم قراءة بعض الصحف، وهؤلاء ليس لديهم ما يضيفونه حقيقة للعمل السياسي الوطني، ولا يساهمون في رفعة أوطانهم، فالكتب هي مخازن معرفة وخبرات البشرية!

أيضا خلال عودته من باريس تصادف أن كان شقيق اللورد كرومر على متن نفس السفينة (كرومر هو المندوب السامي للاحتلال البريطاني) وأجرى معه حديثا أو حوارا ونشره بالأهرام، وجاء فيه أن شقيق كرومر




سأله: من ينصركم في أوروبا لإنهاء الاحتلال! فقال مصطفى كامل: (لنا أوروبا بأسرها التي تناديها صوالحها العديدة بأن تنصرنا بنصرة هذه الصوالح التي سعيتم من يوم احتلالكم البلاد في تقويض أركانها، على أنها إن لم تنصرنا فإن لنا من حقنا واتحادنا بوصف أننا أمة عظيمة ذات حضارة قائمة مأثورة ما نبلغ بهما إلى ما نصبو من حرية واستقلال) هذا الموقف هو بذرة جهاد مصطفى كامل التي ستنمو وتترعرع خلال ١٣ سنة هي ما تبقى من حياته (١٨٩٥-١٩٠٨)، ويمكن تلخيص ذلك في نقاط:

١- إن سلاح مصطفى كامل الأساسي هو الكلمة من خلال الحوار أو الأحاديث التي يدلي بها أو المقالات الصحفية أو الخطب الجماهيرية البليغة، وقد كان إيقاظ مصر وإعادتها إلى طريق القضية الوطنية يحتاج لذلك التنشيط والإيقاظ، بعد الركود واليأس اللذين أصابا البلاد بعد انكسار الثورة العرابية واحتلال مصر، وخلال هذه السنوات لم يدعُ مصطفى لإضراب واحد أو مظاهرة واحدة أو اعتصام أو وقفة أو عصيان (إلا في مسألة عدم التشجيع على التوظيف في الحكومة وبدون تركيز كبير على ذلك) ولم يدعو -من باب أولى - لأي مقاومة عسكرية. ونرى أن ذلك كان هو الموقف الصحيح -بشكل عام - في هذه المرحلة، فأنت في مرحلة إيقاظ للنائم، وهذا يحتاج لبعض الوقت، مرحلة تشجيع الخائف، وهذا يحتاج لقدوة، وأيضا يحتاج بعض الوقت،



مرحلة الانتقال من اليأس إلى الأمل. وقد نجح مصطفى كامل في مهمته التاريخية. فلم تعد مصر بعد وفاته هي مصر قبل وفاته. وكانت جنازته الرهيبة هي المظاهرة الكبرى الوحيدة التي نظمها ولكنه نظمها بجثمانه، وكانت علامة فارقة بين مرحلتين، فبعد رحيله انطلقت الحركة الوطنية من عقالها إلى أوسع مدى ممكن حتى ثورة ١٩١٩ وما بعدها.

٢- إن مصطفى كامل قد أعطى مساحة كبيرة من جهده ووقته للجبهة الأوروبية، ونحن بمعايير اليوم ربما نرى أنه أعطاها اهتماما أكثر مما ينبغي، خاصة فرنسا، وأنه عول على الخلاف الفرنسي - الإنجليزي أكثر مما ينبغي، ولكنه كما قال لشقيق اللورد كرومر، إن أوروبا إذا تخلت عن مصر فإنها قادرة على تحرير نفسها، وقد كان صادقا في ذلك، وقد أسقط فرنسا من حساباته تدريجيا حتى عام ١٩٠٤ وهو تاريخ الوفاق الشهير بين البلدين، حيث أدرك تماما عدم فائدة التعويل على الفرنسيين. وكانت هذه العلاقة أساسا مع النخبة الفرنسية وليست مع الحكومة. والعلاقة مع الإعلام الأوروبي عموما شكلت له نوعا من الحماية في مصر، في ظل أعلى مستويات الهيمنة للاحتلال البريطاني، وحالة الركود التي أشرنا لها التي كانت تعاني منها الحركة الوطنية. ولكن كان هناك سبب مهم آخر لهذا الاهتمام، فقد كان الاحتلال البريطاني ما يزال حديثا، لم يمر عليه سوى ١٣ عاما، وكان الإنجليز قد زعموا أنهم جاءوا لنصرة الباب العالي (السلطان العثماني) ضد تمرد عرابي، وأنهم سينسحبون فور إتمام المهمة،

لذلك تصور مصطفى كامل أنه بالضغط على إنجلترا - وبأخذ المصالح المتضاربة في الحسبان - يمكن إحراج الاحتلال وإخراجه خاصة وهو لا يزال في أعوامه الأولى. وقد نرى بعد مرور قرن من الزمان أن هذا التعويل لم يكن في محله، ولكن ليس هكذا يُقرأ التاريخ، ففي ذلك الوقت كان من المشروع والواجب السعي في هذا الاتجاه، مع ملاحظة أن كل ما كان مصطفى يقوله وينشره في أوروبا كان يعاد نشره في مصر ويؤجج المشاعر الوطنية، فلم يكن إذن مضيعة للوقت، وهذا ينقلنا للنقطة الثالثة.

٣- إن مصطفى كامل كان محميا بمظلة إعلامية وطنية تنشر كل سكناته وحركاته خاصة المؤيد والأهرام، حتى أنشأ هو صحيفة اللواء.

أيضا في عام ١٨٩٥ بدأ جولاته في الأقاليم للالتقاء بالمواطنين والأعيان ولكن بدون مؤتمرات جماهيرية كبرى. وأعلن احتجاجه على إنشاء المحكمة المخصوصة التي أنشئت لمحاكمة من يعتدي من الأهالي على جنود الاحتلال، وهي التي استخدمت في أحداث دنشواي. وفي مايو ١٨٩٥ عاد لأوروبا من جديد في أول زيارة له غير متعلقة بالدراسة، ولكن للدعاية للقضية الوطنية. في هذا العام راسل الأديبة الفرنسية الشهيرة جولييت آدم برسالة كانت هي بداية العلاقة معها. وقد تأثرت شخصيا بهذه الكلمات في شبابي: (سيدتي.. إني ما أزال صغيرا، ولكن لي آمالا كبارا، فإني أريد أن أوقظ في مصر الهرمة مصر الفتاة، هم يقولون إن وطني لا وجود له، وأنا أقول يا سيدتي إنه موجود وأشعر بوجوده

بما آنس له في نفسي من الحب الشديد الذي سوف يتغلب على كل حب سواه، وسأجود في سبيله بجميع قواي وأفديه بشبابي، وأجعل حياتي وقفا عليه.. وقد قيل لي أكثر من مرة إني أحاول محالا، وحقيقة تصبو نفسي إلى هذا المحال)!.

* * *



(٣٩) مقارنة بين

اضطهاد الإنجليز واضطهاد نظام مبارك!

عندما تتابع جهاد مصطفى كامل في ظل أسوأ مراحل الاحتلال البريطاني، ستصاب بالعجب إذا قارنته بما يحدث الآن في مصر في عهد نظام مبارك، من زاوية تعامل السلطات مع المعارضين. فسلطة الاحتلال البريطاني لم تمنع عقد اجتماع جماهيري واحد لمصطفى، ولم تعتقله ساعة واحدة، ولم تصادر الصحف التي تنشر أخباره، ولم تصادر عددا واحدا من صحيفته «اللواء» ولم تمنعه من السفر، ولم تسلط عليه بلطجية لضربه في الشارع! حقا فإن مصطفى كامل - كما ذكرنا - لم يدعُ للتظاهر أو الكفاح المسلح، ولكن سلطات مبارك تمنع اجتماعات المعارضة في الأماكن المغلقة (كالمسارح التي استخدمها مصطفى كامل)، وصادرت وأغلقت الصحف، وحبست المعارضين بدون جريرة التظاهر أو الكفاح المسلح! حقا إن الاحتلال اختلف مسلكه بعد عهد مصطفى كامل، مع تصاعد الحركة الوطنية، ولكننا نقصر حديثنا الآن على عهد مصطفى كامل، فنجد أن الاحتلال تعامل بذكاء (ولا نقول بديمقراطية) مع هذه الظاهرة، وظل يراقبها دون قمع، وعندما انتقل مصطفى إلى تأسيس الحزب الوطني في أيامه الأخيرة لم يضطر للجوء إلى لجنة الأحزاب لأنه لم تكن هناك مثل هذه اللجنة، وعُقد المؤتمر التأسيسي للحزب عقب وفاته دون أي إذن من السلطات.



وإذا حصرنا ما تعرض له مصطفى كامل من مضايقة خلال عقد كامل فسوف ننتزع من القارئ الضحكات إذا قارن ذلك بما يحدث الآن! ونقول - مرة أخرى على وجه الحصر - هذا ما حدث:

١- اضطهاد شقيق مصطفى كامل: وهو أسلوب معروف للاضطهاد، أي الضغط على المناضل من خلال الضغط على أقربائه. كان شقيقه على كامل ضابطا بالجيش المصري في السودان، فأساء رؤساؤه الإنجليز معاملته، فقدم استقالته، فرفضت، ثم أحيل للاستيداع. ولكنه عاد واستقال مرة أخرى وبدأ يحضر مع شقيقه مصطفى المؤتمرات الجماهيرية (أي أنه كان مشاركا في الحياة السياسية ولم يعد مجرد شقيق مصطفى) فاعتبروا استقالته مخالفة للواجب العسكري تستوجب محاكمته، وتم تجريده من رتبة ملازم أول وتنزيله إلى درجة نفر! وأودع السجن وعومل بغلظة وشدة ثم تمت إعادته للسودان كجندي. فطلب مصطفى كامل مقابلة الخديو ليرفع إليه ظلامته حول هذا الاضطهاد لشقيقه. وأدى هذا اللقاء إلى صدور عفو عن على كامل. وتم تنفيذه وعاد إلى حالته الطبيعية. كان ذلك عام ١٨٩٦ ولم يكن مصطفى قد بلغ الذروة في شعبيته، بل لم يكن قد عقد إلا مؤتمرا جماهيريا واحدا بالإسكندرية. فهل يستطيع اليوم أي رئيس حزب أو زعيم معارض أن يطلب مقابلة مبارك فيقابله فورا!! ويستجيب لظلامته! رغم أن الأمر حساس ويتعلق بالجيش وبالإنجليز مباشرة كحكام حقيقيين للبلاد. وهكذا حلت هذه المشكلة بدون خسائر.

٢- محاولة تجنيد مصطفى كامل في الجيش: استغل الاحتلال وجود مصطفى في أوروبا في ١٨٩٦ فتم إبلاغ بيته باستدعائه للتجنيد، وكان عدم الاعتراض خلال ٣ شهور يجعل التجنيد واجبا. والأصل أن من حق حملة الشهادات العليا (من الحقوق) والقادرين على دفع البدل العسكري أن يستثنوا من التجنيد. وحدثت ضجة إعلامية داخل وخارج البلاد فتراجع الإنجليز. وهكذا حلت هذه المشكلة أيضا بدون بخسائر!!

٣- كانت هناك محاولات لمنع عقد أحد مؤتمرات مصطفى كامل في أحد المسارح، ولكن لم تكتمل هذه المحاولات، وعقد المؤتمر في موعده. وهكذا تم حل هذه المشكلة أيضا!!

هذا كل ما تعرض له مصطفى كامل خاصة بين عامي ١٨٩٦ (عام إلقائه أول خطاب جماهيري وكان بالإسكندرية) حتى وفاته عام ١٩٠٨ أي خلال ١٢ عاما.

***

عمل مصطفى كامل في عدة دوائر في نشاطه الخارجي فلم يقتصر على أوروبا: فرنسا وألمانيا والمجر والنمسا، بل عمل مع محور الخلافة الإسلامية (رغم مظاهر احتضارها) في تركيا، وذهب إلى الآستانة عام ١٨٩٦، وكانت مصر لا تزال تابعة لها من الناحية الإسمية. وكانت تركيا

هي الدولة الوحيدة التي كانت لا تفتأ تطالب إنجلترا رسميا بالجلاء عن مصر، بل أنفذت مندوبا ساميا (أحمد مختار باشا الغازي) إلى مصر مهمته مطالبة الإنجليز بالجلاء، فكان رمزا للخيط الواهي الذي يربط بين مصر والدولة العثمانية. التقى مصطفى كامل بالسلطان العثماني الذي أعرب له عن إعجابه به وحسن تمنياته، ورغم إيمان مصطفى باستقلال مصر فإنه لم يضع ذلك في تعارض مع مظلة الخلافة الإسلامية، وخلال الحرب التركية - اليونانية نظم مصطفى حملة اكتتاب لمساندة الجيش العثماني، وبعد انتصار تركيا دعاها لربط جلائها عن اليونان بجلاء الإنجليز عن مصر.

نداء مصطفى كامل للشباب ١٨٩٧ يصلح بنصه لشباب اليوم:

(إذا كنا معشر الشباب لم نجر على بلادنا هذه المصائب الجمة فلا جرم أننا إذا أهملنا الأمر كنا الجانين على أبنائنا من بعدنا، فقد سلمنا آباؤنا مصر وفيها بقية من حياة، فهل يليق أن نسلمها لأبنائنا ميتة لا حراك فيها؟ إن مصر كعليل أنتم تعرفون دواءه فقدموه لها ولو قطعت أيديكم بالسيوف ومزقت أفئدتكم بالخناجر، ولو ناجيتم سرائركم وتنزلتم إلى أفئدتكم وتساءلتم من المسئول عن إحياء مصر، أهم الشيوخ أم الشبان، أهم الذين بلغوا غاية العمر وقضوا حياتهم، أم الذين لهم الشبيبة والقوة والحياة ونشأوا على مبادئ الوطنية السليمة وتربوا على محبة مصر العزيزة، ورأوا غيرهم من أبناء الأمم الحية تضحي في سبيل بلادهم بكل

نفيس وعزيز؟ لا ريب أن ضمائركم تجيبكم أنكم وحدكم أنتم، أي كل رجال الشبيبة المصرية، المسئولون عن إحياء مصر، وكفاكم من الشيوخ رضاءهم عنكم وعن أعمالكم).

* * *

ملاحظة ختامية:

في يوم ٢٩ يناير ٢٠١١م تم إخلاء سبيلي من مركز شرطة بنها ظهرًا.. ولم أتمكن من مواصلة قصة مصطفى كامل ودروسها، ولا رسائل التاريخ عمومًا. أرجو أن يتاح لي مواصلتها في وقت لاحق وأنا في رحاب الحرية.

المحتويات

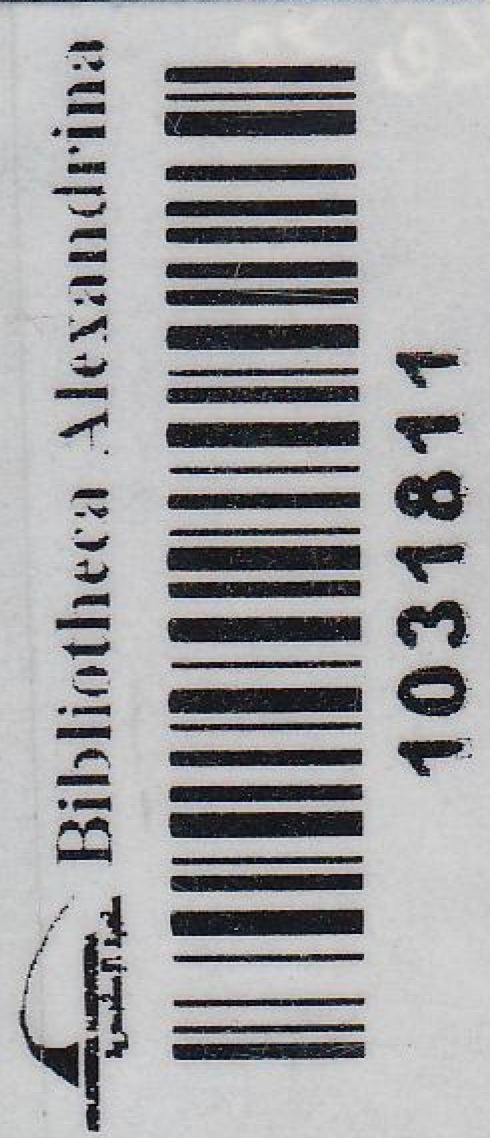
رقم الإيداع	٢٠١١/٥٤٠٤
I.S.B.N	977-10-2697-6

هذا الكتاب

يَنفي الفكرة السخيفة والمغلوطة عن أن الشعب المصري لا يثور بطبيعته وأنه يألف الظلم عادة!!

يعرض إنجازات التنمية الاقتصادية في مصر مع عقد مقارنة بين الماضي الزاهر وفترة الحكم الكئيب للطاغية...؟!

يبين أهمية وفهم تاريخ مصر وأمتها العربية والإسلامية فهو مسألة ضرورية لإصلاح الحاضر والانطلاق نحو المستقبل المشرق.





I.S.B.N. 977-10-2697-6
تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت والجزائر
دار الكتاب الحديث